مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث - العدد 83 - أغسطس - 2011

آراء حول الخليج

الكوارث التي حلّت بمصر من جراء «الربيع العربي»

شرق آسيا يلتقي مع غربها: العلاقات عبر آسيا

العملة الخليجية الموحدة: مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي

ملف العدد:

اليمن بعد الثورة .. إلى أين؟

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
فالح شمخي العنزي
faleh@grc.net

التصميم الفني
فيصل بن منصور آل سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. صالح عبد الرحمن المانع
عميد كلية العلوم الادارية - جامعة الملك سعود
saleh@grc.net

أ. د.حسين العمري
أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء
alamri@grc.net

د. معصومة المبارك
أستاذ العلاقات الدولية
maasouma@grc.net

د. عصام الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
alrawas@grc.net

ناصر محمد العثمان
أمين عام اتحاد الصحافة الخليجية
naser@grc.net

د. فؤاد شهاب
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
fuad@grc.net

د. محمد عبدالله الركن
أستاذ مشارك - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات
roken@grc.net

د. ظافر العاني
مدير برنامج دراسات عراقية - مركز الخليج للأبحاث
dhafer@grc.net

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
hasanain@grc.net

محمد صادق الحسيني
أمين عام منتدى الحوار العربي - الإيراني
husaini@grc.net

افتتاحية العدد 4

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر

اليمن.. السير نحو المجهول أو المأمول

الخليج في الصحافة العالمية 6

الخليج في شهر 10

مؤتمرات وندوات 14

«ملتقى الخليج 2011» يرصد إنجازات مجلس التعاون والتحديات المستقبلية

مقـــالات

الكوارث التي حلّت بمصر من جراء الربيع العربي 54

التطورات السياسية العربية الأخيرة محاولة لفهم ما يجري 57

ديمقراطية الفوضى الخلاقة: تحليل علمي على هامش الأحداث 59

لبنان يدخل نفق القرار الاتهامي 69

شرق آسيا يلتقي مع غربها: العلاقات عبر آسيا 71

العملة الخليجية الموحدة: مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي 76

لا تطوير لبرنامج نووي من دون وضع إطار شرعي ملائم 79

دولة الإمارات وظاهرة التغيرات المناخية 83

دراسات

طبائع الاستبداد عند الكواكبي في ضوء الثورات العربية المعاصرة 62

الاشتراك السنوي:

الدول العربيــة : ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٦٠ دولاراً
باقي دول العالم : ٧٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة الإلكترونية:

الإمارات : ١٥ درهماً، السعودية : ١٥ ريالاً
البحرين : ١,٥ دينار، قطر :١٥ ريالاً
الكويت:١,٥ دينار، عُمان : ١,٥ ريال
الأردن: ديناران، سوريا : ١٤٠ ليرة

ملف العدد 17

د. سمير عبدالرسول العبيدي 18

د. عبدالله الفقيه 23

علاء عبدالرزاق 27

سليمان الشقصي 30

د. عبدالحفيظ محبوب 33

عادل أحمد الصلوي 36

أ.د. أحمد سليم البرصان 38

د. عبدالواحد مشعل 40

د. قاسم شاكر الفلاحي 44

عبدالغني الماوري 48

منصور علي البشيري 50

قراءة في كتاب 86

قرن من الحرب

تأليف: ويليام إنغدال

ترجمة 89

الانتشار الخارجي للقوات الأوروبية (3 - 3)

هذا العدد

يصدر هذا العدد بملف خاص بعنوان «اليمن بعد الثورة.. إلى أين؟»، حيث يتناول مستقبل النظام والدولة في اليمن بعد الثورة ومدى تأثير الأحداث على أمن الخليج، كما يناقش سياسة ومبادرات دول الخليج تجاه الأزمة اليمنية الراهنة.

وخارج الملف يضم العدد مقالات وتقارير تستعرض عدداً من القضايا السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج. يمكن الاطلاع على « آراء » عبر موقعها على شبكة الإنترنت www.araa.net، والإطلالة على نشاطات مركز الخليج للأبحاث من خلال موقعه www.grc.net.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملف العدد المقبل:

«التوافق الوطني في البحرين: الفرص والتحديات؟»

١- أسباب الأزمة في البحرين: بحث في الجذور.

٢- أثر العوامل الداخلية والخارجية في أزمة البحرين.

٣- فصائل المعارضة البحرينية: النشأة والدوافع والأيديولوجيات.

٤- حكمة القيادة البحرينية بمعالجة الأزمة وفتح الباب للحوار الوطني.

٥- دور المجتمع المدني البحريني في تعزيز جهود التوافق الوطني.

٦- تفعيل دور مجلس النواب البحريني في حل الأزمات الداخلية.

٧- فرص نجاح مؤتمر الوفاق البحريني في ظل التجاذبات السياسية.

٨- الدور الخليجي المفترض في جهود الوفاق الوطني البحريني.

٩- إيران ودورها في التأثير على جهود المصالحة الوطنية البحرينية.

١٠- مقترحات وتوصيات لحل الأزمة في البحرين وتعزيز الحوار الوطني.

الإسهامات :

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : info@grc.net

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : araasec@grc.net
جدة٢١٤٤٣، المملكة العربية السعودية، ص.ب : ١٠٥٠١
١٩ شارع راية الاتحاد
هاتف : ٦٥١٨٨٨٨ ٩٦٦٢+ فاكس : ٦٥٣٠٩٥٣ ٩٦٦٢+

اليمن.. السير نحو المجهول أو المأمول

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

لقد دخل الربيع العربي فصل الصيف الساخن، ويبدو أن هذا الصيف سيطول وسترتفع خلاله ألسنة اللهب التي تندلع من الحرائق المشتعلة في أكثر من بلد عربي، واليمن واحدة من هذه الدول وربما أكثرها تضرراً من جراء الوضع المعقّد والملتبس هناك، نظراً لتشابك الوضع الداخلي بما يشتمل عليه من تزاوج بين التركيبتين السياسية والعسكرية، وكذلك الطبيعة القبلية الحاكمة للمجتمع اليمني، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة، ثم الاحتجاجات وأعمال العنف التي زادت الوضع تدهوراً في ظل مطالب تتباين بين سياسية، مناطقية، فئوية، حزبية، ومذهبية، ناهيك عن شعارات الشارع اليمني وما ينادي به المحتشدون في ميادين المدن اليمنية.

في العموم، إن المتفائلين لا يرون ضوءاً في نهاية النفق على المدى المنظور - على الأقل - ويعتقدون أن اليمن بعد التغيير وانتهاء حقبة نظام الرئيس علي عبدالله صالح - عند حدوث ذلك - لن يكون كما كان قبل «الربيع العربي»، وإن كنا لسنا ضد مطالب الشعب اليمني أو رغبته في اختيار حكومته وإدارة دولته بالطريقة التي يريدها، لكن نخشى على مستقبل اليمن في ظل عدم الوفاق الكامل، بل انقسام أطياف المعارضة، واستقلالية الشارع عن أحزاب المعارضة التقليدية وعدم تأثير الأخيرة على ثوار التغيير، ما يجعل الرؤية غير واضحة لمستقبل هذا البلد باستثناء اتفاق الفرقاء على رحيل الرئيس علي عبدالله صالح وإسقاط نظامه فقط.

المعارضة اليمنية لم تستطع الإجماع على صيغة لحكم اليمن مستقبلاً كبديل عن الرئيس علي عبدالله صالح، فهناك مصالح لكل حزب، وترتبط هذه المصالح بالنزعات الانفصالية كما هو

حال الأحزاب الجنوبية، أو بأجندة مذهبية كما هو في صعدة، أو الأحزاب التقليدية التي تسعى إلى الحكم منذ فترة طويلة، أو الجماعات الليبرالية التي تحلم بنهاية حكم العسكر، بالإضافة إلى الأحزاب والجماعات الإسلامية وهي ليست قليلة في اليمن، وكل ذلك يأتي في ظل انقسام في الجهاز العسكري والأمني وإن كان في غالبيته مؤيداً للرئيس علي عبدالله صالح وتحت إمرة عائلته.

وما يزيد هذا الوضع المعقد تفاقماً هو دور القبائل التي ستبحث عمن يستطيع توفير مطالبها ولا يقلص نفوذها التقليدي، بالإضافة إلى وجود كميات من الأسلحة الموجودة لدى اليمنيين والتي يستحيل سحبها من شعب يعتبر السلاح مثل القوت اليومي، كما أنه من المعروف أن عناصر تنظيم «القاعدة» منتشرون في اليمن ولهم وجود كثيف ومن الصعب تعقبهم بسبب التضاريس والطبيعة الجغرافية لليمن، ناهيك عن وجود متعاطفين معهم يوفرون لهم الحماية والعتاد، كما لا يمكن تجاهل وجود تأثير حقيقي لحزب المؤتمر الشعبي الحاكم في الشارع السياسي، كل ذلك يهدد بنشوب حرب أهلية طويلة المدى في هذا البلد المتخم بالمشكلات، والمثقل بالأعباء ما لم يتم إرساء حل سلمي مقبول من جميع الأطراف ومن دون جور طرف على حقوق آخر.

إذاً، المعطيات على الأرض لا تنبئ بانتقال سلس وهادئ للسلطة في اليمن كما يتمنى البعض. لذلك فإن البحث عن حل يضمن الاستقرار يتطلب التفكير الجاد والحاسم من جانب دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع الدول العربية والإسلامية، والقوى الكبرى ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي للبحث عن صيغة عملية مدروسة لإنهاء الأزمة اليمنية تعتمد على عدم إقصاء حزب المؤتمر الوطني الحاكم من السلطة أسوة باستئصال حزب البعث في العراق، أو حرمان عناصر الحزب الوطني في مصر من الوصول إلى الحكم، أي القبول بمرحلة مخاض سياسي تعتمد على اقتسام السلطة بين الحزب الحاكم والمعارضة والشباب المنادين بالتغيير، والحفاظ على الكيان العسكري والأمني للدولة لضمان ضبط إيقاع الحياة وإلا سيدخل اليمن في حالة من الفوضى المدمرة نظراً لما يحتضنه من فسيفساء مسلح يتحكم فيه خليط من المصالح المتناقضة.

إن مشكلة اليمن الحقيقية هي الفقر وسوء الوضع الاقتصادي بالإضافة إلى الفساد السياسي، والحل يكمن في تبني المجتمع الدولي مساعدات مالية لإعادة تأهيل اليمن اقتصادياً، ومساعدته على إجراء انتخابات نيابية ورئاسية تحت إشراف المجتمع الدولي أو جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي حال إجراء إصلاحات سياسية تضمن تداول السلطة سلمياً، وتطبيق إصلاحات اقتصادية فعالة في ظل وجود دولة مركزية ديمقراطية تحقق الأمن والرخاء والمشاركة السياسية للجميع فسوف تنتهي تقريباً مشكلات اليمن كافة.

وما لم تتدخل دول مجلس التعاون الخليجي والقوى الكبرى لإنهاء الأزمة اليمنية بالطريقة المثلى سيظل الجسد اليمني المنهك ينزف، واقتصاده الهش يتدهور، ووضعه الأمني ينهار، ويتحول إلى ساحة للفوضى والإرهاب، وتجارة السلاح، وتهريب البشر والمخدرات، وفوق كل ذلك سيكون بؤرة للصراع الإقليمي الذي سيقود إلى المزيد من إراقة الدماء تحت مسميات حروب مذهبية ونزعات انفصالية، خاصة أن الأمثلة كثيرة في الشرق الأوسط، فالطموح الإيراني إلى التواجد في اليمن واستخدام الورقة الطائفية قديم ومعروف وسوف يزداد في حال غياب الدولة اليمنية المركزية، وسيقابله تنامي دور تنظيم «القاعدة» كرد فعل للوجود الإيراني أو بدعم من جانب طهران لتبرير وجودها، أو لتشويه صورة الإسلام السني، كما اعتادت السياسة الإيرانية منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

إن قوى المعارضة اليمنية رغم تعدد مشاربها، وسعة نفوذها ووجودها على الأرض، لن تتمكن من تقديم الحل السحري الذي سينقل اليمن إلى حالة يتحقق فيها الأمن والاستقرار. فاليمن يتجه إلى المجهول، وسوف يتضح ذلك بعد زوال تأثير نشوة النصر على نظام الرئيس علي عبدالله صالح ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

إيران تستعد للتحرك
فهل تغادر الولايات المتحدة العراق؟

عاد الملف العراقي مجدداً ليحتل موقعاً مهماً ومنافساً لمواضيع الثورات العربية على صفحات وسائل الإعلام الغربية المطبوعة في شهر يونيو المنصرم، فمع قرب انسحاب آخر القوات الأمريكية الموجودة في العراق بحلول نهاية العام الجاري، عاد الحديث مجدداً عن التركة الثقيلة التي خلفها الاحتلال الأمريكي للعراق وكيف أنه قضى على مقدرات هذا البلد والهيبة الأمريكية في العالم، في الوقت الذي فتح فيه المجال واسعاً للنفوذ الإيراني غير المحدود في العراق والذي يتوقع أن يكون سبباً في عكس دفة المكاسب الديمقراطية الضئيلة التي تحققت في العراق، ويذكي جذوة العنف الطائفي مجدداً في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي، وتطرقت الصحف العالمية أيضاً إلى العديد من المواضيع المهمة التي سنحاول ذكر جانب منها في هذا التقرير.

الانسحاب الأمريكي والتدخل الإيراني

في الشأن العراقي نشرت صحيفة (إم سي تي) مقالاً للكاتب ترودي روبين بعنوان «إيران تستعد للتحرك فهل تغادر الولايات المتحدة العراق؟» استهله بالقول: بينما تتحرك الولايات المتحدة في اتجاه سحب آخر ٤٦٠٠٠ جندي من قواتها من هذا البلد بحلول نهاية عام ٢٠١١، أصبح العراق ثقباً أسود، ومكاناً يود الأمريكيون أن ينسوه ويصعب على وسائل الإعلام أن تغطيه.

لا عجب في ذلك، فرغم تراجع وتيرة العنف منذ منتصف العقد الماضي، بتنا نشهد عودة السيارات المفخخة وعمليات القتل الطائفي من جديد، والحكومة العراقية لا تكاد تقوم بمهامها، وتراجع تصنيف البلد إلى ذيل مؤشر الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية «المركز ١٧٥ من أصل ١٧٨ قبل أفغانستان».

من ذا الذي يريد أن يتذكر حرباً تم خوضها لأسباب ثبت خطؤها، حرباً من أجلها تركت إدارة الرئيس السابق جورج بوش أفغانستان فحولت النصر إلى شبه هزيمة هناك؟ ومن ذا الذي يريد أن يتذكر حرباً أودت بحياة ما يقرب من ٥٠٠٠ جندي أمريكي، وأكثر من ١٠٠٠٠٠ مدني عراقي مع تعزيز نفوذ إيران في المنطقة، وخفض تأثيرنا؟

ومع ذلك فإن هذا النفوذ الإيراني المتمدد ينبغي أن يجذب انتباهنا، لأنه إذا لم تتم مراقبته، فإنه سيكون سبباً في عكس دفة المكاسب الديمقراطية الضئيلة في العراق ويذكي جذوة العنف الطائفي مجدداً، في حين سيهدد مصالحنا الأوسع في المنطقة. فهل هذه هي النهاية التي نتوخاها لمشروعنا التائه في العراق؟ فبينما تستعد الولايات المتحدة لمغادرة العراق تعمل طهران على توسيع نفوذها في بغداد، بشكل أبعد من مجرد التأثير الطبيعي لدولة جارة تشترك في حدود طويلة.

إن إيران تبعث رسالة واضحة إلى واشنطن بأنها تعتزم أن تتصدر المشهد في بغداد، فلقد كان يونيو أكثر الشهور دموية للجيش الأمريكي منذ عام ٢٠٠٨، ويلقي مسؤولون أمريكيون باللوم في مقتل ١٥ جندياً أمريكياً على عناصر متمردة شيعية حصلت على الأسلحة الفتاكة من مصادر إيرانية.

علاوة على ذلك، يبدو أن طهران تحكم السيطرة على رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، الذي أظهر ذات يوم

استقلالاً سياسياً عن طهران، لكنه ما لبث أن فقد شعبيته، وأصبح يعتمد على تأييد جماعة شيعية مدعومة من إيران بقيادة مقتدى الصدر، رجل الدين الذي يمضي معظم وقته في مدينة قم الإيرانية.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو قرار المالكي وحزبه «حزب الدعوة» بالخضوع للسلطة الدينية لآية الله محمود هاشمي شاهرودي، وهو رجل دين إيراني متشدد، وليس لرجل الدين الشيعي البارز آية الله العظمى علي السيستاني. والمعروف أن شاهرودي يؤيد النظام الإيراني للحكم بوساطة رجل دين أعلى، في حين أن السيستاني يرسم خطاً فاصلاً بين الدين والدولة.

وقد سهل المالكي تدفق أعداد هائلة من الحجاج الإيرانيين «بمن في ذلك ولا شك العديد من وكلاء المخابرات الإيرانية» إلى المدن العراقية المقدسة في النجف وكربلاء، حيث تقوم إيران ببناء العديد من الفنادق والمطاعم.

وكان النائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي زار بغداد يرافقه عشرات من رجال الأعمال الإيرانيين المتحمسين، ووقع ست اتفاقيات لتعزيز العلاقات الاقتصادية والصحية والتكنولوجية والثقافية مع العراقيين.

إن العراق يعتمد بالفعل على إيران في الحصول على حوالي ١٠ في المائة من الطاقة الكهربائية المطلوبة بشدة «نشير هنا إلى أن عجز الولايات المتحدة عن مساعدة العراق على إنتاج ما يكفي من الكهرباء، على الرغم من مشروعات المعونة العديدة يحير العراقيين»، فضلاً عن المزيد من مشاريع الطاقة الإيرانية المتوقعة. كما أن معظم العراقيين لا يريدون الوقوع في فلك إيران. فرغم أن غالبية الشيعة العراقيين يعتنقون المذهب الشيعي الإيراني نفسه، لكنهم في النهاية من العرب، وليسوا من الفرس. وعلاوة على ذلك، فقد تنامى السخط من المالكي، خاصة أنه بدأ ينحرف باتجاه حكم الرجل الواحد)هل بتشجيع من إيران؟(، وفشل في تنفيذ وعوده للأقلية السنية. فالعراقيون من جانبهم يخشون من احتمال أن يصبحوا مرة أخرى ميدان معركة بالوكالة بين المملكة العربية السعودية السنية وإيران الشيعية، حيث يقوم كل جانب بتأجيج الميليشيات الطائفية المختارة لديه.

وهل هناك أي شيء يمكن أو ينبغي للولايات المتحدة أن تفعله؟

إن الإدارة الأمريكية «وشخصيات جمهورية رئيسية» ترغب في الاحتفاظ بـ ٨٥٠٠ إلى ١٠٠٠٠ جندي في العراق على الأقل خلال عام ٢٠١٢ لمواصلة تدريب القوات العراقية «وإرسال رسالة بأنه لن يتم التخلي عن العراق لصالح آيات الله في إيران».

وهناك العديد من الزعماء السنة والأكراد، إلى جانب بعض الشيعة، يريدون استمرار الوجود الأمريكي لإبعاد إيران «يشار إلى أن القوات الأمريكية نجحت في الحفاظ أيضاً على خفض حدة التوتر بين العراقيين السنة والأكراد في شمال العراق».

وبطبيعة الحال، فإن الأمريكيين أكثر حذراً من هذه الحرب من الصراع الأفغاني، وسيكون أي تمديد للقوات الأمريكية بناء على طلب من المالكي، وهو شيعي، وهو طلب من غير المرجح أن يتقدم به.

وحتى الآن، في هذه السنة التي تشهد ربيعاً عربياً، لست واثقة تماماً بأن المالكي يمكن أن يستمر رغم الدعم الإيراني «لقد قمعت قواته بوحشية الشباب العراقي المحتج على الفساد» وإذا طلبت قوى عراقية أخرى منا أن نبقى، أو غيّر المالكي رأيه، فأعتقد أن الإدارة يجب أن ترضخ.

إن الأمريكيين ينسون أو أنهم لم يدركوا قط قدر المعاناة الرهيبة التي تعرض إليها العراقيون من جراء هذه الحرب، تلك الحرب التي أصابتنا أيضاً بجروح بالغة. فلئن كنا قد دفعنا هذه التكاليف فقط لتسليم العراق لرجال الدين في إيران فهذا لايهدد أمننا فحسب، لكنه سيكون مسيئاً، ويجب علينا أن نتذكر تاريخ العراق ونحن نقرر الخطوة التالية التي ينبغي عملها.

أمل مشرق لكل السودانيين

في الشأن السوداني نشرت (**واشنطن بوست**) و(**بلومبيرغ نيوز**) مقالاً لوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بعنوان «أمل مشرق لكل السودانيين» رحبت فيه بقيام دولة جنوب السودان واستهلته بالقول: في الأسبوع الماضي، في جوبا، بجنوب السودان، ولدت الدولة الإفريقية رقم ٥٤، حيث يحتفل الملايين

من الناس بهوية وطنية جديدة، وبوعد وطني جديد. مثلما كان حالنا يوم عيد استقلالنا في يوليو قبل ٢٣٥ سنة مضت، هناك ما يدعو إلى الأمل في مستقبل أفضل، إذا كان الشعب وزعماء كل من السودان وجنوب السودان على استعداد للالتزام بالعمل الشاق الذي ينتظرهم.

كان هذا اليوم أبعد ما يكون حتمياً، فلأكثر من عقدين من الزمن شهد السودان قتالاً عنيفاً على الأراضي والموارد، وقبل عام واحد فقط، كانت المحادثات بين الحكومة السودانية في الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب متوقفة، وكان التحضير للاستفتاء على استقلال الجنوب قد تأخر، وبدا أن اتفاق السلام الشامل الموقع في عام ٢٠٠٥ على وشك الانهيار، وبدا أن العودة إلى الصراع المفتوح مرجحة.

لكن لحسن الحظ، عمل الناس على كلا الجانبين وفي كافة أنحاء العالم معاً لرسم مسار مختلف.

وركز النشطاء والجماعات الدينية والمدافعون عن حقوق الإنسان الأنظار على الصراع، ورفضوا السماح للفرصة بالتلاشي، ففي العام الماضي، تعهد الرئيس أوباما بإعادة تنشيط جهود السلام؛ ومنذ ذلك الحين ضاعفنا تواصلنا مع الشركاء في الشمال والجنوب، وكذلك في الاتحاد الإفريقي وأوروبا والأمم المتحدة.

والأهم من هذا كله أن نتائج يوم السبت الناجحة شهادة على إرادة وتفاني شعبي السودان وجنوب السودان وقادتهما، فقد أظهروا أنه حتى في ظل أصعب الظروف، فإن السلام أمر ممكن إذا كان الشعب على استعداد لاتخاذ الخيارات الصعبة والالتزام بها.

وتماماً مثلما كان الاستقلال غير محتمل، فكذلك السلام الدائم بين السودان وجنوب السودان، فعقود من الحرب خلفت انعداماً عميقاً للثقة على كلا الجانبين فضلاً عن تحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية كبيرة. وسوف يكون على البلدين اتخاذ خطوات حاسمة لتعزيز التقدم:

أولاً، يجب عليهم العودة سريعاً إلى طاولة المفاوضات والسعي لإكمال العمل الذي لم ينته لإنجاز اتفاق السلام الشامل، وهذا يعني تسوية المسائل العالقة المتصلة بالماليات والنفط والمواطنة؛ وترسيم المناطق الحدودية المتبقية، والتنفيذ الكامل لاتفاقهم على الترتيبات المؤقتة لمنطقة أبيي المتنازع عليها، والتي تقع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك إعادة نشر كل القوات العسكرية السودانية. فلا يمكن السماح بعودة العنف الذي اندلع في أبيي في الشهور الأخيرة، وتعريض السلام للخطر.

ثانياً، يتعين على جنوب السودان مواجهة تحدياته الداخلية؛ فشعبه يواجه الفقر المدقع وعدم كفاية التعليم والرعاية الصحية، واستمرار وجود الميليشيات المسلحة. ولتحقيق النجاح سوف يضطر جنوب السودان إلى البدء في بناء حكومة فعالة وديمقراطية وشاملة تحترم حقوق الإنسان وتقدم الخدمات المترافقة مع الشفافية والمساءلة.

على مر السنين، ساعد خبراء التنمية الأمريكية في جنوب السودان على بناء الطرق الجديدة والعيادات والمدارس، وعملوا مع المزارعين على زراعة المزيد من الغذاء، وتدريب موظفي الخدمة المدنية ليكونوا أكثر فاعلية. وإذ نمضي قدماً، فإن الولايات المتحدة والعالم سيكونون حاضرين مع جنوب السودان وهو يضع الأساس لمستقبله.

ثالثاً، يجب على السودان مواجهة تحدياته الخاصة، فنجاح السودان في المستقبل يتوقف على قدرته على إنهاء عزلته في المجتمع الدولي، وهذا هو السبيل الوحيد الذي سيضمن الحصول على الاستثمارات الدولية، والتمويل وتخفيف الديون. والولايات المتحدة من جانبها مستعدة للمساعدة، بما في ذلك تطبيع علاقاتنا الثنائية - ولقد اتخذنا بعض الخطوات الأولية في هذا الاتجاه - لكن يمكننا المضي قدماً فقط إذا أوفى السودان بالتزاماته، وأثبت التزامه بالسلام داخل حدوده ومع جيرانها.

أخيراً انتهى عصر التدخل الغربي

في شأن متعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية والغربية نشرت (**الإندبندنت**) مقالاً للكاتب جون كامبفنر بعنوان

«أخيراً انتهى عصر التدخل الغربي» قال فيه: بخطاب عذب منمق أعلن الرئيس أوباما انتهاء حقبة الحروب. لقد جذب حديثه الانتباه لكن ليس كما ينبغي في مثل هذه اللحظة التاريخية.

وقبل عشرين عاماً انهار النظام الشيوعي بعد محاولة انقلابية فاشلة في روسيا، وتم إنزال العلم ذي المطرقة والمنجل من على مبنى الكرملين في ديسمبر ١٩٩١، وأدى ذلك الحدث إلى استهلال حقبة «نهاية التاريخ» التي تنبأ بها فرانسيس فوكوياما، وبداية سيطرة القطب الواحد، أيديولوجيا أحادية تسندها القيم والقوة الحربية إن لزم الأمر.

وحتى في تلك الفترة كانت الأمور تقتضي شيئاً من الإقناع. إذ إن توني بلير هو من ضغط على بيل كلينتون لكي يتدخل في كوسوفو. لقد شاهد العالم مذبحة سريبرينيتسا وغيرها من الفظائع التي وقعت في يوغسلافيا السابقة، لكنه غض الطرف عن المجازر التي شهدتها رواندا.

لقد برزت فلسفة جديدة هي التدخل الليبرالي ويعني أن يتعهد المجتمع الدولي بحماية المدنيين بصرف النظر عن سيادة الدولة. وإلى ذلك أضاف بلير وجورج بوش أن الديمقراطية يمكن أن تنتشر بالقوة.

لقد حطم العراق فكرة نبيلة، فالكثيرون ممن أيدوا التدخل في البلقان وأفغانستان رأوا أن غزو العراق عام ٢٠٠٣ لا مصداقية له ولا شرعية، إن تلك الحماقة التي ارتُكبت آنئذٍ لا تزال حتى الآن عصية على الفهم، فلقد كشفت تحريات شيلكوت النقاب عن الخداع وإساءة استخدام السلطة، لكن هذه النتائج لم يتمخض عنها زخم سياسي بسبب التقادم وإحساس الناس بالملل. وجاء كاميرون إلى السلطة واعداً بعدم تكرار «حماسيات» بلير. لقد أعلن كاميرون أن الديمقراطية لايمكن فرضها من ارتفاع عشرة آلاف قدم.

وبعد شهور من توليه المنصب بدا أن رئيس الوزراء الجديد نسي ما كان يردده، عندما بدأ هو وساركوزي القصف الجوي على ليبيا، لكن على الأقل لم يكن ذلك تصرفاً ارتجالياً. فلقد نوقش الشأن الليبي بشكل جيد في البرلمان ومجلس الوزراء وتم الحصول على تأييد حقيقي وليس متخيلاً من الأمم المتحدة. ورغم ذلك سقط كاميرون في الفخ ذاته في مواضع أخرى حيث لم تكن لديه أهداف واضحة جيدة الصياغة ولا تصور عن التكلفة الاقتصادية. قال كاميرون في دفاعه إن مذبحة كانت ستحدث إن لم يفعل هو ورفيقه الفرنسي شيئاً لتدارك الأمر.

مع ذلك فإن تلك الاستجابة العشوائية تعكس خللاً عميقاً، لقد أحبطتني حوارات أجريتها في الخارجية اتضح لي من خلالها عدم وجود تنسيق مشترك في مسألة حقوق الإنسان، بل تحريف للحقائق في تقرير سنوي مبتذل.

وإن كان البعض قد نسي، فإن كاميرون قبل الثورات العربية كان منهمكاً في محاولات عقد صفقات أسلحة مع ملوك في الشرق الأوسط. وفيما وراء الحدود الليبية كانت الأمور تجري على النسق المألوف، فقد بقيت البحرين دولة صديقة بغض النظر عن عدد الأطباء الذين تم اعتقالهم لمجرد أنهم حاولوا إنقاذ حياة المتظاهرين، أما في ما يخص السعوديين فلسنا راغبين في إزعاجهم.

والأزمة في سوريا هي أكثر شيء يذكرنا بما يعتقد الغرب أنه قادر على فعله، عملياً لا شيء. ويشير الوزراء إلى مجلس الأمن الدولي وإلى إصرار روسيا والصين على عرقلة أي قرار ضد الرئيس السوري بشار الأسد، وذلك كي يبرهنوا على عدم جدوى أي فعل. وبحسب معطيات الواقع هم على حق، حيث إن حكومة كاميرون مصممة على عدم اتخاذ أي إجراء قانوني أو دبلوماسي يتجاوز شرعية الأمم المتحدة، إلا أنه يمكن فعل الكثير من خلال الاتحاد الأوروبي وغيره من الهيئات الدولية.

وهناك حاجة إلى تفكير حاذق لتلافي العرقلة الروسية والصينية وليس لاتخاذها مبرراً للتقاعس عن الفعل. الدفاع عن نشطاء حقوق الإنسان في كلتا الدولتين أصبح الآن أصعب مما سبق، إذ إن إطلاق سراح ويوي بكفالة مالية وهو جيا بعد انقضاء فترة حكمه لا يعني أن الصين تخلت عن انتهاكها المريع لحقوق الإنسان، بل هو مؤشر إلى تنامي ثقة الصين بأن نظام العدالة الجنائية فيها لا تشوبه شائبة ●

الخليج في شهر يوليو

الإمارات العربية المتحدة

❖ وجه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة باعتماد حزمة مساعدات لجمهورية مصر العربية بمبلغ إجمالي قدره ٣ مليارات دولار.

❖ أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف الزياني أن أهم عوامل نجاح مجلس التعاون الخليجي اعتماده على ثلاث ركائز أساسية تشمل «الأمن والرفاه والحيوية»، معتبراً هذه الركائز على القدر نفسه من الأهمية.

❖ أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان عمق العلاقات الأخوية التي تربط بلاده بتونس وحرص الإمارات على استقرار ونمو تونس اقتصادياً بما يحقق لشعبها الخير والأمن.

❖ أعلنت حكومة الإمارات دعمها وتأييدها المطلق لمبادرة عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة بإطلاق الحوار الوطني في مملكة البحرين.

❖ أعلن سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية أن بلاده «ستفتتح قريباً» في بنغازي معقل الثوار «مكتباً تمثيلياً مؤقتاً».

❖ بحث نائب الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي مع الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مجمل الأحداث والتطورات والأوضاع في اليمن خصوصاً في ظل الظروف الراهنة.

❖ استنكرت دولة الإمارات بشدة التفجيرات الإرهابية التي وقعت في مدينة مومباي بالهند وأدت إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى.

❖ بحث سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان مع وزير الخارجية المصري محمد العرابي آخر تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين وعدداً من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ استعرض صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مع سلطان عُمان قابوس بن سعيد التطورات والمستجدات الراهنة على المستويات الخليجية والعربية والدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ أعلنت دولة الإمارات اعترافها الرسمي بالمجلس الوطني الانتقالي، الهيئة السياسية للثوار الليبيين، ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الليبي.

❖ حققت إمارة دبي نمواً مطرداً في مبادلاتها التجارية المباشرة غير النفطية مع العالم الخارجي مع نهاية الثلث الأول من العام الجاري بلغ ٣٠ في المائة ليصل إلى ٢٣٥ مليار درهم.

❖ بحث قائد القوات الجوية والدفاع الجوي محمد بن سويدان سعيد القمزي مع مايكل هوستغ قائد القيادة المركزية للقوات الجوية الأمريكية لجنوب غرب آسيا أوجه التعاون في المجالات العسكرية، بالإضافة إلى مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

❖ أكد مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن تفعيل المبادرة الخليجية يحتاج إلى تعاون أطراف الأزمة في اليمن معها وتساميهم فوق الخلافات والضغائن.

❖ استنكرت الإمارات بشدة التفجير الإرهابي الذي استهدف مبنى رئاسة الوزراء وعدداً من المباني الحكومية في أوسلو عاصمة النرويج وما أسفرت عنه هذه الأعمال الإرهابية من سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى.

مملكة البحرين

❖ أشاد عاهل مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة بالتعاون العسكري المشترك بين مملكة البحرين والولايات المتحدة كبلدين حليفين وصديقين.

❖ أكد القائد العام لقوة دفاع البحرين الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة أن جمهورية مصر العربية هي القادرة فقط على حفظ أمن الخليج، مشيراً إلى أن التاريخ والحاضر يؤكدان أنها العمق الاستراتيجي.

❖ رحبت الأمم المتحدة بانطلاق الحوار الوطني البحريني بمشاركة المعارضة بهدف التوصل إلى حل سياسي للأزمة الداخلية التي فجرتها الاحتجاجات الأخيرة.

❖ رحبت جامعة الدول العربية بالأمر الملكي الذي أصدره الملك حمد بن عيسى آل خليفة بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الأحداث التي شهدتها المملكة مؤخراً.

❖ أكد رئيس مجلس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة أن بلاده والكويت تجمعهما روابط وأواصر راسخة تجعل من علاقاتهما نموذجاً في التكامل والتنسيق والعمل من أجل تحقيق المصالح المشتركة لشعبيهما.

❖ أكدت مملكة البحرين موقفها الداعم دائماً لكافة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، مشيرة إلى أن السلام العادل والشامل مع إسرائيل لن يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة طبقاً لقرارات الشرعية الدولية.

❖ وجهت مملكة البحرين سفراءها ومندوبيها الدائمين لدى المنظمات العربية والدولية بتسليم مذكرة عاجلة حول التدخلات الإيرانية المتكررة والمستمرة في الشؤون الداخلية للبحرين.

❖ دان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني تصريحات وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي التي زعم فيها أن إيران تدافع وتدعم حقوق شعب البحرين، ووصفها بأنها تدخل سافر في شؤون مملكة البحرين.

❖ استقبل وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة القائم بأعمال سفير الولايات المتحدة لدى البحرين ستيفن سيش وجرى خلال اللقاء بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ استقبل الملك حمد بن عيسى آل خليفة الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والوفد المرافق وذلك في إطار زيارته الأخوية للمملكة.

❖ أعلنت جمعية الوفاق البحرينية المعارضة انسحابها من الحوار الوطني وينتظر منه إطلاق عملية الإصلاحات السياسية، ووصفته بأنه «غير جدي».

❖ قال المتحدث الرسمي باسم حوار التوافق الوطني عيسى عبدالرحمن إن الباب سيظل مفتوحاً للترحيب بعدول جمعية الوفاق الإسلامية عن قرارها الأخير بالانسحاب من جلسات الحوار.

❖ طالب المشاركون في حوار التوافق البحريني، وبالأغلبية، بتأجيل أي تغيير يتعلق بنظام الدوائر الانتخابية من دون دراسة مستفيضة لديموغرافية وجغرافية البحرين، كي يتم اختيار نظام الدوائر الانتخابية بما يحقق العدالة والمساواة.

المملكة العربية السعودية

❖ أكد الأمير تركي الفيصل أن أهم مبادئ السياسة الخارجية السعودية عدم التدخل في شؤون الآخرين، وتحدث في كلمة ألقاها في الاجتماع السنوي الثاني لـ «مركز الخليج للأبحاث» بجامعة كامبريدج عن التطورات التي تشهدها بعض البلدان العربية.

❖ بحث وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل مع مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى جيفري فيلتمان العلاقات الثنائية بين البلدين والأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة.

❖ نفى سفير المملكة في القاهرة أحمد قطان ما تردد خلال الفترة الأخيرة في وسائل الإعلام بوجود بعض الضغوط من السعودية للإفراج عن حسني مبارك أو عدم محاكمته.

❖ رحب مجلس الوزراء بمبادرة فرنسا لإطلاق المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية على أساس الانسحاب الإسرائيلي لحدود عام ١٩٦٧ مع البدء في مفاوضات الحدود والأمن.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع رئيس مجلس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم مجمل المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية بالإضافة إلى آفاق التعاون بين البلدين.

❖ دعا وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي إلى تسوية ما سماه «سوء الفهم» الحاصل بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية حول التطورات الجارية في المنطقة العربية.

❖ رحبت المملكة بقيام دولة جنوب السودان، وأعلنت اعترافها الرسمي بها، واستعدادها لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها، متمنية لها ممارسة دورها بفاعلية كعضو جديد في المجتمع الدولي.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري العلاقات الثنائية والأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية وموقف البلدين منها.

❖ أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز قراراً بتعيين الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز نائباً لوزير الخارجية بمرتبة وزير.

سلطنة عمان

❖ بحث سلطان عُمان السلطان قابوس بن سعيد مع الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة العلاقات الثنائية ومجريات الأحداث والتطورات الراهنة في المنطقة والمواضيع ذات الاهتمام المشترك.

❖ اعتمدت اللجنة الرئيسية لانتخابات مجلس الشورى للفترة السابعة القوائم الأولية للمرشحين الذين بلغ عددهم ١٣٠٦ من بينهم ٨٢ مرشحة.

الخليج في شهر يوليو

❖ قال وزير الشؤون الخارجية يوسف بن علوي إن دول مجلس التعاون الخليجي ما زالت تبذل جهوداً مكثفة لحل الأزمة في اليمن.

❖ أعلنت وزارة الداخلية القوائم النهائية للمرشحين لعضوية مجلس الشورى للفترة السابعة.

❖ كشف المجلس العالمي للسفر والسياحة عن توقعاته بنمو حجم قطاع السياحة العُماني من ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠م.

❖ بحث السلطان قابوس بن سعيد مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني العلاقات الثنائية وعدداً من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

❖ بحث السلطان قابوس بن سعيد مع القائد العام للقيادة الوسطى للقوات الأمريكية الفريق أول جيمس ماتيز مجالات التعاون بين البلدين والأمور ذات الاهتمام المشترك.

❖ بحث وزير الشؤون الخارجية يوسف بن علوي مع وزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر أحمد بن عبدالله آل محمود العلاقات الثنائية وسبل دعمها وتطويرها بالإضافة إلى الأمور ذات الاهتمام المشترك.

❖ ذكرت وزارة المالية أن إنتاج سلطنة عُمان من النفط ارتفع ٢,٣ في المائة في الأشهر الخمسة الأولى من ٢٠١١ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي إلى ٨٧٩ ألفاً و٤٠٠ برميل يومياً في المتوسط.

❖ زاد إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة بسلطنة عُمان بنسبة ٦,٢ في المائة ليصل إلى ١٦٠١١,١ مليون ريال عُماني مقارنة بـ ١٥٠٨٢,٢ مليون ريال في نهاية مايو ٢٠١٠م.

❖ حصلت السفيرة حنينة بنت سلطان المغيرية سفيرة السلطنة المعتمدة لدى الولايات المتحدة الأمريكية على جائزة سفيرة عام ٢٠١١ التي تمنحها غرفة التجارة الأمريكية-العربية.

❖ أصدر السلطان قابوس بن سعيد عفواً عن مجموعة من نزلاء السجن المدانين في قضايا مختلفة، وبلغ عدد الذين شملهم العفو (٥٤) نزيلاً عمانياً، و(٤٤) نزيلاً من جنسيات أخرى.

دولة قطر

❖ بحث أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع الوزير الأول التونسي السيد الباجي قائد السبسي العلاقات الثنائية، بالإضافة إلى عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

❖ أكدت نائبة رئيس البرلمان السوداني سامية أحمد محمد أن السودان لن يفتح تفاوضاً جديداً في دارفور بعد وثيقة سلام الدوحة، وقالت إن الوثيقة نتاج لكل الآراء والمؤسسات في دارفور وفي السودان كله.

❖ كشف تقرير عربي متخصص أن دولة قطر استقطبت استثمارات أجنبية مباشرة خلال عام ٢٠١٠ بلغت ٦,٦ مليار دولار مسجلة انخفاضاً بمعدل في المائة ٢٤,٤.

❖ ذكرت النشرة الأسبوعية الصادرة عن إدارة التسجيل العقاري في وزارة العدل أن حجم تداول العقارات في عقود البيع المسجلة لديها خلال الفترة من ٢٦ - ٣٠ يونيو الماضي وصل إلى ٥٠٣ ملايين و٢٤٥ ألفاً و٤٩٢ ريالاً قطرياً.

❖ اعتبر الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني توقيع اتفاق دارفور باعتباره يمثل تتويجاً لجهود حثيثة ومخلصة قامت بها دولة قطر بقيادة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في دارفور.

❖ بحث وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم مع النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ أعربت دولة قطر عن إدانتها واستنكارها للتفجيرات التي وقعت في مدينة مومباي وراح ضحيتها عدد من المدنيين الأبرياء باعتبارها عملاً إرهابياً يتنافى مع القيم الأخلاقية والإنسانية.

❖ صرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية بأن دولة قطر قررت الاعتراف بجمهورية جنوب السودان، وأعرب المصدر عن أمله بأن يسهم إعلان استقلال جمهورية جنوب السودان في استتباب الأمن والاستقرار بالمنطقة.

❖ نوه الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي بالجهود القطرية الداعمة للعمل العربي المشترك التي تجسدت في التوصل إلى وثيقة الدوحة لسلام دارفور.

❖ بحث وزير الدولة للشؤون الخارجية أحمد بن عبدالله آل محمود مع وفد الحكومة السودانية التفاوضي لمحادثات سلام دارفور في الدوحة برئاسة الدكتور أمين حسن عمر ترتيبات تنفيذ اتفاق الدوحة لـ «سلام دارفور».

❖ استعرض نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الديوان الأميري عبدالله بن حمد العطية مع رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية نجيب ميقاتي التطورات والأحداث السياسية على الساحتين اللبنانية والعربية، بالإضافة إلى العلاقات الثنائية بين البلدين.

❖ أشاد الرئيس الصومالي بمواقف قطر، أميراً وحكومة وشعباً، الداعمة للشعب الصومالي، ومقدراً بعمق وقفات الشيخ حمد بن خليفة وولي عهده في تلمس أوجاع الشعب الصومالي.

❖ دان رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بشدة الهجمات الإرهابية التي تعرض إليها مكتب رئيس وزراء النرويج في العاصمة أوسلو ومخيم للشباب بالقرب من العاصمة والتي راح ضحيتها عدد من المدنيين الأبرياء.

❖ أشادت وزارة الخارجية الروسية باتفاق الدوحة لتحقيق السلام في دارفور الذي وقعته الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة، ووصفت الاتفاق بأنه خطوة مهمة في تسوية أزمة دارفور.

دولـــة الكويـــت

❖ أكد أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد في رسالة موجهة للأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي حرص الكويت على دعم جهود تعزيز العمل العربي المشترك بما يؤدي إلى الارتقاء بهذا العمل على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

❖ بحث رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد مع نائب الأمير ولي عهد قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني آخر المستجدات على الساحتين العربية والدولية.

❖ قال رئيس جهاز الأمن الوطني الشيخ محمد الخالد إن أرض الكويت تغمر بحب القدس الشريف ومناصرة قضية فلسطين منذ بدايتها شعوراً وبذلاً وجهداً وتضحية وذلك إيماناً منها بعدالة وشرعية القضية وواجب النضال ضد الاحتلال الصهيوني.

❖ أكد عضو وفد الشعبة البرلمانية الكويتية إلى اجتماع اللجنة الدائمة للشؤون السياسية لجمعية برلمانات آسيا علي العمير أن تحقيق السلام والأمن في قارة آسيا غاية وهدف ننشد أن يتحققا، لكن هناك واقعاً سياسياً ومتغيرات ينبغي الوقوف عندها والبحث فيها.

❖ بحث رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر الصباح مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك ومجمل الأحداث والتطورات على الساحتين الإسلامية والعربية.

❖ كشف نائب العضو المنتدب في شركة البترول الوطنية الكويتية حاتم العوضي أن قيمة المشروعات المتوقع العمل بها في شركة البترول الوطنية الكويتية خلال العام الحالي بلغت نحو ١١ مليار دينار.

❖ أكد وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح حرص دولة الكويت على علاقات حسن الجوار مع العراق وسعيها إلى التنسيق مع المسؤولين العراقيين في ما يتعلق بالقضايا المشتركة التي تهم الجانبين.

❖ أعرب مجلس الوزراء عن ترحيبه باستقلال دولة جنوب السودان، وأعلن اعتراف دولة الكويت الرسمي بها إيماناً منها باحترام إرادة الشعوب في تقرير مصيرها.

❖ أشاد عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة بالعلاقات التي تربط مملكة البحرين بدولة الكويت، مؤكداً حرص البلدين الدائم على تنمية هذه العلاقات وتطويرها في سائر المجالات.

❖ أكد وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح على الأهمية الملحة لإعادة تفعيل العملية السلمية في الشرق الأوسط وصولاً لإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

❖ أكد العضو المنتدب للتسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية ناصر المضف أن الكويت مزود رئيسي للأسواق العالمية بالنفط وتتسم بسياسة تسويقية متزنة تحافظ على استقرار الأسواق والنظرة بعيدة المدى.

❖ وصل إلى تونس وفد اللجنة الكويتية المشتركة للإغاثة، وذلك لتنفيذ مشروعات إغاثية كويتية جديدة بقيمة إجمالية قدرها ٢٥٠ ألف دولار لصالح اللاجئين والنازحين من ليبيا إلى الأراضي التونسية.

❖ بحث نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد الصباح مع وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ أمن الخليج والوضع في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية بالإضافة إلى الأزمة في ليبيا والقضية الفلسطينية.

❖ أكد السفير السابق وعضو لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية-العراقية جمال النصاف أن مشروع ميناء مبارك في بوبيان يأتي متوافقاً مع القانون الدولي ووفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ●

«ملتقى الخليج 2011» يرصد إنجازات مجلس التعاون والتحديات المستقبلية

اختتمت صباح السبت ٩ يوليو الماضي فعاليات ملتقى الخليج للأبحاث ٢٠١١ الذي عقد في جامعة كامبريدج بحضور ما يزيد على أربعمائة مشارك، من بينهم الأمير تركي الفيصل، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني، ووزراء ومسؤولون تنفيذيون من دول الخليج، وعدد من كبار موظفي الأمانة العامة للمجلس، ومتخصصون وباحثون وأكاديميون من مختلف الجامعات والمراكز البحثية المرموقة في العالم.

خاص «آراء»

افتتح الملتقى الدكتور عبدالعزيز بن عثمان بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث، وأدار الحوار الدكتور ياسر سليمان من جامعة كامبريدج، وشهدت الجلسة الافتتاحية لأعمال المنتدى كلمة للأمير تركي الفيصل، كما قدم الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني مداخلة تحدث فيها عن مجلس التعاون وما حققه من إنجازات، ثم تلاه حديث الدكتور بهجت قرني أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة عن الثورات العربية والوضع الراهن في جمهورية مصر العربية.

في بداية الملتقى رحب الدكتور عبدالعزيز بن صقر بالحضور، وأوضح في كلمة مقتضبة أن هدف الملتقى هو تبادل الخبرات والأبحاث العلمية بخصوص منطقة الخليج عبر مشاركة عدد من الشخصيات الأكاديمية العالمية والخليجية في ورش عمل مختلفة تبحث آليات توفير بيئة أكاديمية تعزز الاستفادة من الدراسات والتبادل العلمي والأكاديمي في شتى المجالات ذات العلاقة، مشيراً إلى أن الشراكة بين مركز الخليج للأبحاث وجامعة كامبريدج تأتي لتعزيز التعاون وتبادل المنفعة المشتركة بين الطرفين، مشدداً على أن مركز الخليج للأبحاث سيستمر في عقد هذا الملتقى بشكل دوري كل عام في جامعة كامبريدج لمواصلة مسيرة نشر المعرفة انطلاقاً من ترجمة شعار المركز وهو «المعرفة للجميع». ونوه الدكتور عبدالعزيز بن صقر بالإنجازات الكبيرة التي حققها مركز الخليج للأبحاث من خلال مختلف المشاريع البحثية والنشاطات والفعاليات التي نفذها عبر مسيرته الطويلة من العطاء.

من جانبه، أكد الأمير تركي الفيصل رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في كلمته أن مبادئ السياسة الخارجية السعودية ترتكز على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وفي ما يتعلق بالتطورات التي تشهدها بعض البلدان العربية في الوقت الراهن قال «إنه لم يتوصل بعد إلى التسمية النهائية لما يحدث في المنطقة العربية»، لكنه وصف بعض ما يحدث الآن بأنه «حمام دم» أكثر من كونه تعبيراً عن ربيع أو أزهار.

وأعاد الأمير تركي الفيصل إلى الأذهان العواصف التي هبت على المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكيف حافظت المملكة العربية السعودية وسط كل ما حدث منذ ذلك الوقت على هدوئها وأمنها واستقرارها، معرجاً على تاريخ الجزيرة العربية التي كانت ولمئات من السنين مسرحاً للصراعات والحروب، مقارناً ذلك بالاستقرار الذي تنعم به المملكة منذ تأسيسها على يد المغفور له بإذن الله تعالى الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود وحتى الآن، بل أصبحت المملكة دولة جاذبة للناس من كل مكان، ممن يريدون أن يعيشوا فيها لينعموا بالاستقرار والعيش الكريم، موضحاً في هذا السياق أن الأمن والاستقرار اللذين تنعم بهما المملكة العربية السعودية هما مكسب لا تفريط فيه، ولا يمكن التخلي عنه. وتحدث أيضاً عن مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي بدأ في المجال الاقتصادي ثم تطورت اهتماماته لتشمل مختلف القضايا الأخرى والتي تهم دول المجلس ومواطنيها، معتبراً أن الوقت حان لتعاون أكبر في المجال العسكري بين دول الخليج العربية. وتطرق الأمير تركي الفيصل إلى القواعد التي يقوم عليها نظام الحكم في السعودية، والتي يرتكز بندها الأول على مسألة تحديد الهوية، مؤكداً أن السعودية دولة مسلمة وعربية، دستورها القرآن وسنة النبي «صلى الله عليه وسلم»، كما تحدث عن «البيعة» التي تنص على أن دور الحاكم هو في الأساس الحفاظ على حياة الناس وحماية الحدود الشرعية والمسائل الحياتية بمعناها الشامل، موضحاً أنه من واجب

لقطة جماعية للمشاركين في الملتقى

المحكومين في المملكة تقديم الدعم الممكن لتحقيق هذا الأمر. وتحدث أيضاً عن أهل الحل والعقد، مشيراً إلى أنهم في المملكة من العلماء، أعضاء مجلس الشورى، العائلة الحاكمة، شيوخ ووجهاء القبائل، الأكاديميون، والتجار. وبين أن الملك يأخذ بيعته من أهل الحل والعقد، ومن واجب الناس أن يقوموا بالبيعة.

على صعيد متصل، تحدث الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني عن الدور الفعال الذي يلعبه مجلس التعاون، وأنه تمكن عبر السنوات من مواجهة العديد من التحديات، وقد تبين ذلك جلياً في بداية التسعينات والموقف الفعال في التعاون مع الكويت أثناء الاجتياح العراقي عام ١٩٩٠م، وكذلك نجاح المجلس في التعاون مع مملكة البحرين لتجاوز الأزمة التي مرت بها مؤخراً. كما تحدث عن دور المجلس في ضمان الأمن والاستقرار لسكانه مع توفير كل مستلزمات الحياة الكريمة، وأشاد في هذا الصدد بما حققه المجلس من تقدم اقتصادي بفضل العمل المشترك الذي تقوم به دول الخليج في مواجهة مختلف التحديات. وبيّن الدكتور الزياني أن تحقيق الأمن والاستقرار هو من أهم الأولويات، وأن أعضاء المجلس يؤمنون بالتعاون المشترك، لكنهم يرفضون أي تدخل خارجي في شؤون دولهم الداخلية. وبيّن كذلك أن المجلس إلى جانب عمله في الداخل قام بعدة مبادرات على المستوى الإقليمي من أهمها المساهمة في إعادة بناء غزة، والدعم الكبير الذي يقدمه لمصر، والمساعدات الإنسانية التي قدمها إلى إفريقيا. وفي هذا السياق اعتبر الزياني أن الأحداث الراهنة التي يشهدها الوطن العربي أعطت مجلس التعاون فرصاً نادرة وثمينة، وأسهمت في تعزيز أواصر الترابط وطورت التلاحم بين الدول الأعضاء في المجلس، بالإضافة إلى الشعوب والحكومات، وأكدت أن العلاقات بين دول مجلس التعاون منظومة مترابطة. وأكد في هذا الصدد أن مصادر نجاح مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي حيوية المجلس ومدى قدرته على التعامل مع المستجدات من خلال اعتماده على ثلاث ركائز أساسية تشمل تحقي ق الأمن، الرفاهية، والحيوية. وأوضح الزياني أن من أهم ركائز مجتمع مجلس التعاون لدول الخليج العربية توفير بيئة آمنة على المستويين الفردي والإقليمي، موضحاً أن هذا يشمل الوقاية من أي تهديدات داخلية وخارجية.

وأكد الزياني أن دول مجلس التعاون حققت العديد من الإنجازات في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية خلال مسيرة العمل المشترك، لافتاً إلى أن قيام السوق الخليجية المشتركة عام ٢٠٠٨م، يعتبر من الإنجازات الكبيرة في هذا المجال.

وفي اليوم التالي من فعاليات الملتقى، بدأت ورش العمل التي ناقش المشاركون من خلالها وعلى مدار ثلاثة أيام سبع عشرة ورشة عمل في مختلف الموضوعات والمحاور التي تتعلق بمنطقة الخليج، وركزت هذه الورش والجلسات على واقع ومستقبل العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وعلاقات دول المجلس مع الهند. واستعرضت الإنجازات التنموية وانعكاساتها على الحياة المعيشية لشعوب دول الخليج، وتأثير التغييرات المناخية والهجرة على دول المنطقة. وتناولت أيضاً إصلاح التعليم، وتأثير منظمة التجارة العالمية على دول المجلس، وكذلك موضوع التحديث والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الخليجية، وتحديات الرعاية الصحية في دول الخليج، والمجتمع المدني في دول الخليج، وتطوير الموارد البشرية في دول الخليج، والإعلام في دول الخليج. كما ناقشت ورش العمل أيضاً العلاقات الخليجية-الأوروبية، ودور المرأة في الاقتصاد والمجتمع الخليجي، بالإضافة إلى مناقشة الأحداث الحالية في اليمن وتأثيراتها المحتملة والمستقبلية على المنطقة ●

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير

دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية

١٩٩٠- ٢٠٠٥

شهد العالم المعاصر منذ بداية تسعينات القرن الماضي، تحولات استراتيجية وسياسية واقتصادية وعلمية كبرى، كان لها وقعها وتأثيرها في النظم الإقليمية والفرعية عموماً، وفي منطقة الخليج بوجه خاص، حيث عرفت هذه المنطقة، في خضم التحولات العالمية، حربين إقليميتين دوليتين واحتلال بلد عربي من قبل دولة عظمى، كما شهدت تحولات اجتماعية نتيجة للتطور الاقتصادي والعلمي والتأثيرات الخارجية أيضاً . يسعى هذا الكتاب للبحث في انعكاسات التحولات العالمية والإقليمية والداخلية على المنظومة الخليجية، وهو ينطلق من سؤال محوري يفرض نفسه في هذه المرحلة، ففي ضوء بيئة دولية متغيرة، وإقليمية قلقة، وداخلية متململة، أين تقع دول مجلس التعاون الخليجي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وما هو مستقبلها؟

ملف العدد:

اليمن بعد الثورة .. إلى أين؟

- تجربة الوحدة اليمنية «قراءة تاريخية»
- ثورة الشباب في اليمن.. قراءة في مفردات الموقف الخليجي
- مستقبل النظام السياسي في اليمن بعد الثورة الشعبية
- الثورة الشعبية اليمنية وتداعياتها المحلية والإقليمية والدولية
- مجلس التعاون الخليجي ومسؤوليته تجاه الأزمة في اليمن
- البعد الاقتصادي وعلاقته بالثورة الشعبية في اليمن

تجربة الوحدة اليمنية «قراءة تاريخية»

يقع اليمن في جنوب شبه الجزيرة العربية وفي جنوب غرب آسيا، وتبلغ مساحته ٥٢٨٠٠٠ كيلومترمربع، ويحده من الشمال السعودية «١٤٥٨ كيلومتراً» ومن الشرق سلطنة عمان «٢٨٨ كيلومتراً». وله ساحل جنوبي على بحر العرب وساحل غربي على البحر الأحمر بطول ١٩٠٦ كيلومترات، ويقسم إدارياً إلى ٢١ محافظة وتعد حضرموت أكبرها مساحة.

د. سمير عبدالرسول العبيدي *

كان اليمن الوحدة يتشكل من دولتين هما «الجمهورية العربية اليمنية» في الشمال، وتبلغ مساحته حوالي ١٩٥٠٠٠ كيلومترمربع، وعدد سكانه حوالي ١٣ مليون نسمة، ويحده من الشمال السعودية، ومن الجنوب والشرق اليمن الجنوبي، ومن الغرب البحر الأحمر وعاصمته صنعاء. في حين تمثل «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» الجزء الجنوبي، ويحدها كل من السعودية واليمن الشمالي وعُمان والبحر الأحمر، وتتألف من ٦ محافظات هي عدن، لحج، أبين، شبوة، حضرموت والمهرة، عدد سكانها حوالي مليوني نسمة، عاصمتها عدن.

ويبلغ عدد سكان اليمن قبل الوحدة في بدايات تسعينات القرن الماضي نحو ١٥ مليون نسمة، وحوالي ٩٠ في المائة هم من العرب و٨ في المائة أفارقة و٢ في المائة هنود ويدينون جميعهم بالإسلام، وليست هناك أقليات دينية باستثناء اليهود الذين لا يزيد عددهم على ٣٠٠ نسمة، ويلاحظ أن السكان يتمركزون في المناطق الجبلية العالية «الهضبة الوسطى» نظراً لوفرة المياه واعتدال الطقس، في حين يقل عددهم كلما اتجهنا نحو الأطراف في المناطق الشمالية الشرقية والغربية. ويشيع النظام القبلي في اليمن، رغم أنها أصبحت ظاهرة تاريخية في كثير من المجتمعات العربية، وتعد حاشد وبكيل أكبر قبيلتين في اليمن، في حين يتوزع السكان بصورة غير متوازنة ولأسباب طبيعية واقتصادية.

واشتهر الشعب اليمني منذ القدم بمقاومته العنيدة والشجاعة لكل أشكال التدخلات الخارجية، ويكفي أن نشير إلى تصديه للعثمانيين، فمنذ عام ١٥٣٨م حيث احتلوا المنطقة الساحلية استمرت المقاومة حتى عام ١٦٣٥ إذ أجبروا على الانسحاب، لكن العثمانيين عادوا واحتلوا ميناء الحديدة عام ١٨٤٩. وفي عام ١٨٧٢ أرسلوا حملة كبيرة لاحتلال كافة أرجاء اليمن، وكان الدافع هو الاستفادة من تطور الحركة التجارية عقب فتح قناة السويس في عام ١٨٦٩ وطرد الإنجليز الذين احتلوا عدن في ١٨٣٩/١/١٩، لكن جهودهم أخفقت مما أجبرهم على عقد معاهدة مع الإمام يحيى حميد الدين (١٩٠٤-١٩٤٨) في عام ١٩١١، وعقب الحرب العالمية الأولى نشأت المملكة المتوكلية اليمنية (١٩١٨-١٩٦٢)، كدولة مستقلة، وفي ١٩٢٣/٧/٢٣، وبموجب معاهدة لوزان اعترف العثمانيون باستقلالها، كما اعترفت بها عصبة الأمم، وهكذا انقسم اليمن إلى ٣ أجزاء وهي:

١- المملكة المتوكلية اليمنية في الشطر الشمالي.

٢- محمية عدن وتوابعها، وقد توصل البريطانيون إلى اتفاقية لترسيم الحدود مع العثمانيين في عام ١٩٠٤، لكنها لم تقر إلا في عام ١٩١٤.

٣- إمارة الأدارسة (١٩٠٩-١٩٣٠) في تهامة وعسير وجيزان.

المرحلة الأولى: جهود الأئمة الزيديين (١٩١٨-١٩٣٤م)

يعود قيام نظام حكم الأئمة إلى عام ١٥١٠م، ورغم نجاحهم في الحفاظ على الوحدة اليمنية إلى عام ١٨٣٩، إلا أنهم كثيراً ما جوبهوا

عُرف الشعب اليمني منذ القدم بمقاومته العنيدة والشجاعة لكل أشكال التدخلات الخارجية

بالثورات المستمرة لزعماء القبائل الطامحين إلى تقوية نفوذهم على حساب السلطة المركزية.

ومع إعلان الاستقلال في عام ١٩١٨ سارع الإمام يحيى إلى تحديث بعض تشكيلات الدولة، كما فتحت بعض المدارس وقسمت المملكة إلى أقسام إدارية وأنشئت قوى الشرطة للمحافظة على الأمن وتأسيس الجيش النظامي.

على الصعيد السياسي أخذ الإمام يحيى يتطلع إلى إعادة السيطرة على المناطق التي أخلاها العثمانيون، بل سعى إلى طرد الإنجليز من جنوب اليمن، لكن الإنجليز استبقوا الأمر، وجرياً على سياسة «فرق تسد» قاموا بتسليم منطقة تهامة التي أخلاها العثمانيون إلى حليفهم محمد الإدريسي عام ١٩٢١، وهكذا وجد الإمام يحيى نفسه محاطاً بالخصوم من الشمال والجنوب والغرب، ومحروماً من الموانئ، ومع وفاة محمد الإدريسي في عام ١٩٢٣، شرع الجيش اليمني بالتقدم نحو مناطق الأدارسة، ولقد رفض الإمام يحيى الاعتراف بالإمارة الإدريسية مقابل الدخول في حمايته، وقد دفع هذا الموقف بهم إلى الالتجاء لحماية ابن سعود فعقد معاهدة معهم في ١٩٢٦/١٠/٢١، وهي المعاهدة التي لم يعترف بها الإمام يحيى، وفي ١٩٣٠/١١/٢٢ ضم ابن سعود إمارة الأدارسة عنوة إليه، واتخذ هذا الأمر صيغة رسمية مع إعلان قيام المملكة العربية السعودية في١٩٣٢/٩/٢٢، مما أدى إلى حدوث مناوشات بين الطرفين، وقد استعد ابن سعود الذي عرف بتحالفه الوثيق مع البريطانيين للحرب، إذ زودته الحكومة البريطانية في الفترة (أكتوبر ١٩٣٣ -إبريل ١٩٣٤) بمليون طلقة بالإضافة إلى السيارات المدرعة وأسلحة أخرى متطورة، في حين احتجزت شحنة سلاح إيطالية كانت قد وصلت إلى عدن في طريقها إلى الجيش اليمني وضمت ٨٠٠٠ بندقية مع ذخيرتها، وكان هدفها دعم حليفها وإضعاف الجيش اليمني الذي كان ينقصه السلاح، وهكذا أعلن ابن سعود الحرب في ١٩٣٤/٣/٢٢ واستمرت حتى ١٩٣٤/٥/١٩، حيث وقعت اتفاقية الطائف، إذ نصحت الحكومة البريطانية ابن سعود بأن ليس من مصلحته الدخول في حرب طويلة غير معروفة العواقب، في حين أدرك الإمام يحيى عدم إمكانية تحقيق نصر عسكري حاسم في ظل التفوق العسكري لابن سعود المدعوم من قبل بريطانيا. فتم الاتفاق على انسحاب السعوديين من تهامة مقابل خروج القوات اليمنية من عسير وتسليم الأدارسة لابن سعود، ولقد سجلت الاتفاقية هزيمة سياسية لليمنيين، إذ على الرغم من عدم تخليهم نهائياً عن جيزان وعسير، فإن الاتفاقية سمحت ببقائها تحت حكم ابن سعود لمدة ٢٠ عاماً تتم قبل انقضائها بـ «٦ شهور مفاوضات أخرى لتعديلها»، وهو ما لم يحدث إلى هذا اليوم.

ولفهم حقيقة موقف البريطانيين، لا بد من القول إنهم حاولوا استخدام وسائل الترغيب مع الإمام يحيى للقبول بسيادتهم على عدن، ومنها الاعتراف بسيادته على لحج وحضرموت مقابل عدم التعامل مع أية قوة أجنبية، فأرسلوا بعثة إليه في عام ١٩١٩م، برئاسة هارولد جاكوب بنية التفاوض معه، لكنها أخفقت في مهمتها بسبب احتجازها من قبل أفراد قبيلة القحيمي المعارضة للحكم، ولم يتم الإفراج عن أفرادها إلا بعد ٤ أشهر بشرط عدم مقابلة الإمام يحيى، وفي عام ١٩٢٦ أرسلوا بعثة أخرى برئاسة كلبرت كلايتون، وكل ذلك على أمل الوصول معه إلى اتفاق لإقرار السيادة البريطانية على عدن بالذات، ولم يؤد ذلك إلى نتيجة إذ شرعت القوات اليمنية باستعادة بعض المناطق الجنوبية بمجرد جلاء العثمانيين، كما استمرت الاشتباكات والمناوشات بين قوات الطرفين منذ عام ١٩١٩، حتى بلغت ذروتها عام ١٩٢٥ عندما استعادت القوات اليمنية الشعيب والعوالق والضالع ويافع. وزاد التوتر بين الجانبين مع عقد الإمام يحيى اتفاقية صداقة مع إيطاليا في عام ١٩٢٦، وشرعت روما باستقبال بعثات عسكرية من الضباط اليمنيين، بالإضافة إلى سلسلة من الإجراءات الاقتصادية لتسهيل التبادل التجاري بين الجانبين، وقد أثار ذلك جزع البريطانيين لخشيتهم من إنشاء قاعدة إيطالية تهدد الطريق إلى الهند عند نشوب الحرب، وفي العام نفسه استقبلت صنعاء بعثة سوفييتية وتوجت جهودها بعقد معاهدة صداقة وتعاون بين الطرفين في ١٩٢٨/١/١١.

تولى علي صالح رئاسة الجمهورية في الشطر الشمالي بتاريخ 1978/7/17

وكان رد فعل البريطانيين عنيفاً فتخلوا عن العمل الدبلوماسي وشرعت طائراتهم بدءاً من عام ١٩٢٨ بقصف القوات اليمنية، وأعقب ذلك قصف المدن الآمنة، مما ألحق خسائر فادحة بالسكان العزل، وقد أسفرت المواجهات عن هزيمة الجيش اليمني وإجبار الإمام يحيى على الدخول في مفاوضات مع بريطانيا انتهت بتوقيع اتفاقية في١٩٣٤/٢/١١، انسحب بموجبها الجيش اليمني من مناطق المحميات التي دخلها؛ ومع أن الإمام يحيى رفض الاعتراف بخط الحدود الذي رسمته الاتفاقية البريطانية - العثمانية لعام ١٩١٤، إلا أنه اضطر للتسليم بالاحتلال البريطاني في عدن لمدة ٤٠ عاماً مقبلة، وهي مدة الاتفاقية، على أن يتم بحث موضوع الحدود قبل انتهاء مدة هذه الاتفاقية.

وكان عام ١٩٣٤ حداً فاصلاً في تاريخ حكم الأئمة الزيديين، إذ عبرت كلتا المعاهدتين عن الاستسلام لمطالب بريطانيا في الجنوب، ولمطالب ابن سعود في الشمال. وكان عام ١٩٣٤ عام توقف حركة اليمن التاريخية من أجل وحدة الأراضي اليمنية، على الرغم من التضحيات التي قدمها الشعب اليمني بإمكاناته المتواضعة. وقد أدرك البعض أن سبب الإخفاق يعود إلى التركيبة الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة

المرتكزة على الإقطاع والقبلية. لذا كان لا بد من الإصلاح والتغيير الجذريين فبدأت حالة من الحراك السياسي أفضت لاغتيال الإمام يحيى في ١٩٤٨/٤/١٧ فيما عرف «بحركة عام ١٩٤٨ الدستورية»، والتي لم تستمر سوى شهر واحد، إذ نجح ولي العهد الإمام أحمد باستعادة الحكم في ١٩٤٨/٣/١٥، وقد استمر في السلطة حتى وفاته في ١٩٦٢/٩/١٩، فخلفه ابنه محمد البدر الذي أطاح به انقلاب عسكري في ١٩٦٢/٩/٢٦ بقيادة العقيد عبدالله السلال الذي أعلن في ١٩٦٢/٩/٢٨ إلغاء حكم الإمامة وقيام النظام الجمهوري في اليمن الشمالي.

المرحلة الثانية: (١٩٧٩-١٩٩٠)

رافقت حالة الفوضى والحروب التي شهدتها العلاقات بين الشطرين، نقلة نوعية تمثلت في تولي المقدم علي عبدالله صالح رئاسة الجمهورية في الشطر الشمالي بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٧، فسعى إلى توحيد الجبهة الداخلية عبر إقامة حوار مع العناصر المعارضة لدمجها في العملية السياسية بغية تحقيق قدر معقول من الاستقرار مما يتيح المزيد من فرص التنمية وإنماء البنى الاقتصادية للمجتمع اليمني.

وفي ما يخص موضوع الوحدة فقد نجحت الجامعة العربية باحتواء الخلاف بين الطرفين وعقد دورة استثنائية في الكويت للمدة ٤-١٩٧٩/٣/٦، وتم خلالها التوصل إلى اتفاق لإنهاء الأعمال الحربية وسحب القوات ووقف الحملات الدعائية وإعادة فتح الحدود أمام حركة الأفراد والبضائع، كما أوصت بعقد قمة بين رئيسي الشطرين لتنقية الأجواء.

وفي المدة ٢٨-١٩٧٩/٣/٣٠ عقدت قمة الكويت بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعبدالفتاح إسماعيل، وفي ختام القمة صدر بيان نص على أن تقوم اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال مدة ٤ أشهر، ثم تقر الصيغة النهائية من قبل رئيسي الشطرين، فيتم الاستفتاء العام عليه وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة خلال مدة ٦ أشهر، واختتم البيان بالتزام الطرفين بكافة الاتفاقيات السابقة المعقودة بينهما.

وكان هذا البيان بداية العمل الجاد نحو إنجاز الخطوات المؤدية إلى تحقيق الوحدة، وقد استمر بعده عقد اللقاءات بين المسؤولين في الشطرين وعلى مختلف المستويات، كما استمرت أعمال اللجان المشتركة، وفي ١٩٨١/١٢/٢ تم تشكيل «المجلس اليمني الأعلى واللجنة الدستورية المشتركة»، وقد ضم المجلس في عضويته كلاً من رئيسي البلدين، وأعلن عنه خلال زيارة علي عبدالله صالح إلى عدن، وأعقب ذلك الاتفاق المبدئي على تنقل المواطنين بالبطاقة الشخصية، وإزالة المواقع العسكرية الحدودية، وإنشاء عدد من المشاريع المشتركة في مجالات السياحة والمواصلات والصناعة وغير ذلك.

ووضعت اللجنة الدستورية المشتركة مسودة الدستور في ١٩٨١/١٢/٣٠، وتكون من ٦ أبواب ضمت ١٣٦ مادة، وحمل الباب الأول عنوان «أسس الدولة»، ويشمل الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاع الوطني (مادة ١-٢٥)، وحمل الباب الثاني عنوان «حقوق المواطن وواجبات المواطنين الأساسية» (مادة ٢٦-٣٩)، أما الباب الثالث «تنظيم سلطة الدولة» فتطرق إلى هيكلية وصلاحيات مجلس الرئاسة والنواب والوزراء وأجهزة السلطة المحلية (مادة ٤٠-١١٩)، وهو من أكبر الأبواب كونه يتطرق إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقد تم إلحاقه بالباب الرابع «القضاء والادعاء العام والنيابة العامة»، أي كل ما يخص السلطة القضائية مادة ١٢٠-١٢٥، وحدد الباب الخامس شعار الجمهورية وعلمها والنشيد الوطني (مادة ١٢٦-١٢٨)، وأخيراً حدد الباب السادس قواعد سريان الدستور وأصول تعديله وأحكاماً عامة انتقالية.

الوحدة الاندماجية الكاملة بين شطري اليمن تمت في 1990/5/22

واستمر المجلس اليمني الأعلى في أنشطته حتى جاءت أحداث ١٩٨٦/١/١٣ في عدن وخروج الرئيس علي ناصر محمد من الشطر الجنوبي ومعه عدد كبير من قيادات الحزب والدولة، وكان تصرف علي عبدالله صالح حكيماً بالتزامه الحياد ودعوته لحل الخلاف ودياً بين رفاق الأمس، وهو ما انعكس على تهيئة مناخات من الثقة أسهمت بإعادة الحوار مع الجناح الذي تولى الحكم في عدن بقيادة علي سالم البيض من أجل إتمام اللمسات النهائية للوحدة اليمنية.

ورغب كلا الطرفين في إعطاء دفعة جديدة لمسار الوحدة، فتم عقد قمة بين رئيسي الشطرين في تعز في الفترة ١٦-١٩٨٨/٤/١٧، حيث تم التأكيد على الالتزام بما توصل إليه الجانبان قبل أحداث ١٩٨٦/١/١٣ في كافة المجالات والعمل على تنشيط عمل اللجان القائمة، وتكليف المجلس اليمني الأعلى بإعداد برنامج زمني لمشروع دستور الوحدة لإحالته إلى مجلسي الشعب في الشطرين ومن ثم عرضه على الاستفتاء العام كما نصت على ذلك اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس، ومن أهم ما اتفق عليه التأكيد على أهمية قيام مشروعات مشتركة لاستثمار الثروات الطبيعية.

وبدأت الخطوات العملية المبشرة بإعادة تحقيق الوحدة في ١٩٨٨/٥/٤ عندما تم عقد اتفاق بشأن تسهيل حركة تنقل المواطنين بين الشطرين بوساطة الهوية الشخصية، وإلغاء النقاط العسكرية على الحدود المشتركة، وهو ما دخل حيز التنفيذ بدءاً من ١٩٨٨/٧/١، وكان ذلك إسهاماً فعالاً وخطوة واثقة على طريق إعادة تحقيق الوحدة من خلال ما أزالته من تعبئة نفسية وإعلامية خاطئة لدى أبناء الوطن الواحد في الشطرين.

يكفي أن ننظر إلى حالة المجتمع اليمني لندرك أنه لم تطرأ عليه أي تغييرات جذرية

وتواكب ذلك كله مع تغيرات دولية أتت بأوضاع مختلفة جذرياً عن السابق في سياسة الاتحاد السوفييتي ومن ثم العلاقات السوفييتية - الأمريكية وانعكاساتها على الأوضاع في بلدان العالم المختلفة، وكان لهذا كله تأثيره على شطري اليمن، ونجحت قيادتا الشطرين في التحرك السليم في هذا الإطار الدولي الجديد لجعل مردوده إيجابياً بالنسبة للوحدة اليمنية.

ومن هنا جاء اتفاق عدن التاريخي في ١٩٨٩/١١/٣٠ بين قيادتي الشطرين، حيث تم التصديق على مشروع دستور الوحدة الذي أنجزته اللجنة الدستورية المشتركة عام ١٩٨١، وقد نص الاتفاق على إحالة مشروع الدستور إلى مجلس الشعب والشورى للموافقة عليه خلال ٦ أشهر، ومن ثم إجراء استفتاء عام عليه، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد وتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على هذه الإجراءات ودعوة جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في اللجنة، وبهذا تكون قمة عدن قد تجاوزت الطروحات الكونفدرالية أو الصيغ الانتقالية الأخرى التي كانت تنحصر في المؤسسات التنفيذية وأجهزة الإدارة، ويمكن القول إن قمة عدن وما نتج عنها، حققت الأساس العملي والتنفيذي لمشروع دولة الوحدة اليمنية في الوقت الذي حققت اتفاقية القاهرة ١٩٧٢ الأساس القانوني لهذه الدولة، مع إحداث بعض التعديلات التي اقتضتها طبيعة المرحلة. وفي الاجتماع الثاني للجنة التنظيم السياسي الموحد التي عقدت في عدن يوم ١٩٩٠/١/١٠ تم إقرار مبدأ التعددية السياسية من خلال الموافقة على البديل الثاني الذي ينص على احتفاظ الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما، وحق القوى السياسية في ممارسة نشاطها بكل حرية وفقاً للدستور في ظل اليمن الواحد. وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في صنعاء للمدة ٢٠-١٩٩٠/١/٢٢، وصدر عنه عدد من القرارات في الجوانب الاقتصادية والمالية والإعلامية والثقافية والتربوية والتشريعية القضائية والشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتصورات المطروحة بشأن دمج الوزارات والأجهزة والمصالح والمؤسسات.

وفي ١٩٩٠/٥/٢٢ تم التوقيع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية من قبل زعيمي الشطرين، وفيما يلي نص الاتفاق:

تقوم بتاريخ الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م الموافق ٢٧ شوال بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية «شطري الوطن اليمني» وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى «الجمهورية اليمنية»، وتكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة، بعد تنفيذ هذا الاتفاق يكون مجلس رئاسة

الجمهورية اليمنية طوال الفترة الانتقالية ويتألف من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيساً لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس لمدة المجلس ويشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخابات من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، والمجلس الاستشاري، ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستورية أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامه، ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه كافة الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في الدستور، تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر، ويتكون مجلس النواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى بالإضافة إلى (٣١) عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة، ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور، عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور يصدر مجلس الرئاسة في أول اجتماع له قراراً بتشكيل مجلس استشاري مكون من (٤٥) عضواً، وتحدد مهام المجلس في القرار نفسه، ويكلف مجلس الرئاسة في أول اجتماع له فريقاً فنياً لتقديم تصور حول إعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير، وبناء على هذا الاتفاق تمت إعادة تحقيق الوحدة وإعلان قيام الجمهورية اليمنية في الموعد المحدد، وتم اختيار الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً لمجلس الرئاسة في الجمهورية اليمنية.

تقسيم اليمن كان عملية مصطنعة تسبب بها الاستعمار القديم

ختاماً إن المتتبع لمسيرة الوحدة اليمنية لا بد أن تستوقفه جملة من الحقائق والمعطيات، لعل في مقدمتها أن التقسيم كان عملية مصطنعة تسبب بها الاستعمار ممثلاً بالعثمانيين تلاهم البريطانيون بدءاً من عام ١٨٣٩، والذين عرفوا بتبنيهم لسياسة «فرق تسد»، وقد كان لهذا الأمر أهميته كونهم لم ينسحبوا من جنوب اليمن إلا في عام ١٩٦٧، وظلوا طيلة هذه المرحلة التاريخية حجر الرحى في التطورات التي شهدتها الساحة اليمنية جرياً على عادتهم في مختلف البلدان التي خضعت لاحتلالهم.

وواجهت الوحدة اليمنية جملة من المعوقات الشديدة مما استلزم ٧٦عاماً (١٩١٨-١٩٩٤)، و٣ حروب بين شطري اليمن (١٩٧٢-١٩٧٩-١٩٩٤)، ويعود سبب ذلك إلى عوامل خارجية وداخلية مع الإقرار بعدم إمكانية الفصل فيما بينهما، وإن كان للعوامل الداخلية النصيب الأكبر، ويكفي أن ننظر إلى حالة المجتمع اليمني الآن لندرك أنه لم تطرأ عليه أي تغييرات جذرية مقارنة بالتغيرات السياسية «ولانقول التطورات» التي حدثت في اليمن.

وفي ما يخص العامل الخارجي فقد نجحت بريطانيا في التصدي للمحاولات الوحدوية التي قام بها الإمام يحيى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عبر حليفيها الإدريسي وابن سعود، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية تراجع الدور البريطاني إلى مجرد قوة احتلال في الشطر الجنوبي لينتهي بصورة رسمية مع إعلان الاستقلال في ١٩٦٧/١١/٣٠، وقد رافق ذلك تدخل الاتحاد السوفييتي والمنظومة الشيوعية لدعم النظام في عدن كجزء من صراع القطبين، ومع انهيار المعسكر الشرقي في أواخر الثمانينات تلاشى العائق الأيديولوجي، كما انحسر الدعم الذي كان يتلقاه الشطر الجنوبي، مما أسهم في إعطاء زخم أكبر لمسيرة الوحدة اليمنية.

والعامل الآخر داخلي بحت تمثل في التركيبة القبلية للمجتمع اليمني. ورغم أن هذه الظاهرة تشكل سمة لشبه الجزيرة العربية، إلا أنها اتخذت في اليمن شكلاً أكثر عمقاً وتعقيداً، ناهيك عن القول إن الاستعمار أسهم في ترسيخها، فالعثمانيون والبريطانيون سعوا إلى السيطرة على المناطق الساحلية واحتكار مواردها مما أدى إلى شيوع الفقر في مناطق الداخل، كما سعوا إلى عقد معاهدات مع الزعماء المحليين لتوفير الحماية لهم مقابل عدم مقاومة الاحتلال، ما أدى إلى حالة من التشرذم والانقسام وتحول رؤساء القبائل إلى شبه حكام مطلقين احتكروا لأنفسهم مصادر الثروة والسلطة، وكل ذلك على حساب المواطن العادي والسلطة المركزية التي وجدت نفسها عاجزة عن تحجيم نفوذهم أو محاولة رفع المستوى المعيشي لليمنيين نظراً لضآلة مواردها المالية.

لقد انعكست الحالة الداخلية على مسيرة الوحدة، خصوصاً أن العملية شهدت مآزق ومطبات عديدة؛ إذ لم يكن أي من الطرفين راغباً في التنازل للطرف الآخر إلا وفق حدود معينة، بالإضافة إلى وجود قوى معارضة في كلا الشطرين لمبدأ الوحدة من الأساس، لذا أسهم الاستقرار السياسي في الشطر الشمالي مع تولي علي عبدالله صالح الحكم في دفع مسيرة الوحدة بوتيرة أسرع، ويحسب له سعيه لإحداث نوع من التكامل الاقتصادي قبل الخوض في المسائل السياسية الشائكة، وربما يكون قد استفاد في ذلك من تجارب الآخرين «كتجربة الاتحاد الأوروبي»، آخذاً في الاعتبار أن التقسيم يعود إلى عام ١٨٣٩. لذا وجب السير في عملية الوحدة بتؤدة وبخطوات قصيرة لكن ثابتة، وقد كان ذلك قراراً حكيماً كونه أسهم في التخفيف من غلو العناصر المتشككة في الأمر برمته، كما التزمت القيادة بالحياد تجاه ما يحدث من صراعات داخلية في عدن، ما أعطى طروحاتها مصداقية لدى الطرف الآخر، وهو ما توج بإعلان الوحدة اليمنية في ١٩٩٠/٥/٢٢ ●

* استاذ تاريخ ليبيا المساعد - الجامعة المستنصرية - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية - قسم الدراسات التاريخية

مستقبل النظام السياسي في اليمن بعد الثورة الشعبية

رفعت الثورة الشعبية في اليمن منذ يومها الأول شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» بما ينطوي عليه ذلك النظام من أشخاص ومؤسسات وترتيبات دستورية وقانونية شرعت بالتحايل على سلطة الشعب وتعطيل الكفاءات والقدرات وإقامة وتكريس حكم أسري بني على العصبية القبلية والجهل والإقصاء وشراء الولاءات والدكتاتورية، ولم يخرج الشعب اليمني بكل مكوناته في ثورة لم يشهد لها تاريخ اليمن مثيلاً تقليداً للشعوب الأخرى أو لشغل نفسه في أوقات الفراغ، كما حاول نظام علي عبدالله صالح إقناع العالم، لكنه خرج ثائراً على رئيس شخصن الدولة وأحل سلطة ونفوذ الأسرة محل سلطة المؤسسات، وشغل نفسه طيلة ٣٣ سنة بالحفاظ على السلطة والاستئثار بالثروة واتباع سياسة إفقار وإذلال وإخضاع لكافة مكونات الطيف السياسي والاجتماعي اليمني.

د. عبدالله الفقيه *

لقد عاش اليمن خلال العقد الأخير من نظام صالح حالة حرب مع نفسه، وشهدت أوضاع مواطنيه تدهوراً كبيراً في الخدمات وتآكلاً في عرى الوحدة الوطنية وتفاقماً للمشكلات بكافة أنواعها. وبينما يتطلع اليمنيون اليوم بكل أمل نحو المستقبل فإنهم يسعون في مرحلة ما بعد صالح إلى بناء نظام سياسي مختلف، مستفيدين في ذلك من تجربتهم المريرة مع نظام صالح. ويناقش هذا المقال بإيجاز أولاً أهم سمات نظام صالح الذي ثار عليه اليمنيون، وثانياً محددات النظام السياسي الذي يسعون إلى بنائه، وثالثاً ملامح النظام السياسي المأمول.

أولاً- سمات نظام صالح

اتسم النظام السياسي للجمهورية اليمنية والذي تطور في عهد صالح خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١١) بالعديد من الخصائص أهمها: القيادة الفردية، العصبوية، الديمقراطية الشكلية، والمركزية.

١-القيادة الفردية

شرع أول دستور للجمهورية اليمنية لقيادة جماعية للبلاد سميت بـ «مجلس الرئاسة» الذي يتكون من ٥ أشخاص. وتم في أعقاب حرب عام ١٩٩٤ تعديل الدستور الذي قامت على أساسه الوحدة اليمنية واستبدال القيادة الجماعية للدولة والمتمثلة في «مجلس الرئاسة» بقيادة فردية تمثلت في شخص صالح نفسه. وفي الوقت الذي حاول فيه نظام صالح تسويق نفسه على أنه نظام مختلط مثل النظام الفرنسي فإنه تم، على صعيد النصوص الدستورية وعلى نحو أكبر على صعيد الممارسة، اختزال سلطات الدولة الثلاث في سلطة واحدة هي السلطة التنفيذية، وتم اختزال الأخيرة في شخص الرئيس.

٢- العصبوية

عمل صالح على تطوير نماذج ديكورية لمؤسسات الدولة العصرية من حكومة وبرلمان، لكن النظام ارتكز في نشأته وتطوره وبقائه على عصبية قبيلة سنحان التي ينتمي إليها الرئيس وعلى الفروع الأخرى لقبائل حاشد. وأدى سعي صالح في العقد الأخير من عمر نظامه إلى التأبيد لنفسه في السلطة وتوريثها من بعده لنجله العميد أحمد إلى تركيز غير مسبوق للسلطة والثروة في الفرع العفاشي «نسبة إلى عفاش بفتحة على العين وشدة مع فتحة على الفاء وهو اللقب الحقيقي لعائلة الرئيس» من قبيلة سنحان والذي يضم بالإضافة إلى الرئيس، أبناءه وأبناء أخيه الشقيق الراحل محمد عبدالله صالح، وقد مارس المنتمون إلى تلك الدائرة الصغيرة مضافاً إليهم الأنساب السلطة الفعلية إما بشكل مباشر من خلال

المواقع العامة التي يشغلونها أو بشكل غير مباشر من خلال شخصيات اختاروها بعناية لتكون واجهة فقط بينما يمارسون هم السلطة الفعلية.

٣- الديمقراطية الشكلية

تم تفريغ العملية الديمقراطية المحدودة والتي قامت على أساسها الوحدة اليمنية من محتواها بعدة طرق أبرزها العبث بالسجل الانتخابي وتوظيف الموارد والمواقع والمؤسسات العامة في شراء الولاءات والأصوات وحشد التأييد. ومع أن انتخابات ٢٠٠٦ الرئاسية شهدت تنافساً كبيراً وخصوصاً في أنشطة وفعاليات الحملة الانتخابية إلا أنها شهدت مثل غيرها من الانتخابات السابقة عليها الكثير من الاختلالات. وإجمالاً، فقد أصبحت العملية الديمقراطية مع نهاية عهد صالح مجرد طقوس شكلية يتم من خلالها تجديد البيعة للحاكم الذي لا يمكن تغييره.

٤- المركزية

عمل صالح في مواجهة ضغوط المانحين والقوى السياسية والاجتماعية الداعية إلى تبني اللامركزية على تطوير نظام المجالس المحلية المنتخبة والتي يشارك فيها المواطنون جنباً إلى جنب مع موظفي الدولة المعينين من المركز في إدارة شؤونهم الخدمية والتنموية، لكن نظام صالح السياسي ظل على صعيد الممارسة مركزياً بدرجة كبيرة وحرمت المؤسسات المحلية من اعتماداتها المالية ومن ممارسة اختصاصاتها التنموية بطرق مختلفة وأعادت اللامركزية إنتاج المركزية في أسوأ صورها.

٥- النظام الانتخابي الفردي

تبنى حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني بعد قيام الوحدة اليمنية وفي أول انتخابات على قاعدة الديمقراطية نظاماً انتخابياً فردياً بأغلبية نسبية بسيطة تقسم البلاد بموجبه إلى ٣٠١ دائرة، ويختار عن كل دائرة ممثلاً واحداً، ويصبح المرشح فائزاً بالمقعد إذا حصل على أكثرية الأصوات. فإذا كان عدد المرشحين في دائرة معينة مثلاً ١٠ أشخاص وحصل أحدهم على ٢٠ في المائة من الأصوات ولم يحصل أي مرشح آخر على نسبة أعلى، فإن الفائز بنسبة الـ ٢٠ في المائة يصبح عضواً في مجلس النواب. أما المرشحون الذين تقاسموا ٨٠ في المائة من الأصوات الأخرى فيعتبرون خاسرين.

ويمتاز هذا النظام بأنه يؤدي إلى سيطرة حزبين وأحياناً حزب واحد على الحياة السياسية، ويعمل ضد النساء والأقليات والأحزاب الصغيرة ويضعف دور الأحزاب مقارنة بدور الأشخاص، وفي مجتمع تقليدي مثل المجتمع اليمني فإن هذا النظام عمل على تعميق النزعات المناطقية والقبلية والقروية، وكرس سيطرة شيوخ القبائل وعلماء الدين والوجاهات الاجتماعية على السلطة التشريعية على حساب القوى الحديثة مما جعل حزباً يسارياً مثل الحزب الاشتراكي اليمني يبحث عن مشايخ لانتخابهم كمرشحين باسمه.

٦- نظام الحزب الواحد

أفرزت انتخابات عام ١٩٩٣ وهي أول انتخابات جرت بعد قيام الوحدة اليمنية على قاعدة التعددية السياسية ثلاثة أحزاب رئيسية هي المؤتمر الشعبي العام، التجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني. وقد تم إخراج الحزب الاشتراكي اليمني من العملية السياسية من خلال حرب صيف عام ١٩٩٤. وبعد خروج الاشتراكي تم العمل على احتواء الأحزاب وتقليص تمثيلها في البرلمان والحد من تأثيرها في الحياة السياسية وصنع السياسة العامة، ومع انتخاب ثالث برلمان في البلاد في عام ٢٠٠٣ كانت نسبة مقاعد الحزب الحاكم في مجلس النواب قد وصلت إلى قرابة ٨٠ في المائة من المقاعد وذلك بفضل العديد من الاختلالات ومن بينها نوع النظام الانتخابي.

> مصالح إيران تلتقي مع مطامع الغرب في ما يخص ترتيب مستقبل اليمن

ثانياً- محددات النظام الجديد

يتسم المجتمع اليمني رغم تجانسه الديني واللغوي والثقافي بالتنوع المذهبي والجغرافي والقبلي والسلالي والأيديولوجي والطبقي، وقد عمل صالح خلال سنوات حكمه المرتكز على العصبية، وشأنه في ذلك شأن الأئمة الذين حكموا اليمن عبر التاريخ، على إذكاء الصراعات العنيفة بين مكونات الطيف السياسي والاجتماعي اليمني بهدف إضعاف مكوناتهما ومنعهما من الاتحاد في مواجهة نظامه. وقد امتدت سياسة «فرق تسد» مع مرور الزمن ومع ظهور توجه تأبيد السلطة لصالح وتوريثها لأبنائه لتشمل العصبية التي ارتكز عليها صالح وهي قبيلة سنحان التي ينتمي إليها الرئيس. وقد قادت مبالغة صالح في تطبيق سياسة «فرق تسد» ومع مرور الزمن إلى توحيد القوى السياسية والاجتماعية لنفسها في مواجهة صالح وهو ما قاد في النهاية إلى الثورة عليه.

وإذا كانت القوى السياسية والاجتماعية اليمنية قد اتحدت في مواجهة صالح الذي رأت فيه العدو المشترك، فإن ذلك لا يعني أنها تتفق في تطلعاتها نحو المستقبل وخصوصاً في ما يتعلق بشكل ومضمون وفلسفة الدولة التي يراد بناؤها ونظامها السياسي. فالقوى المحافظة في اليمن، وتضم جزءاً كبيراً من القوى القبلية والقوى الدينية السنية بكل تياراتها، تبدو أقرب من وجهة نظر خصومها إلى تبني رؤية دينية سلفية تقترب أو تبتعد كثيراً من النموذج الوهابي المطبق في المملكة

النظام اليمني ارتكز في نشأته وتطوره وبقائه على عصبية قبيلة الرئيس وفروعها

العربية السعودية. أما القوى الأخرى في المجتمع، وهي خليط من القوى الليبرالية واليسارية والقومية فتتبنى مطلب الدولة المدنية التي تقوم من وجهة نظر بعض مكوناتها على الأقل على إضعاف دور علماء الدين والوجاهات الاجتماعية والقبائل في العمل السياسي.

وتتوازى إن لم تتطابق خلافات القوى السياسية اليمنية حول بناء المستقبل مع تباينات إقليمية ودولية بشأن ما ينبغي أن يكون عليه الوضع في اليمن. ويمكن التمييز في هذا الشأن بين توجهين خارجيين مختلفين: الأول يساند قوى التحديث ويضم الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وبعض دول الخليج وإيران أيضاً التي تلتقي مصالحها مع مصالح الغرب في ما يخص ترتيب مستقبل اليمن وإن اختلفت في مسائل أخرى. أما الموقف الثاني، فيتمثل بشكل أساسي في المملكة العربية السعودية التي دعمت تاريخياً وما زالت تدعم حتى اليوم القوى القبلية والدينية في اليمن إلى جانب دعمها بالطبع لنظام صالح. وتتموضع السعودية في المرحلة الحالية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لتلعب الدور الأهم في تشكيل مستقبل النظام السياسي في الجمهورية اليمنية إن لم يكن من خلال الطروحات الفكرية والمنطقية فمن خلال سياسة التحفيز الاقتصادي الإيجابي والسلبي.

ورغم التشاؤم الذي تبديه بعض القوى السياسية بشأن الدور السعودي المحتمل في اليمن في مرحلة ما بعد صالح إلا أن ما يبعث على التفاؤل هو أن السعودية ذاتها ليست بمعزل عن التطورات السياسية التي تعصف بالعالم العربي، ولا يمكن القول على سبيل اليقين بأنها تتحدث بصوت واحد بشأن المسألة اليمنية، أو أنها تعادي الإصلاحات في اليمن بالمطلق لأنها ترى فيها خطراً عليها.

ثالثاً- خصائص النظام المتوقع

يمكن اعتماداً على التعدد السياسي والاجتماعي المشار إليه سابقاً، والتجربة السياسية لليمنيين خلال الخمسين عاماً الماضية وما تراكم من وعي سياسي واجتماعي عكسته وثائق وبرامج ومشاريع الإصلاح السياسي وفعاليات الأحزاب والمجتمع المدني، وعلى التوازنات الإقليمية والدولية السائدة، وبقدر كبير من التفاؤل، تحديد ملامح النظام السياسي المستقبلي باليمن في مرحلة ما بعد صالح في خصائص عدة يمكن أن يلتقي عندها فرقاء السياسة في الداخل والخارج أهمها: الدولة اللامركزية، البرلمانية، رئاسة محدودة الصلاحيات، ثنائية السلطة التشريعية، القائمة النسبية، والتعدد الحزبي.

٧- الدولة اللامركزية

المقصود بالدولة اللامركزية هنا هو الدولة التي يتم فيها توزيع

السلطة بموجب الدستور بين حكومة مركزية تقع في العاصمة وحكومات أقاليم أو ولايات أو غير ذلك من المسميات. ومع أن الجمهورية اليمنية تتسم بالصغر النسبي للمساحة، حيث تبلغ مساحتها حوالي نصف مليون كيلومتر مربع إلا أنه بالنظر إلى المشكلات التي يواجهها اليمن وفي مقدمتها التمرد الحوثي والمشكلة الجنوبية والفساد السياسي، وطبيعة ومضمون الصراع السياسي وأطرافه، والتوجهات الإقليمية والدولية، فإنه يبدو واضحاً أن اليمن يتجه نحو الدولة اللامركزية. وستتحدد درجة اللامركزية في الدولة اليمنية في مرحلة ما بعد صالح من خلال الحوار بين القوى السياسية المختلفة ومصالح وتوجهات المجتمعين الإقليمي والدولي.

٨- النظام السياسي البرلماني

يمكن تعريف النظام السياسي البرلماني بأنه نظام سياسي ديمقراطي تتركز فيه السلطة التنفيذية بيد رئيس الوزراء الذي ينتخب كعضو في البرلمان ثم ينتخبه البرلمان كرئيس للوزراء إذا حصل حزبه أو التحالف الذي يقوده على الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة. ويطبق النظام البرلماني في معظم الديمقراطيات المستقرة، وتعتبر الهند أبرز نماذجه في العالم الثالث. أما في العالم المتقدم، فإن أستراليا وكندا واليابان وكل دول أوروبا الغربية فيما عدا فرنسا هي ديمقراطيات برلمانية مستقرة. ويناسب هذا النظام المجتمع التعددي كما هو حال المجتمع اليمني لأنه يمكن، بفضل وجود عدد كبير من المقاعد داخل البرلمان، إعطاء تمثيل سياسي لمختلف القوى الاجتماعية والتيارات السياسية.

٩- رئيس محدود الصلاحيات

يتميز رأس الدولة «ملكاً كان أو رئيساً أو أميراً أو سلطاناً» في الأنظمة البرلمانية بصلاحيات محدودة كما هو الحال في بريطانيا والهند وألمانيا، ويعمل رأس الدولة، الذي لا ينتمي إلى حزب معين، كرمز لوحدة مواطني الدولة ويمارس اختصاصات في الغالب شكلية مثل التوقيع على القوانين التي لا يحق له رفضها أو تكليف رئيس الوزراء الذي لا يحق له اختياره وإنما يتحدد من خلال الانتخابات النيابية، ويمكن أن تمتد الاختصاصات التي يمارسها رأس الدولة لتشمل ممارسة بعض السلطات الفعلية وخصوصاً إذا تم انتخابه بشكل مباشر كما في النمسا، لكن سلطته في كل الأحوال تظل أقل بكثير من سلطة رئيس الحكومة.

١٠- ثنائية السلطة التشريعية

المقصود بثنائية السلطة التشريعية تكونها من مجلسين كما هو الحال في بريطانيا أو الولايات المتحدة. ومع أنه ليس من الواضح كيف سيختلف كل مجلس عن الآخر في الحالة اليمنية إلا أنه يمكن مثلاً وفي ظل الانقسام السياسي الذي يتبلور على الساحة أن يتم تأطير القوى القبلية والوجاهات الاجتماعية وعلماء الدين والمستقلين في المجلس الأعلى الذي يمكن اختيار أعضائه عن طريق نظام الدائرة الفردية المشار إليه أعلاه في حين يمكن تخصيص المجلس الأدنى للقوى الأخرى واختيار أعضائه عن طريق النظام الانتخابي النسبي المبين أدناه.

١١- نظام انتخابي نسبي

يتوقع أن تتبنى الجمهورية اليمنية في مرحلة ما بعد صالح نظاماً انتخابياً يتم بموجبه اختيار كل أو جزء من أعضاء السلطة التشريعية عن طريق النظام النسبي الذي يقوم بموجبه كل حزب بإنزال قائمة بمرشحيه، ويختار الناخب عند الاقتراع قائمة حزبية وليس اسم شخص كما كان عليه الوضع في ظل نظام صالح. ويمتاز هذا النظام الانتخابي بأنه يعزز دور الأحزاب في الحياة السياسية وبالتالي دور القوى الحديثة وتتكون الحكومة التي تشكل بعد الانتخابات من ثلاثة أحزاب أو أكثر بدلاً من حزب أو حزبين وهو ما يوسع قاعدة المشاركة ويشجع الأحزاب على بناء التحالفات ويعزز الوحدة الوطنية.

> لا يمكن بناء نظام سياسي ديمقراطي في أي بلد كان بين عشية وضحاها

١٢- التعدد الحزبي

يتصف النظام الحزبي التعددي، وعلى عكس نظام الحزب الواحد، بأنه نظام تتوفر فيه فرص الفوز في الانتخابات لثلاثة أحزاب أو أكثر، ويعتبر التعدد الحزبي نتيجة مباشرة لتبني النظام الانتخابي النسبي الذي يعطي أهمية لكل صوت يتم الإدلاء به مقارنة بالنظام الفردي الذي قد يبدد الكثير من الأصوات.

وبالمحصلة لا يمكن بناء نظام سياسي ديمقراطي في أي بلد كان بين عشية وضحاها، لكنه من المهم في بلد عانى كثيراً من الاستبداد كاليمن أن يتم تصميم النظام السياسي المستقبلي على أسس علمية وبالاستفادة من تجارب اليمنيين السابقة وتجارب الشعوب الأخرى وبحيث يتوافق النظام الجديد مع الطبيعة التعددية للمجتمع اليمني ومع الأهداف والتطلعات التي يسعى اليمنيون إلى تحقيقها. وسيكون هناك بالتأكيد الكثير من الصعوبات والعثرات على طول الطريق، والمهم في حالة مثل هذه أن يتم السير في الاتجاه الصحيح ●

*أستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء

التغيير السياسي في اليمن ومستقبل دولة الوحدة

تحاول هذه الورقة دراسة الاحتمالات التي تتمخض عن حركة الاحتجاج في اليمن وما الذي يمكن أن تسفر عنه على صعيد تزايد الاحتمالات الخاصة بانفصال الشطر الجنوبي من البلاد عن دولة الوحدة التي تأسست في عام ١٩٩٠ وعوامل إخفاق هذه التجربة ودراسة السيناريوهات المحتملة للوضع في اليمن.

علاء عبدالرزاق *

لم يكن التوتر الحالي في اليمن وليد لحظة الاحتجاجات العربية التي اندلعت خلال الأشهر الأولى من هذا العام ذلك أن شرارته الأولى تعود إلى عام ١٩٩٤، أي منذ أن أضحت الوحدة اليمنية تتجاذبها نار الصراع بين الشمال والجنوب، وبدا إخفاق هذه التجربة على المحك، ومنذ أن عالجت الحكومة اليمنية التمرد الحوثي بأساليب من شأنها أن تديم حالة من الصراع بين مكونات المجتمع اليمني بدلاً من أن تفضي إلى حالة من الوئام والاستقرار. ومع هذه العوامل هنالك عوامل تتعلق بالفشل الذي لحق بممارسات الدولة القطرية العربية عموماً والدولة في اليمن ومنها الرغبة لدى النخبة الحاكمة في الاستحواذ على الأركان الأربعة السلطة والثروة والأمن والمرجعية من دون فسح المجال لوجود مجتمع مدني قادر على موازنة سلطة مهيمنة غاشمة تستند إلى الولاءات القبلية والعشائرية لإدامة حكمها، وتحاول في الوقت ذاته أن تديم حالة من الشرعية أو تدعي التواصل معها باسم الثورة والتحرر وتأسيس دولة الوحدة مع العلم أن دولة الوحدة هذه لم تؤسس على قاعدة صحيحة يجد معها أبناء الشعب الواحد أن هنالك مصلحة مشتركة في إدامة حالة الوحدة والانسجام بين شقي اليمن، فلا تزال النخب السياسية العربية تعتقد أن الحالة المثلى للوحدة هي التي تتماثل مع الأنموذج الروسي الذي يقوم على الحديد والنار من دون إدراك أن هنالك نماذج أخرى للوحدة تقوم على إشاعة الثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة في الوحدة أو الاتحاد، الأمر الذي أفضى لأن تكون الحالة السائدة في المجتمع السياسي العربي هي العمل على تجزئة التجزئة بدلاً من لم شعث الأطراف التي تمت تجزئتها أصلاً بعد الحرب العالمية الأولى وكنتيجة حتمية للاتفاقيات المبرمة بين الدول الاستعمارية الكبرى.

الحراك الجنوبي: عوامل التحرك

لا بد من القول إن هنالك جملة من العوامل الداخلية والإقليمية التي دفعت نحو تدعيم أسباب الرغبة لدى قطاع كبير من أبناء جنوب اليمن بالانفصال عن دولة الوحدة والرغبة في العودة إلى إعلان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي كانت قائمة قبل مايو ١٩٩٠، فهناك رغبة في الاستحواذ بشكلٍ كامل على مقاليد السلطة وعدم الرغبة في توسيع إطار المشاركة بالشكل الذي يستوعب الاختلافات

> لم يكن التوتر الحالي في اليمن وليد لحظة الاحتجاجات العربية التي اندلعت خلال الأشهر الأولى من العام الحالي

الموجودة أصلاً بين أيديولوجيتي حزب المؤتمر الحاكم في الشمال والحزب الاشتراكي الموجود في الجنوب، وحينما تكون العقلية السائدة لدى النظام السياسي هي الرغبة في الانفراد بتسيير أمور البلاد والعباد من دون الأخذ في الاعتبار حجم ونوع المكونات الأخرى وقدرتها على التأثير في المسار السياسي حاضراً أو مستقبلاً، ولا بد من تأشير حالة تكاد تكون سائدة لدى الأنظمة العربية وهي عدم الرغبة في الإبقاء على خط يتم فيه الشروع بالرجعة مع تيار سياسي أو مكون مجتمعي في حالة بروز صراع سياسي في مرحلة تاريخية ما، والتعنت بالرأي إلى حد التقديس وتخوين الطرف المقابل، الأمر الذي لا يجد معه الطرف المقابل سوى التطرف في المطالب ورفع سقفها حتى تصل إلى مستوى يفضي إلى الانشقاق أو الانفصال عن الوضع السياسي القائم. ومن المعروف أن الحراك قد تأسس في عام ٢٠٠٧ كإطار عام يتم من خلاله تنشيط الفعاليات السياسية الموجودة في اليمن الجنوبي من أجل التخلص من هيمنة الشمال، ويعتقد أعضاء الحراك ومعهم الأعضاء السابقون في الحزب الاشتراكي أن الوحدة التي أعلنت في عام ١٩٩٠ كانت بمثابة خديعة، إذ إن جنوب اليمن الذي كان أكثر تطوراً من الناحيتين السياسية والاقتصادية قد خضع لحكم قبلي عائلي، وإذ تطورت مطالب الحراك من المطالبة بالاستناد إلى حكم القانون إلى المطالبة بالانفصال بشكل تام عن الجمهورية اليمنية، ويرى الكثير من الجنوبيين أن انفصال جنوب السودان والإعلان عن تشكيل دولة جديدة في هذه الرقعة قد يشكل عاملين، المهم بالنسبة لهم رغم أن التجربة الجنوبية في اليمن تتفوق على التجربة الجنوبية في السودان من خلال وجود حقيقة أساسية وهي أن جنوب اليمن كان دولة مستقلة في يوم ما وكل ما يحتاجه الجنوبيون اليوم هو إعادة الروح لبنى وهياكل الدولة التي ذابت في الوحدة قبل أحد وعشرين عاماً، وقد يراهن الكثير من اليمنيين المتضررين من حكم الرئيس علي عبدالله صالح على أن الوضع السياسي في الشمال وما سوف تتمخض عنه حركة الاحتجاجات يمكن أن يسفر باتجاه إقناع أعضاء الحراك الجنوبي ونسبة كبيرة من أبناء الجنوب بضرورة البقاء في إطار دولة الوحدة والعمل على إجراء إصلاحات شاملة وجذرية في بنية النظام السياسي اليمني القائم.

عوامل إخفاق دولة الوحدة

كثيرة هي الأسباب التي يستطيع المتابع للوضع في اليمن أن يؤشرها والتي أفضت إلى خاتمة تكاد تكون مأساوية لتجربة وحدوية بين شقي بلد واحد، وهو ما يمكن أن يؤشر إلى الفشل الذي حاق بالتجارب الوحدوية العربية عموماً، ولعل أبرز عوامل الفشل تجسدت في الاختلاف الموجود بين المجتمعين الشمالي والجنوبي لليمن، فالمجتمع الجنوبي كان بشكل عام ونتيجة لظروف تاريخية، لا يسع هذا المقال ذكرها، أكثر انفتاحاً على التيارات السياسية الحديثة ومظاهر الحضارة بشكل عام ونقطة التقاء وانصهار لعددٍ من الثقافات والجنسيات، الأمر الذي ولّد أنموذجاً للشخصية اليمنية الجنوبية تختلف بشكل كبير عن أنموذج الشخصية الشمالية، والتي تقوقعت بفعل عوامل العزلة الطويلة عن أي مؤثرات خارجية، الأمر الذي رسّخ من هيمنة النظام القبلي والمؤسسات الدينية على بنية النظام السياسي في الشمال. وبالمقابل فقد ترسخ الأنموذج الماركسي اللينيني في الجنوب ومن شأن هذا التنافر بين طبيعة نظامين سياسيين أن يولد بالنسبة للجيل الذي ولد ونشأ وترعرع في ظل نظام سياسي كالنظام الذي كان موجوداً في اليمن الجنوبي قبل عام ١٩٩٠ اختلافاً يكاد يكون جذرياً عن الجيل الذي نشأ وترعرع في ظل النظام السياسي الموجود في الجزء الشمالي، والاختلاف في النمط السياسي يعني فيما يعنيه اختلافاً في الرؤى والتطلعات والأنماط الشخصية، وقد يرد على هذا الرأي الاختلاف الذي كان قائماً بالنسبة لشطري ألمانيا الغربية والشرقية والانسجام الموجود حالياً بين الشعب الألماني الواحد. والحال أن التجربة الألمانية في الوحدة مختلفة بشكل جذري عن التجربة اليمنية الفقيرة، فألمانيا كانت موحدة قبل عام ١٩٤٥ وعادت وتوحدت في عام ١٩٩١، أي أن الحقبة التي فصلت الشعب الواحد لم تكن بالحقبة الطويلة التي رافقت انفصال شطري اليمن منذ احتلال عدن وإعلانها محمية بريطانية في عام ١٨٧٨، فضلاً عن أن التجربة الألمانية قد استندت إلى رغبة حقيقية لدى الشعب الواحد في الشطرين الشرقي والغربي بالوحدة والاندماج، كما أن سكان الجزء الشرقي من ألمانيا كانوا تواقين فعلاً للاستفادة من ثمار التقدم العلمي والصناعي والتكنولوجي الذي وصلت إليه ألمانيا الغربية، لكن ما الذي كان يستطيع تقديمه الشطر الشمالي من اليمن لشقيقه الجنوبي غير حكم عسكري يستند إلى شرعية ثورية مزعومة وحشد من التحالفات القبلية المنتفعة من الامتيازات التي منحها النظام للقبائل المقربة منه. ولقد شكا الجنوبيون من أن دولة الوحدة سلبت منهم هويتهم التي كانوا يعتزون بها وهي هوية تستند إلى حالة من الانفتاح والتسامح وعدم الانغلاق ونبذ

سيكون اليمن مسرحاً لبروز قوة «القاعدة» بعد أن بدأ التنظيم يخسر مواقعه الأخرى

هنالك جملة من العوامل الداخلية والإقليمية التي دفعت قطاعاً كبيراً من أبناء اليمن للمطالبة بالتغيير

التعصب، ويشير الكثير منهم إلى أن النظام القبلي في اليمن لم يكتف بسلب الأراضي وممتلكات أبناء الجنوب، بل سلب حتى طرزهم وطرقهم في العمارة والفن والتعبير عن المشاعر، ومن شأن مثل هذا الاستلاب أن يولد حالة من الشعور بالإحباط واليأس والاندفاع المستميت نحو تأييد أي تحرك سياسي يؤدي إلى تغيير الوضع القائم والعودة إلى تنظيم سياسي واجتماعي يجد فيه الفرد مجالاً للتعبير عن كامل تطلعاته ورؤاه من دون تهميش أو كبت.

ولعل من مساوىء التجارب الوحدوية في المنطقة العربية، ومنها التجربة الوحدوية في اليمن، هو اعتماد الطرف الذي هيمن على مؤسسات الوحدة على تجيير حالة الوحدة لصالحه الشخصي وعدها بمثابة مكسب سياسي يجيز له أن يتمترس في السلطة والاستفادة من منافعها وامتيازاتها لأمدٍ غير محدود والنظر في الوقت ذاته من علٍ للمجتمع الذي خضع حديثاً لهيمنته السياسية، وهو ما وقع فيه الرئيس علي عبدالله صالح، وأدى إلى شرخ كبير بين النخب السياسية في الشطرين الشمالي والجنوبي وبالشكل الذي حفز الرغبة في الانفصال لدى سكان الجنوب.

ولعل أبرز الاحتمالات التي سوف يفضي إليها الوضع في اليمن تقوم على:

١- نهاية وشيكة لحكم الرئيس علي عبدالله صالح لا سيما بعد أن انتهت الحلول التي قدمتها المبادرة الخليجية إلى طريق مسدود وتطور الأعمال الاحتجاجية في عدن وسائر مدن الجنوب إلى حركة انفصالية بكل معنى الكلمة والعمل على إعلان جمهورية اليمن الجنوبية.

٢- بروز قيادات يمنية جديدة ذات أفق ديمقراطي متنور قادرة على استيعاب مطالب أبناء الجنوب، وبالتالي الإبقاء على دولة الوحدة، لكن بمؤسسات وبنى جديدة تقوم على الاعتراف بالمطالب الخاصة بسكان الشطر الجنوبي من اليمن والعمل على إرساء شكل جديد من الاتحاد قد يكون اتحاداً فيدرالياً بدلاً من دولة وحدوية وهو ما يأمله كاتب هذه السطور.

٣- استمرار الصراع بين المؤسسة العسكرية في الشطر الشمالي من اليمن والحراك الجنوبي ودخول البلاد في أتون حرب أهلية وهو ما لا يرغب فيه الجميع لا سيما القوى الكبرى، إذ سيكون اليمن مسرحاً لبروز قوة تنظيم القاعدة بعد أن بدأ يخسر مواقعه في مناطق أخرى في المنطقة والعالم ●

*أستاذ العلوم السياسية - جامعة بغداد

مستقبل اليمن العربي والثورة الشعبية

ليس من السهل التكهن بمستقبل أية دولة من خلال القرارات السياسية في حالة السلم، فما بالنا بالتكهن بمستقبل دولة قد تكون لم تخرج بعد من طور الثورة إلى طور المرحلة الانتقالية، لكن الأحداث الراهنة في اليمن العربي قد تسمح لنا بأن نعطي صورة علمية للسيناريوهات التي من الممكن أن تنبثق من هذه الثورة الوطنية.

سليمان الشقصي *

لقد حاول مجلس التعاون الخليجي التدخل في حل الأزمة السياسية لجاره الجنوبي. لكن، وللأسف الشديد، كافة مبادرات المنظومة الخليجية باءت بالفشل حتى الآن، فلم ينبثق منها أي حل سياسي يرضي جميع الأطراف المتنازعة في اليمن. والمسألة هنا واضحة: فلدينا شعب يرغب في إسقاط النظام، غير أن رأس هذا الأخير ودعائمه الأساسية ليست له رغبة في التنازل عن السلطة. الثورة الشبابية اليمنية مستمرة حتى كتابة هذه السطور. الرئيس اليمني علي عبدالله صالح نُقِل إلى الرياض لضرورة صحية بعد أن هوجم من قبل المتظاهرين في قصره الرئاسي في بداية شهر يونيو الماضي. استقبال المملكة العربية السعودية للرئيس اليمني له دور كبير في الحركة السياسية المستقبلية لليمن الجديد. الأنباء الحالية تشير إلى أن الرئيس صالح مصاب وحالته خطيرة، لكن الإعلام الرسمي لليمن يشير إلى أن الرئيس سوف يعود قريباً إلى اليمن ليستلم الحكم من جديد. وفي الوقت الراهن وخلال غياب الرئيس عن الدولة، يقوم نائب الرئيس، عبدربه منصور الهادي، بإدارة شؤون البلاد. ومن خلال هذه المعطيات بإمكاننا أن نطور السيناريوهات الآتية في مستقبل اليمن بعد الثورة.

عودة علي عبدالله صالح إلى اليمن كرئيس أمر خطير في مستقبل هذه الدولة، حيث إن رحيله للرياض استُقبل بالفرحة من قبل المتظاهرين، ظانين أن ثورتهم حققت بداية النصر وانضمامهم إلى الدول العربية التي استطاعت التخلص من رموز النظام السابق، أي تونس ومصر. ويشير بعض المتابعين لأوضاع اليمن إلى أن عودة الرئيس صالح إلى اليمن قد تسبب حرباً أهلية. بمعنى آخر، إن عودة الرئيس إلى منصبه قد تكون قنبلة موقوتة تهدد الوحدة اليمنية بانفجار حرب أهلية. وقد تكون هناك مبالغة في التعامل مع هذه المعطيات، لكن يجب أن تؤخذ هذه الاحتمالات بجدية لمعرفة مدى إمكانية حصولها أم لا. فاليمنيون يعلمون مذاق الحرب الأهلية، حيث إنهم عاشوا ويلاتها في منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي. وهذا يعني أن احتمالية تكرار مرحلة الحرب الأهلية في هذا البلد العربي ضئيلة جداً. فالعديد من النشطاء دعوا إلى ثورة في الجزائر، لكن الشعب الجزائري لم يستجب لهذه الدعوات خوفاً من نشوب صراع داخلي، لأن هذا الشعب يعلم نكهة الحرب الأهلية، حيث إن أغلب الجيل الجزائري الحالي قد عاش الفترة السوداء في عقد التسعينات من القرن الماضي. وكذلك النخبة اليمنية، على الرغم من وجود القَبلية في التركيبة الاجتماعية لهذا البلد لن تتجرأ على أن تجر الشعب إلى هاوية حرب أهلية لحل أزمة سياسية.

وتصور نشوب حرب أهلية أثناء عودة الرئيس صالح إلى اليمن يتعارض مع معطيات الواقع، حيث إن الثورة اليمنية قد تقدمت في طورها وأصبح العديد من أبناء الحكومة منضمين إلى صفوف المطالبين بإسقاط النظام. فمقوّمات نظام صالح أصبحت ضعيفة مقارنة بالعزيمة الشعبية لتحقيق الديمقراطية في البلاد. فالحرب الأهلية لا يمكن أن تنشب بين الجنوب والشمال مثل ما يتخيل البعض، لكن - وهذا هو الاحتمال المطروح- بين الموالين للحكومة، وقد أصبحوا قلة في الوقت الراهن، والمطالبين بالديمقراطية وهم الكم الهائل من الشعب اليمني. بهذه الصورة، لا يمكن أن نطلق على هذا الصراع حرباً أهلية، لأنه من الممكن أن تنطبق عليها صفات التظاهر السلمي التي أظهرها الشعب اليمني في ثورته حتى الآن.

الصورة التي من الممكن أن نرسمها لسيناريو عودة الرئيس هي رغبة الرئيس في أن يعيش بكرامة في اليمن من دون أن تكون هناك ملاحقات قضائية ضده من خلال تعسفه في استعمال السلطة. بكلمات

أخرى، صالح يرغب في أن يعيش في اليمن بكرامة بعد أن يسلّم السلطة لحكومة انتقالية يديرها نائب الرئيس. وهذا تم تجسيده في المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، لكن دون جدوى. قد تكون هناك مطالبات شعبية بمحاكمة رموز النظام السابق على فسادهم الإداري وتسببهم في مسائل تعذيب وقتل حتى في أثناء الثورة الشبابية، لكن، قد يكون الحل الأفضل هو التخلي عن هذه التداعيات التي لن تقدّم طيباً للمصلحة الوطنية، حيث إن المصلحة الوطنية في الفترة الانتقالية هي ليست محاكمة رموز النظام السابق، لكن تأمين وسيلة انتقالية مضمونة لمرحلة ديمقراطية تديرها حكومة ديمقراطية مختارة من قبل الشعب.

هذا هو الهدف من كل هذه الثورات الشعبية العربية. أضف إلى ذلك أن محاكمة رموز النظام السابق، وبالأخص الرئيس علي عبدالله صالح، تتنافى مع المبادئ التي قامت من أجلها الثورة اليمنية وهي الكرامة والعيش الكريم. فمحاولة محاكمة الرئيس مبارك في مصر لن تزيد الرئيس السوري بشار الأسد إلا تمسكاً بكرسيه حتى لا يواجه المصير نفسه من قبل شعبه. وكذلك إصدار مذكرة توقيف من قِبل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو أوكامبو ضد العقيد معمر القذافي لن تزيد هذا الأخير إلا إصراراً على مواصلة القتال ضد شعبه. فالمخرجان كلاهما مرّان ضد الرئيس، فبينما هو في عرش الرئاسة، هناك أمل في أن يخرج من هذه المعضلة بسلام، والعنف ضد شعبه هو الوسيلة الوحيدة التي يملكها الحاكم حتى يحقق هدفه الشخصي، وهو البقاء على كرسي العرش. ومع حلول شهر رمضان الكريم، فبإمكان الشعب اليمني أن يضرب مثالاً آخر في الصفح والعيش الكريم للرئيس المخلوع – أمر لم نره لا في تونس ولا في مصر حتى الآن – فقد ضرب لنا الشعب اليمني في أيام الثورة أروع الأمثال في المظاهرات السلمية.

كانت مظاهرات الشعبين التونسي والمصري سلمية، لكن يجب أن نشير إلى أن هذين الشعبين لم يملكا سلاحاً لكي يخوضا عملية تمرد ضد الحكومة كما يحدث الآن في ليبيا. أما الشعب اليمني فلديه السلاح، حيث إن من عادات وتقاليد هذا الشعب هي حمله السلاح للزينة. فعلى الرغم من وجود الأسلحة في أيدي المواطنين، فلم يستخدم المتظاهرون المسالمون هذه الأداة للوصول إلى أهدافهم، ضاربين بذلك المثل الجدّي بإرادتهم القوية للوصول إلى نقلة ديمقراطية بطريقة سلمية. فعلى الرغم من أن الحكومة استخدمت عنصر العنف لكبت جموح المواطنين وصدهم عن إرادتهم في إسقاط النظام، قَابَلَ الشعب اليمني السيئة بالحسنة. فَوَاصَلَ هذا الشعب مسيراته السلمية مطالباً الرئيس وحكومته بترك إدارة شؤون البلاد.

فالمحكمة القضائية التونسية قد أصدرت الحكم على الرئيس المخلوع ابن علي بالسجن هو وحرمه بـ ٣٥ عاماً. أما الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك، فسوف يمثل أمام القاضي في شهر أغسطس ٢٠١١، والمتوقع أن تكون فترة سجنه مماثلة لفترة الرئيس التونسي المخلوع. يبدو أن الشعب اليمني هو الشعب الثالث الذي استطاع، أثناء ربيع الثورات العربية، تحقيق الهدف الأول من المطالب الوطنية، وهو إسقاط النظام. فكما ضرب لنا أروع الأمثلة بمظاهراته السلمية أثناء الثورة، عليه أن يبهر العالم أجمع بصفحه عن أخطاء وزلات الرئيس السابق علي عبدالله صالح خاصة مع حلول شهر رمضان الفضيل.

ولن تزد عملية إنشاء مجلس وطني انتقالي في الوقت الراهن مع وجود الحكومة المركزية إلا تعقيداً للمسألة اليمنية. هذه العملية قد تؤدي إلى مطالبة الشعب باختيار إحدى الحكومتين مما قد يدعو إلى نشوب خلاف لا داع له في الوقت الراهن. كذلك، الحكومة المركزية لن تقبل بوجود طرف سيادي في منطقتها من دون تصريح رسمي. بمعنى آخر، وجود مجلس انتقالي وطني في اليمن قد يعكر صفو الوحدة اليمنية، مما يجبر الحكومة المركزية على استخدام السلاح لكبت مطالب المجلس الانتقالي. وفي هذا السيناريو، احتمالية انفصال اليمن إلى يمن جنوبي ويمن شمالي قد تكون في أفضل أطوارها. بالإضافة إلى أن وجود عملية انفصال غير مرغوب من حكومة مركزية قد يؤجج عملية اشتعال حرب أهلية في هذا البلد. لذا، فالمطلب الوحيد الذي بإمكانه أن يحل هذه المعضلة هو تجمهر النخبة حول حكومة مركزية تقود العملية الانتقالية وهذا هو الخيار الذي اتبعته كل من مصر وتونس خشية حدوث خلافات داخلية لا داعي لها.

> على الحكومة الانتقالية أن تسعى جاهدة لكبت كافة الخلايا الضارة بالمجتمع اليمني

وتشير بعض التقارير إلى أن علي عبدالله صالح هو إحدى الشخصيات المهمة في عصرنا الحالي في الحرب ضد الإرهاب، مما يدعو بعض المحللين للأوضاع الداخلية لليمن بعد الثورة إلى التكهن بأن غياب حكومة صالح سوف يعطي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية بشكل عام واليمن بشكل خاص حقلاً خصباً لممارسة عملياته الإرهابية. بمعنى أن التجمهر حول صالح أمر ضروري للقضاء على «القاعدة» في هذه المنطقة، والأمر الذي باستطاعتنا أن نستنكره هنا ضد هذه المحورية هو هل يطالب المتظاهرون بالمحافظة على «القاعدة» في اليمن؟ ألن تستطيع الحكومة الانتقالية العمل على المكافحة ضد الإرهاب مثلما كان يعمل صالح في زمنه؟ هذه الأسئلة وأخرى يجب الإجابة عنها قبل أن نستعرض آلة الترهيب ضد «القاعدة» مطالبين الشعب بالتجمهر حول صالح بحجة أنه الوحيد القادر على إنهاء هذه العملية مثلما ينبغي. فقد طالب سابقاً نظام القذافي أموراً شبيهة بهذه وقال إن رحيله سوف ينهي الأمن والسلام بالبلاد معلناً بذلك بداية عصر جديد للقاعدة في المغرب العربي وشمال إفريقيا. فالحكومة

الفقر والبطالة وانتعاش الاقتصاد الوطني من المسائل المهمة في الفترة الحالية من تاريخ اليمن

الانتقالية أو الحكومة الديمقراطية في اليمن العربي سوف تبذل كل ما بوسعها للقضاء على تنظيم القاعدة الموجود في أراضيها.

وهناك أمور جدية يجب أن تحظى بعناية الحكومة في الفترة الانتقالية، منها مسألة الإرهاب والأمن الداخلي من جهة، ومسألة الفقر والبطالة وخمول الاقتصاد اليمني من جهة أخرى. ولا يمكن أن يستقيم حال اليمن العربي من دون أن تكون له يد حديدية يستطيع بها أن يقضي على تركيب «القاعدة» في منطقته. فمن مبدأ أن القاعدة الأساسية في هرم الدولة هي الأمن والسلام والاستقرار، فعلى الحكومة الانتقالية أن تسعى جاهدة إلى كبت جميع الخلايا الضارة بالمجتمع اليمني، حيث إنه من المحتمل أن تستغل «القاعدة» ضعف الدولة اليمنية لتنفيذ خططها اللا إنسانية.

وكذلك مسألة الفقر والبطالة ومسألة انتعاش الاقتصاد الوطني هي من المسائل المهمة في الفترة الحالية من تاريخ اليمن. كما نجد في الوقت الراهن ارتفاعاً مستمراً في أسعار الغذاء والسلع الأساسية، وانقطاعاً مستمراً للكهرباء وندرة في المياه والوقود. كل هذه الأمور مجتمعة من الممكن أن تشكل خليط «مولوتوف» خطيراً جداً قد يؤدي إلى كارثة إنسانية عصيبة لدى هذا الجار العربي.

وختاماً، يجب أن نشير إلى دور مجلس التعاون الخليجي بشكل عام والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بشكل خاص في استقرار اليمن بعد الثورة. وسعي دول الخليج المتواصل لحل الأزمة اليمنية -بمبادرتها الخليجية- يدل على أهمية استقرار هذا الجار العربي بالنسبة لأعضاء المنظومة، حيث إن عدم استقرار اليمن يدل على أن بلدين خليجيين قد يكونان أول المتضررين بإشكالية اليمن، ألا وهما السعودية وسلطنة عُمان بسبب الحدود المشتركة مع اليمن. فمسألة اللاجئين اليمنيين قد تكون أول مشكلة يجب على هذين البلدين الخليجيين تجنبها بشتى الوسائل الممكنة. فعندما ننظر إلى الحراك الداخلي السوري، فإن تركيا هي أول دولة تعاني من مسألة اللاجئين السوريين بسبب عنف نظام دمشق. كذلك، بما أن السعودية هي الدولة التي ترعى صحياً الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، فإن المملكة لن ترضى بعودة صالح إلى اليمن إذا كانت تدرك أن عودته سوف تكون عامل عدم استقرار للجار الجنوبي. أضف إلى ذلك أن مجلس التعاون الخليجي لن يقف مكتوف الأيدي تجاه مستقبل اليمن بعد الثورة. وسيحاول أعضاء المجلس دعم اليمن حتى يحقق الاستقرار، لأن استقرار اليمن هو استقرار لأعضاء هذه المنظومة الخليجية. كل هذه السيناريوهات قد تكون محتملة أو بمعنى أصح مخيفة، لكن عدم رغبة أي طرف في أن يكون جزءاً من الحقيقة يجعل احتمالية وقوعها ضئيلة جداً. ويبقى الآن الدور على الشعب اليمني في تحديد مستقبله بعد الثورة، لأنه هو العنصر الأساسي في كافة هذه المعادلات ●

*طالب ماجستير في العلاقات الدولية وباحث في برنامج السلام والأمن الدولي – جامعة لافال

مجلس التعاون الخليجي ومسؤوليته تجاه الأزمة في اليمن

تأسس مجلس التعاون الخليجي في فترة الثمانينات الميلادية، لكن فوجئ المجلس عام ١٩٩٠ بعد غزو صدام حسين للكويت بأنه لم يعن بتشكيل قوة عسكرية خليجية ضاربة بدلاً من طلب النجدة من المجتمع الدولي لإخراج صدام حسين من الكويت الذي كلف دول المجلس تكاليف هائلة وديوناً باهظة لا تزال دول المجلس تدفع فواتيرها حتى اليوم، وأعاقت نموه الاقتصادي خصوصاً حينما كانت أسعار النفط متدنية.

د. عبدالحفيظ محبوب *

اليوم وبعد ٢٠ عاماً من الغزو العراقي للكويت تلوح في الأفق تهديدات عسكرية إيرانية تستهدف تقويض الحكم في البحرين والتدخل في اليمن، والمجتمع الدولي ليس على أهبة الاستعداد للتدخل مثلما تدخل في طرد صدام حسين من الكويت الذي كان مكلفاً جداً على دول المجلس، والولايات المتحدة ودول الناتو تستعد أو بمعنى أصح تبحث عن مخرج مشرف للخروج من العراق وأفغانستان وهي مختلفة مع دول الناتو حول ليبيا ومترددة حول التدخل في اليمن وسوريا.

وأثبتت دول المجلس أنها استطاعت أن تحمي البحرين من العبث بأمنها من قبل فئة تابعة لإيران استغلت اجتياح الثورات العالم العربي لتنفيذ أجندة خاصة بإيران والانقلاب على الشرعية الوطنية وتغيير النظام بالقوة.

إن المنطقة مقبلة على تطورات تستدعي من قبل دول مجلس التعاون معالجة أوضاعها بحكمة شديدة سواء في البحرين أو في اليمن، لأن دول المجلس معنية بالدفاع عن دول الجزيرة العربية بدلاً من تكريس سياسة الاعتماد على الدول الكبرى التي لها حسابات أخرى غير حسابات دول الجزيرة.

فالوضع اليمني ينبغي أن يكون على رأس أولويات دول المجلس ليس بسبب زيادة نشاط «القاعدة» أو بروز الحركة الحوثية كتهديد مدعومة من قبل إيران لتكون على غرار حزب الله في جنوب السعودية رغم أن الحرب الأخيرة أجهضت هذه الفكرة، لكن من أجل سلامة دول المجلس مستقبلاً فاليمن ذو الـ ٢٣ مليون نسمة هو أفقر الدول العربية، ولكنه يجاور أغنى الدول العربية فـ ٤٣ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، أي أن متوسط دخل الفرد أقل من دولارين في اليوم، أما نسبة البطالة فتبلغ ٤٠ في المائة، فهو خزان بشري يمكن أن يكون أداة نمو أو أداة تهديد إذا استمر الوضع على ما هو عليه.

فاليمن وصل إلى مرحلة حساسة من عدم الاستقرار، لأن اليمن منذ فترة يعاني تهديدات انفصالية كلفت خزينة الدولة مبالغ طائلة على حساب التنمية وإدارة الدولة، كما فشلت الدولة في معالجة الأزمة الاقتصادية بحيث بات الفقر الاجتماعي يهدد شرعية مؤسسات الدولة وهي التي كانت وراء الاحتجاجات المستمرة حتى اليوم لأن عجز الحكومة والفساد أوجدا بيئة ناقمة على الفساد المستشري في اليمن، الأمر الذي يجعل دول مجلس التعاون أمام تحد خطير جداً، فكثير من التهديدات التي باتت تشكل خطراً على أمن السعودية بل على أمن الولايات المتحدة

دول مجلس التعاون معنية بالدفاع عن دول الجزيرة العربية بدلاً من تكريس سياسة الاعتماد على الدول الكبرى

مصدرها اليمن، ما جعل اليمن دولة معروفة دولياً بأنها مصدر الإرهاب العالمي وهذا يشكل تحدياً لدول المجلس وليس على اليمن فقط.

لأن اليمن يشكل بوابة البحر الأحمر ويشرف على باب المندب الذي يصل شبه الجزيرة بإفريقيا لما يتمتع به من موقع استراتيجي مهم تعبر ناقلات النفط عبره مارة إلى أوروبا، والخوف أن يتحول اليمن إلى فوضى أو حرب أهلية يتحول بعدها إلى صومال جديد يهدد أمن البحر الأحمر بأكمله، ويهدد أيضاً أمن دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصاً السعودية ويتحول إلى قنبلة موقوتة تنفجر وتدمر كل ما حولها.

ورغم أن في اليمن ٦٠ مليون قطعة سلاح في يد الأفراد، ولكن استمرت الثورة سلمية بعيدة عن حمل السلاح، والحقيقة أن لأمريكا علاقات مزدوجة مع علي عبدالله صالح، ولكن مع القبائل علاقات أكبر وهي منذ فترة طويلة تدير حوارات مع المعارضة اليمنية فلا يستطيع الرئيس علي عبدالله صالح أن يلاعب الأمريكيين من أجل بقاء حكمه. والأمريكيون يعرفون تفاصيل الحياة القبلية في اليمن بشكل دقيق جداً وهناك اتفاقيات أمنية تسمح للاستخبارات الأمريكية بحرية التصرف في مناطق محدودة بحجة محاربة «القاعدة».

وحاول علي عبدالله صالح أن يعيد توازناته بعد أن ضعفت توازناته التقليدية، وهو ماضٍ في توازنات إقليمية جديدة حتى لو كانت تدمر اليمن، توازنات غير مباشرة، ولكنها تتيح للبعض بالتدخل والتوغل في اليمن لتحقيق أهداف وغايات وابتزازات، ويجعل الجميع يلعب على أرض اليمن وهو الوحيد الذي يبقى متفرجاً على المشهد، فمثلاً سمح لإيران بالتوغل عبر الحوثيين ودعمهم، وسمح للسعودية بضرب الحوثيين، وغض الطرف عن دخول «القاعدة» ثم سمح للأمريكيين بضربهم.

وكانت توازنات علي عبدالله صالح كلها تهدف إلى إنشاء تجمعات قوى على حساب القوى القبلية التقليدية لأنه يعرف أن تطوير اليمن ونقله إلى دولة القانون سيحرمه من الحكم مستقبلاً.

إن اليمن يعتبر حاضنة استراتيجية مهمة للخليج وقاعدة استراتيجية لأمنه القومي، فحضور القاعدة وإيران إلى اليمن تحت أعين الرئيس علي عبدالله يجعله ذا أهمية كبرى، ووجد الرئيس في الحروب السبع الأخيرة فرصة تاريخية لجدولة زمن الحكم، فباسم الظروف الداخلية نجا الرئيس دائماً من مطالب التغيير، وباسم الحرب أطال أمد الحكم، وباسم الحرب أثار حفيظة السعودية وأشركها في هذه الحرب وفي أزمتها. واستثمر الرئيس الأزمات لمصلحة استمرار حكمه لا في حلها، بل سمح بفتح نافذة لتهريب السلاح والمخدرات إلى صعدة لكي تكون على غرار جنوب لبنان تقع في خاصرة السعودية، ومع ذلك، كانت السعودية ترى أن الاستقرار في اليمن أفضل من الفوضى وعملت في جنوب السعودية مع اليمن منطقة عازلة تحمي حدودها وأمنها.

فأشغل الرئيس علي عبدالله صالح اليمنيين بأنفسهم وأشغلهم بالمنطقة من كثرة الأزمات وأشغل الجميع بنفسه، فأصبح هو اليمن واليمن هو علي عبدالله صالح، ما جعل عبدالله الأحمر قبل وفاته عام ٢٠٠٨ يقول إن إبراهيم الحمدي حكم اليمن ثلاثة أعوام هي أكثر من ثلاثين عاماً حكمها علي عبدالله صالح بسبب أنه فقط يستورد الأزمات إلى اليمن، الأمر الذي أضر بالاقتصاد اليمني وفككه وجعله مستهدفاً من القريب والصديق ويشارك في كل الأزمات الإقليمية.

المنطقة مقبلة على تطورات تستدعي من دول «التعاون» معالجة أوضاعها بحكمة

وكانت المعادلة الوحيدة العصية على الرئيس هي القبيلة وبدلاً من أن يواجه ذلك بدولة القانون والعمل المؤسسي اتجه إلى توازنات تهدف إلى إنشاء تجمعات قوى ضد المصلحة الوطنية وعلى حساب القوى القبلية التقليدية.

وبعد أن خرج اليمنيون إلى الشارع وقالوا كلمتهم «ارحل» بدعم من بعض قيادات الجيش ودعم أيضاً من صادق الأحمر شيخ بني الأحمر دخل اليمن في مأزق لا يمكن حله إلا من خلال إيجاد الحلول السلمية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي ويستغل فرصة معالجة الرئيس علي عبدالله صالح في السعودية من جروح ألمت به بعد المحاولة التي استهدفته في المسجد وقتل عدد من حرسه.

إن اليمن نقطة حيوية واستراتيجية في المنطقة، وبعد أن كان اليمن بيئة خصبة للتفجير، ويتقصد الإساءة للسعودية خاصة ولأمن الخليج بصفة عامة، بل هناك من يرغب في توريط اليمن في حرب أهلية مثل إيران، وحاولت لكنها لم تجد فرصة سانحة لأن السعودية حاضرة بثقلها هذه المرة في اليمن مثلما كانت حاضرة في البحرين حتى لا تجعل إيران اليمن مستنقعاً تغوص فيه دول الخليج، وهناك العديد من المشاركين الإقليميين غير إيران يريدون أن ينفجر اليمن عاجلاً أم آجلاً في جسد دول مجلس التعاون الخليجي والعبث بأمن الخليج عبر اليمن.

ويتساءل البعض لماذا تم استهداف الرئيس قبل قبوله بالوساطة بخطوات مما يدل على أن هذا الانفجار والاستهداف جاء لجر اليمن إلى حرب أهلية، وأن أطرافاً خارجية ترغب في دوام الأزمة فلم تمهله ولم تمهل المبادرة الخليجية. لكن مجلس تعاون يفاجئ الجميع بوحدته الداخلية ووحدة قراره السيادي

ما زالت الثورة مستمرة بشكل سلمي رغم أن في اليمن 60 مليون قطعة سلاح

وقرارات منظورة حول تطوير «درع الجزيرة» ووكالة متطورة للاستخبارات وقوة تدخل سريع. فالحرب اليمنية هي العائق الوحيد لكل ذلك الذي يصب في تقوية وحدة دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصاً أن تلك الدول تمني اليمن بالدخول للتعجيل من حل الأزمة.

وبالفعل كانت هناك مكالمات بين الملك عبدالله مباشرة مع نائب الرئيس عبدربه منصور هادي ومع الشيخ صادق الأحمر لتهدئة الوضع في اليمن وإرسال حاملات نفط بشكل سريع إلى مصافي عدن من السعودية حمولتها ثلاثة ملايين برميل لتوزيع المشتقات النفطية على كافة المحافظات.

وإلى جانب الحل السياسي لا بد من الإسراع في معالجة الوضع الاقتصادي، وينبغي على دول مجلس التعاون أن تحتضن اليد العاملة اليمنية وتدريبها لامتصاص فوران الأزمة في اليمن بدلاً من العمالة الآسيوية الموجودة في دول المجلس والتي تسببت في أزمات عديدة منها تشويه معادلة التركيبة السكانية في دول الخليج والمطالبة بحقوقها في الحصول على الجنسية والإقامة الدائمة بعد مكوثها فترات طويلة في دول الخليج، وتساهم العمالة اليمنية في تقليل عدد العمالة الأجنبية البالغة أكثر من ١٢ مليون أجنبي، هذا إلى جانب السماح بدخول الاستثمارات الخليجية إلى اليمن لتشغيل اليد العاملة وخفض نسبة البطالة العالية، وفي الوقت نفسه معالجة مشكلة أزمة الغذاء في دول الخليج التي ترفع من نسب التضخم في دولها، أي أنها معالجة متعددة الجوانب تصب في مصلحة الجميع، وتهيئ لانضمام اليمن إلى دول المجلس.

إن اليمن بحاجة إلى استراتيجيات ذات حلول جذرية بدلاً من الركون إلى الحلول الجزئية أو العاطفية، لذلك لابد أن يغلب على تلك الاستراتيجيات فكر الديمومة والاستدامة، ويجب إيضاح الوضع للنظام اليمني المتشبث بالرئاسة بأن الحرب ضد التغيير من دون قراءة فاحصة لواقع البيئة الاستراتيجية المحلية والإقليمية والدولية تدخل اليمن في أزمة وفوضى وحرب أهلية، لأن الأزمة في اليمن هي نتيجة لقصور في المنظور الاستراتيجي والجيواستراتيجي إلى جانب محدودية الموارد التي استأثر بها نخبة مختارة من اليمنيين، لذلك فإن المشهد الاستراتيجي اليمني هو نتيجة لإفرازات تراكمية ارتكبها النظام طوال العقود الماضية أسفرت عن توجهات متعددة للمعارضة.

لذلك يحتاج مجلس التعاون إلى الحصول على نوع من الوفاق الوطني من خلال تشكيل رؤية مستقبلية توفيقية قادرة على صياغة استراتيجية وطنية تنقذ اليمن من ورطته واحتمالات انهياره نحو الفوضى والحرب الأهلية التي لا نهاية لها، وستكون المعالجة حينها صعبة للغاية ●

*أستاذ الجغرافيا الاقتصادية - جامعة أم القرى - مكة

ثورة الشباب في اليمن..
قراءة في مفردات الموقف الخليجي

مثل اندلاع شرارة الثورة الشبابية ضد النظام السياسي الحاكم في اليمن تطوراً دراماتيكياً لافتاً يندرج في إطار المتغيرات السياسية العاصفة التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط منذ مطلع العام الجاري، وأدت إلى سقوط اثنين من أقدم الأنظمة السياسية العربية الحاكمة في كل من تونس ومصر.

عادل أحمد الصلوي *

لكن الحالة الثورية اليمنية التي مضى على ظهورها الطارئ ما يزيد على ستة أشهر لا تزال تتأرجح في بوتقة مفرغة من المحاولات الحثيثة والمتعثرة لتحقيق الحسم الثوري الذي تأخر لاعتبارات عديدة من أبرزها الافتقاد للدعم الإقليمي والدولي المؤثر، حيث تبدو أطراف إقليمية كدول مجلس التعاون الخليجي ودولية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي غير متحفزة للتعاطي مع ما يعتمل على واجهة المشهد الشعبي والسياسي في اليمن باعتباره ثورة شعبية، بل بكونه مجرد أزمة سياسية عارضة.

الداخل اليمني ومواقف دول الجوار الخليجي

تراجع سقف التفاؤل الشعبي في اليمن إزاء إمكانية أن تكون المبادرة الخليجية الأخيرة بمثابة نقطة الضوء المنشودة في نهاية نفق مظلم من التأزيم والاحتقان السياسي وبداية النهاية لخريطة متشعبة من الإفرازات والتداعيات التي باتت تتهدد وبشكل متزايد وغير مسبوق أمن اليمن واستقراره.

إن انحسار الآمال والتطلعات الشعبية اليمنية حيال جدوى التدخل الخليجي في نزع فتيل التصعيد المطرد لوتيرة الأزمة السياسية القائمة ومساعدة اليمن واليمنيين على استعادة القدر اللازم من الهدوء والتهدئة لإحداث التغيير السياسي المطلوب والانتقال السلمي والسلس للسلطة، عزز ليس فقط لدى أوساط المعتصمين المتمترسين منذ منتصف شهر فبراير المنصرم في الساحات العامة الموزعة على خريطة (١٧) مدينة يمنية بل حتى لدى الأغلبية الشعبية الصامتة، تنامي الشعور العام بأن «روشتة» المعالجات الخليجية لإنهاء الأوضاع المأزومة القائمة في اليمن ارتكزت على تشخيص قاصر وغير موضوعي لطبيعة ما يعتمل على واجهة المشهد السياسي والشعبي في البلاد عبر التعاطي مع حالة الاحتقان السياسي المتصاعد في البلاد باعتبارها إفرازات أزمة سياسية خانقة وليس ثورة شعبية تجاوزت تفاعلاتها الخلاقة حدود السيطرة والاحتواء التي يمكن استعادتها برعاية خليجية لمراسم التوقيع على اتفاقية للتسوية في الغالب لا تعني سوى طرفيها اللذين وإن مثلاً جزءاً من المشكلة إلا أنهما ووفقاً لمعطيات المعادلة القائمة في الساحة اليمنية لا يمتلكان فرض الحلول لمجرد توافقهما الطارئ في الرياض.

المعالجات الخليجية لإنهاء الأوضاع المأزومة القائمة في اليمن ارتكزت على تشخيص قاصر وغير موضوعي للأحداث

سقف التفاؤل الشعبي في اليمن تراجع إزاء إمكانية نجاح المبادرة الخليجية الأخيرة

الثورة والمبادرة الخليجية

أغفلت المبادرة الخليجية التعاطي بقدر من الموضوعية وربما التقدير المحايد مع حقيقة أن اليمن يعيش ومنذ ما يزيد على ستة أشهر تفاصيل المخاض الصعب ذاته الذي تفتق في مناطق أخرى من الخريطة الجغرافية العربية عن واقع سياسي واجتماعي جديد فرضته إرادة التغيير المعززة بقوة دفع شعبية وليس نخبوية، وأن الدفع بتسوية لأزمة سياسية مستحكمة بين أحزاب سياسية متخاصمة ومرهونة بمدى تقيد كل طرف بالالتزام باستحقاقات نفاذها قد يمثل في حده الأقصى إسهاماً في تخفيف بعض المظاهر الهامشية وغير العضوية والتي تشكل قطعاً جزءاً من مشهد الاحتقان السياسي القائم في اليمن، لكنه لا يمثل بأي حال مقاربة فاعلة ومؤثرة لجذور الأزمة الحقيقية وتفاعلاتها المتشعبة على امتداد المشهد ذاته الذي تبرز فيه استحقاقات الثورة الشعبية المحددة بسقف مطالب الملايين المعتصمة في الساحات العامة كخريطة طريق وحيدة لتحقيق التسوية النهائية المطلوبة والمقبولة في الحالة اليمنية الراهنة الأمر الذي يفرض - بالضرورة -على دول مجلس التعاون الخليجي إعادة النظر في مسار خياراتها المطروحة للتدخل في مشهد القائمة في اليمن، واستيعاب حقيقة أن التعويل على فاعلية المعالجات المحددة والتي تضمنتها «روشتة» المبادرة الخليجية الأخيرة لا يعني سوى إهدار المزيد من الوقت الذي قد يكون كافياً لحسم اضطراري لخيارات تسوية مغايرة على الأرض تدفع اليمن ودول الإقليم ثمناً فادحاً لتداعياتها الدامية.

التسوية الخليجية وتقييمها

إن الشعور بالخذلان ومحاولة الفرض القسري لمفردات تسوية غير منصفة للأزمة القائمة برعاية خليجية لمراسم التوقيع على اتفاقية الرياض وهو ما عبّر عنه المعتصمون وشباب «ثورة فبراير»في اليمن من خلال مسيرات مليونية حاشدة كرست التعبير عن رفض مسار التدخل الخليجي المطروح والمتمثل في مضمون مبادرة التسوية المقترحة، سرعان ما تطور إلى ما يشبه الشعور العام بالغضب والاستياء الذي وصل إلى حد اتهام دول مجلس التعاون الخليجي بالتواطؤ مع أحد طرفي الأزمة المحتدمة عبر تعمد خفض سقف التوصيف الموضوعي والواقعي لحقيقة ما يحدث في البلاد واختزاله في مجرد«أزمة سياسية معقدة»، وليس ثورة شعبية عاصفة عمّدت شرعيتها بدماء ما يزيد على (٣٠٠) شهيد وأكثر من خمسة آلاف جريح، الأمر الذي دفع بعض النخب الشبابية البارزة في المشهد الثوري القائم في اليمن إلى التشديد على ضرورة مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي بإعادة تقييم مواقفها المعلنة من خريطة الأزمة القائمة في اليمن وفقاً لرؤية مدروسة تتواءم واتجاهات مصالحها المستقبلية الأولى بالرعاية مع بلد بحجم وجوار ومواصفات اليمن ●

*صحفي وكاتب سياسي يمني

جيوبوليتيكا اليمن وأمن الخليج العربي

يحتل اليمن موقعاً جيوبوليتيكياً حيوياً ومهماً لمنطقة الخليج العربي، فهو قريب من القرن الإفريقي، حيث دولة الصومال «الفاشلة» التي تخوض حروباً أهلية، تدفع بتدفق الهجرة لليمن، وطول سواحله ١٩٠٦ كيلومترات على المحيط الهندي الكبير، وحدوده البرية ١٧٤٦ كيلومتراً، ويشرف على مضيق باب المندب حيث تمر التجارة الدولية، وهو بلد فقير، ٤٥,٢ في المائة من سكانه تحت خط الفقر، متوسط دخل الفرد السنوي ٢٦٠٠ دولار، شعبه مسلح لديه ٥٠ مليون قطعة سلاح تقريباً، ويشهد حراكاً شعبياً قد يدفع إلى حرب أهلية في حالة عدم انتقال السلطة بشكل سلمي. في ظل هذه الظروف أين يصبح أمن الخليج العربي؟

أ.د. أحمد سليم البرصان *

يشهد اليمن صراعاً سياسياً بين المعارضة والمؤيدين للرئيس علي عبدالله صالح الذي حكم اليمن منذ ثلاثة عقود، حيث جاء للحكم بانقلاب عسكري وتأييد قبلي، لكن خلال العقود الثلاثة الماضية حدثت تحولات دولية وإقليمية وداخلية في اليمن نفسه، جعلت أسباب الصراع الداخلي توفر بيئة سياسية لانفجار الوضع الداخلي خاصة مع تحرك الرئيس صالح لسيناريو التوريث لابنه أحمد، فـ «القاعدة» موجودة في اليمن تساعدها البيئة القبلية، والحوثيون في اليمن وعيونهم على السلطة، ومع سيناريو التوريث دفعهم إلى التحدي والصدام مع السلطة، وهناك حزب المؤتمر الشعبي العام، حزب الرئيس، وعادة يكون حزب السلطة جذاباً بسبب المنافع أكثر مما للجانب السياسي أو الفكري، وحزب التجمع الوطني للإصلاح بميوله الإسلامية والزعامة القبلية لعائلة الشيخ الأحمر شيخ قبيلة حاشد، وهناك التيار الجنوبي الذي يشعر بأنه مع الوحدة وتم تهميشه سياسياً لصالح الشمال، مما يجعل الوضع في اليمن هشاً سياسياً.

المبادرة الخليجية

حاول مجلس التعاون الخليجي التدخل بمبادرته التي عرضت على كل من المعارضة اليمنية والرئيس اليمني، ويظهر أن الرئيس صالح حاول أن يلعب على وتر الزمن على أمل تمييع موقف المعارضة اليمنية ومحاولة نشر الإحباط بين اليمنيين، خاصة أنه رغم قبول المعارضة اليمنية المبادرة، إلا أنه حاول أن يجعلها بين الحزب الحاكم والمعارضة، وإبعاد نفسه كأنه ليس طرفاً فيها، علماً بأن الرئيس اليمني هو الطرف الأساسي في الأزمة، لأن المراكز الحساسة كانت في يد أقربائه، ولأن ثوار اليمن يطالبون بإصلاحات جوهرية في البلاد تمثل كافة شرائح المجتمع بعيداً عن التوريث.

جمهوريات وديمقراطيات مزيفة

الأصل في النظام الديمقراطي التعددية السياسية والحزبية، وفي النظم الجمهورية يكون التعاقب على رئاسة الدولة من خلال صناديق الاقتراع، لكن الجمهوريات العربية استمرأت السلطة، فقد تم تعديل الدساتير من أجل البقاء في السلطة واستمرار قادتها فيها، بل ذهب الأمر إلى حد التوريث، وتم تعديل الدساتير لتتوافق مع البقاء مدى الحياة، وأن يتولى الأبناء السلطة، وحتى تردد أن الزوجات قد تحكم البلاد والعباد، وفي ظل السلطة تجمعت النخب

السلطة اليمنية تحاول جر المعارضة لاستعمال السلاح حتى تفقدها التعاطف الدولي والإقليمي والداخلي

اليمن يشهد حراكاً شعبياً قد يدفع إلى حرب أهلية في حالة عدم انتقال السلطة بشكل سلمي

الفاسدة حول الحاكم الجمهوري، وأصبحت الجمهوريات تدار كأنها شركات مساهمة، وأدى ذلك إلى تراجع التنمية وانتشار الفساد في البلاد والفقر مما دفع الشعوب إلى الخروج للشارع في هذه الجمهوريات، والخطورة في الوضع اليمني تكمن في الانقسام الداخلي والمجتمع المسلح، ورغم أن السلطة تحاول جر المعارضة لاستعمال السلاح حتى تفقدها التعاطف الدولي والإقليمي والداخلي، لكنها أعلنتها بأنها سلمية، ورغم ذلك جرت محاولة اغتيال الرئيس اليمني وانشقاق في المؤسسة العسكرية، وأعلن الثوار تشكيل مجلس لإدارة شؤون البلاد.

الولايات المتحدة والأزمة في اليمن

حاولت معظم الأنظمة التي تعرضت إلى ثورات شعبية تخويف الولايات المتحدة من أن البديل هو الجماعات الإسلامية المتطرفة، بمعنى تريد دعم الولايات المتحدة لأنها هي الحليف الأمثل، وأن «البعبع» الإسلامي المعادي للولايات المتحدة هو القادم، والرئيس اليمني المتحالف مع الولايات المتحدة حاول تصوير الوضع في اليمن بأن ذهاب النظام يعني مجيء «القاعدة» والتطرف، لكن الولايات المتحدة أصبح لديها عدم ثقة في ما تصوره الجمهوريات حول «البعبع» الإسلامي، وأخذت تتفاوض مع الجماعات والأحزاب الإسلامية ومع المعارضة اليمنية، ونصحت الرئيس اليمني بالانتقال السلمي للسلطة.

خطورة الوضع في اليمن

يبلغ عدد سكان اليمن ٢٤ مليون نسمة تقريباً، ٥٤ في المائة منهم في سن العمل و٤٣ في المائة منهم في سن أقل من ١٤ عاماً وهو مجتمع شاب يحتاج إلى فرص العمل، وفي حالة عدم تحسن ظروف المعيشة وانتشار الفوضى في اليمن، فمن السهولة انتقال فوضى اليمن إلى دور الجوار، وتصبح الصراعات ممتدة من القرن الإفريقي الكبير إلى الجزيرة العربية، وقد يصبح مسرحاً لتدخل القوى الإقليمية في الشرق الأوسط لتصفي حساباتها في اليمن، فالقرصنة قد تمتد إلى سواحل اليمن، وإيران سوف تتدخل وكذلك واشنطن والدول الإقليمية وحتى إسرائيل، مما يعقد الوضع في منطقة وسط الجزيرة العربية وجنوبها التي فيها ١٧ مليون عامل آسيوي. ولذلك فالأمر يحتاج إلى ضغط خليجي مع تفاهم أمريكي للضغط على الرئيس اليمني بالتنحي السلمي ودخول الجامعة العربية لاحتواء الوضع في اليمن مع منظمة المؤتمر الإسلامي. ولا بد من الإشارة إلى أن موقع اليمن الجيوبوليتيكي يجعل كلاً من الهند والصين والاتحاد الأوروبي مع الولايات أطرافاً رئيسية في حالة تفجر الحرب الأهلية في اليمن بشكل يدفع لـ «سايكس- بيكو» جديدة، لكن بأطراف دولية جديدة ●

*رئيس قسم العلوم السياسية – جامعة الشرق الأوسط – أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الحسين بن طلال

الثورة الشعبية اليمنية
وتداعياتها المحلية والإقليمية والدولية

إن نظرة متفحصة لما يجري في الساحة العربية من ثورات شعبية أو ما يسمى «الربيع العربي» تجعلنا نقف أمام تحديات ضخمة قد يصعب وضع الوسائل الكفيلة بالتصدي لها، نظراً لظروف ومتغيرات تحكم عالمنا المتغير اليوم، فهذا العالم هو ليس كعالم الأمس، فهنالك الترابط الثقافي الذي يحكم مساراته الراهنة والمستقبلية، عالم تجاوز عدد سكانه ستة مليارات ونصف المليار نسمة، تحكمه العولمة بكل أنواعها وأطوارها وتشابكاتها، وتتصاعد فيه الصراعات الثقافية التي تحركها عولمة السياسة والمتأثرون بها في كل مكان، فضلاً عن تحكم متغير الاقتصاد الذي يقف وراء كل التداعيات السياسية والثقافية الجارية فيه، فالاقتصاد هو الذي يسيطر على غرف قيادة العالم الجديد، وبين الأحلام الجميلة ولغة الاقتصاد التي لا تعرف المجاملة، يقف المرء في البلاد العربية حائراً بعد أن مرّ ويمر اليوم بموجات صاخبة كان آخرها موجة الثورات الشعبية أو انتفاضة الشعوب ضد ظلم تعدى حدود المعقول.

د. عبدالواحد مشعل *

من هذه المقدمة القصيرة يمكن أن نحدد ثلاث موجات في عالمنا العربي على مدى تاريخه الحديث، أولاها موجة الاستعمار التي رضخ لها العالم العربي ودفع الشعب العربي على امتداد أرضه الواسعة، تضحيات ضخمة من أجل تحقيق الاستقلال الوطني، لتدخل الموجة الثانية وهي موجة الطغاة التي رضخت فيها الجموع العربية لحكام من أبناء جلدتهم لم تأخذهم بشعوبهم أي رحمة، تحت مظلات كثيرة منها التحول الثوري التحرري وترسيخ مفاهيم أيديولوجية شرقية أو غربية، وبعضها اتخذ مظلة الطريق الثالث في عدم الانحياز وبناء الدولة على أساس قدرات الشعوب صاحبة المصلحة الحقيقية، لكنها أهملت جانباً حيوياً في علاقتها بالمواطن وهي ثقافة الاحترام، لترسخ بدلاً منها ثقافة التسلط والتخويف والترفع عن الناس واعتبارهم الطبقات الأقل مكانة وغير المؤهلة للمشاركة أو إبداء رأيها، ولم يحصد الشعب العربي من هذه الموجة سوى التأخر والتمزق، فما جرى في السودان منذ أن حاول النميري تطبيق الشريعة الإسلامية كفكرة «مضحكة» للتخلص من ضغوطه الداخلية حتى جاءت فرصة تاريخية للتحول الديمقراطي قدمها سوار الذهب ليعيش السودان بعدها تجربة قصيرة، لتأتي ثورة الإنقاذ التي ملأ قادتها الدنيا صراخاً، وانتهت تجربتها في تقسيم السودان ثم بدأوا من جديد بتسويق فكرة جديدة حول أن السودان بوضعه الحالي أكثر قدرة على الدفاع عن نفسه وهي فكرة لا تقل عن فكرة النميري أعلاه. كذلك العراق اليوم بلد يتجه نحو التقسيم ويعيش ظروفاً لا يحسد عليها، ناهيك عما يجري في كثير من البلدان العربية من خنق الحريات والانحراف بمجتمعاتها نحو المجهول، ثم جاءت الموجة الحالية وهي الثورات الشعبية كرد فعل لا بد منه. وفي هذا الصدد مع احترامنا لهذه الموجة التي نباركها على طريق بناء الدولة المدنية المنتجة، لكن إزاء ما يحصل في البلاد العربية ومنها اليمن، لابد لنا من تشخيص خصائص هذه الموجة أو إعطائها تسمية ملائمة سواء في بعدها الحالي أو المستقبلي. إذاً لابد من طرح التساؤل التالي: هل إن الربيع

شباب ميادين التغيير يحتاجون إلى رؤية جديدة لإقامة دولة يمنية حديثة قائمة على أساس العدل والقانون

العربي هو موجة فوضى أم موجة الحرية والكرامة وبناء الدولة المدنية؟ ولو بدأنا بالإجابة عن الشطر الثاني من التساؤل نجد أن حلم المواطن العربي في تحقيق الحرية والكرامة مشروع بل ملح، لكن من جانب آخر ليس الأمر بهذه السهولة في عالم تتشابك فيه المصالح وتتصارع بين أجزائه الإرادات وتتقاطع بين أقطاره السياسات وتتمحور في نقاط التقائه مسألة مستقبل إسرائيل الدولة المدنية المرتقبة لقيادة الشرق الأوسط الجديد، وفي هذا تكمن الكارثة وتتبدد الأحلام إذا ما غابت عن بال الجماهير الحالمة مرتكزات الدولة المدنية الضامنة لحقوقهم وكرامتهم، وهي المرتكزات التي يغيب بعضها عن بال الكثيرين. ولنتذكر في الوقت نفسه أن عشرات وربما المئات من مراكز الأبحاث والدراسات في الدول المتقدمة تعمل على قدم وساق وعلى مدار الساعة لتحليل ما يجري في منطقتنا العربية اليوم، في حين نحن نتصارع على من يتولى المرحلة المقبلة سواء من الاتجاهات الدينية أو الليبرالية وغيرها من دون أن توجد لدينا رؤية عن مرتكزات بناء الدولة المدنية- وربما توجد لدى أجيال الإنترنت تصورات بهذا الاتجاه لا نعرفها- ولعل أول مرتكزات الدولة المدنية بظروفها الواقعية هو عملية التحول الصناعي الإنتاجي واعتبار الاقتصاد عماد الدولة المدنية الحديثة. وثانيها، المرتكز الفكري أو السياسي الأيديولوجي، فالفكر السياسي العربي يعيش أزمة التنظير والمنهج، فلا تزال الحركات الدينية والليبرالية واليسارية العربية تعيش في حضن الثقافة التقليدية، وتعمل على أساس إقصاء الطرف المقابل كأنها قبائل متصارعة في الصحراء على الماء والكلأ، ثم المرتكز الثالث وهو المرتكز الثقافي الذي يتسم بالأهمية الكبرى كتحد للدولة المدنية العربية الحديثة، هذا المرتكز الذي تحكمه التعددات الإثنية: القبلية والطائفية والدينية والعرقية والمناطقية، الأمر الذي يجعل الإمساك بمبدأ المواطنة صعب المنال رغم ما يطرح ليل نهار من قبل النخب المثقفة والوطنية، إلا أن حكم المرتكز الثقافي ما زال صارماً، وهذا ما يجعل حلم الحالمين يتعرض إلى صدمة تعمل القوى الدولية بأساليبها المختلفة على جعله صدمة المستقبل بالنسبة للمواطن العربي في زمن المفروض فيه أن يكون زمن الانعتاق من الاستعمار والطغاة، وفي هذا إجابة عن الشطر الأول من تساؤلنا وهو الخوف من الفوضى.

أولاً: الثورة الشعبية في اليمن إلى أين؟

من يعرف اليمن وتاريخه وأيكولوجيته المتنوعة، يدرك تماماً أن التاريخ والجغرافيا هما الحاضنة الحقيقية لقبائل اليمن الضاربة في القدم، فهي قبائل أغلبها مستقرة وتعود إلى أصول عريقة بقيت محافظة على خصائصها الاجتماعية والثقافية حتى اليوم ولعل أبرز قبائلها حاشد وبكيل ومرجح، كما أن القبيلة بقيت خلال التاريخ الحامية للدولة والمساندة لها، كما يشير إلى ذلك «عبدالملك المغرمي في دراسته -القات واليمن- رسالة ماجستير علم اجتماع - في جامعة القاهرة ١٩٨٢»، مؤكداً اختلاف مناطق اليمن من حيث الاستقرار والتغير، فالمناطق الشمالية هي أميل إلى الاستقرار بحكم طبيعة النظام القبلي الشمالي وبيئته الجبلية المعقدة عن بيئة المناطق الجنوبية التي يتسم سكانها بالمرونة والقدرة على الحراك والهجرة وتقبل الأوضاع الجديدة، ومع هذا فإن المغرمي يرى أن الوضع الاجتماعي اليمني يمكن أن يكون بصورة أشمل وأكثر وضوحاً، تبعاً لمتغيرات أساسية، أولها: ظلت القبيلة اليمنية حاملة شكل السلطة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر، بينما المزارعون أو الفلاحون موضوع نهب مستمر من قبل القبيلة من جهة والدولة من جهة أخرى. وثانيهما: في الوقت الذي تكون فيه القبيلة مسؤولة عن أمن حياة أبنائها، توجد أعداد كبيرة من السكان في اليمن يخضعون لشروط العمل المأجور في الأ ٔ راضي المملوكة لكبار الإقطاعيين، أما الملكية الفردية لبعض الفلاحين فهي محدودة. وثالثهما: إنه في الوقت الذي يتم فيه توزيع فائض الإنتاج في القبيلة على أفرادها، فإن فائض الإنتاج الزراعي في المناطق الزراعية يذهب إلى مصادر ثلاثة، هي الإقطاعيون أو كبار ملاك الأراضي وكبار القبائل المختلفة والحكام القائمون على شؤون الإدارة المحلية في الدولة، تذهب مقابل خدمات الحماية ومعاهدات الصداقة والدفاع المشترك. ونفهم من هذا أن القبيلة اليمنية مازالت متغيراً أساسياً في المجتمع اليمني مع اختلاف طبيعة العلاقات القبلية وسيطرتها على أفراد مجتمعها، فهي في المناطق القبلية الشمالية علاقات قرابية دموية يكون الشيخ فيها جزءاً من قبيلته خلال التاريخ، وهي تختلف عن طبيعة العلاقات الاجتماعية والقرابية في المناطق الزراعية، كما في تعز وإب والمناطق الجنوبية التي أغلبها علاقات إقطاعية وشبة إقطاعية وتحكمها العلاقات المناطقية، بحيث تكون قوة تأثير المشايخ فيها تبعاً لطبيعة علاقة الشيخ بالسلطة الحكومية، فهي تقوى عندما تكون علاقة الشيخ قوية مع السلطات الحكومية، ويحدث العكس عندما تضعف تلك العلاقة. ووفقاً لهذا الوصف يمكن للمتتبع للشأن اليمني أن يستنتج أن بيئة الأيديولوجيات الخصبة، ولاسيما اليسارية منها، تكون في المناطق التي تسود فيها العلاقات الإقطاعية ولاسيما في تعز وإب وبعض المناطق الجنوبية. ويمكن القول إن التغيرات الجوهرية التي حصلت في العالم في عام ١٩٨٩ انعكست على واقع اليمن الجنوبي فحصلت الوحدة اليمنية بجهود أبنائها من الشطرين السابقين، وسار اليمن على الطريق الصحيح. إلا أن عدم قدرة طرفي الوحدة على الاندماج النفسي والثقافي أدى إلى ما أدى

> التاريخ والجغرافيا هما الحاضن الحقيقي لقبائل اليمن الضاربة في القدم

إليه، كما أن النزعة التسلطية فعلت فعلها في اليمن أيضاً، وعلى الرغم من الإنجاز الوحدوي الكبير إلا أن عملية التنمية والإعمار والانتقال باليمن إلى حالة اقتصادية أفضل بقيت أملاً لم يتحقق بدرجة ترضي اليمنيين، فازدادت مشكلات الإنسان واتسعت الفجوة بين مواطني الجنوب والشمال اقتصادياً، فكلاهما وليد نظام سياسي مختلف عن الآخر أيديولوجياً: جنوب اشتراكي الملكية بيد الدولة والمواطن مجرد من ملكيته ونشاطه الخاص إلى درجة معينة، ونظام شمالي يميل إلى الرأسمالية وتظهر مظاهر الغنى جنباً إلى جنب مع مظاهر الفقر، فترك ذلك آثاراً واضحة على وضع المواطن الاقتصادي، وبعد قيام الوحدة بسنوات لم تعالج هذه المسألة، ويمكن تمييز ذلك من خلال حالة المواطن في طرفي الوحدة، فبقي مواطن الجنوب على حاله الاقتصادي، ولم يستطع الاستفادة بشكل فاعل من عملية التحول الاقتصادي من النمط الاشتراكي إلى النمط الرأسمالي، فلم يستطع فتح دكان صغير أو القيام بمشروع اقتصادي فردي بحكم محدودية الدخل والاعتياد على نمط وظيفي أحادي، بينما المواطنون من الشمال من ذوي الرأسمال، استطاع البعض منهم الاستثمار في بعض المناطق الجنوبية مما جعلهم يتميزون اقتصادياً عن كثير من مواطني الجنوب، كما نلاحظ هذا التمييز واضحاً على وجوه أهل عدن، بوضعهم الاقتصادي المحدود أمام المستثمرين الشماليين وبعض المواطنين الشماليين الذين اعتادوا ممارسة الأعمال الحرة، ومع هذا لم يكن الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام في الشمال أفضل حال عن الوضع في الجنوب. ولعل تردي هذا الوضع من المتغيرات الأساسية التي حدت بشباب اليمن بالثورة ضد نظامهم السياسي واعتباره المسؤول الأول عن وضعهم المتردي هذا، كما أن النظام من جانبه ربط نفسه بمصالح إقليمية ودولية جعلت من وجوده ضرورة، ولعل هذا الأمر أحد الأسباب التي جعلت كثيراً من الدول تقف مترددة في تأييد الثورة الشعبية خوفاً من تداعيات داخلية وإقليمية وحتى دولية تترتب على إسقاط النظام. ومن خلال نظرة سريعة على الأوضاع الساخنة في اليمن ولا سيما بعد محاولة اغتيال الرئيس اليمني، نضع اعتبارات عدة لمستقبل اليمن على الصعيد المحلي، أولها: مع التسليم بمشروعية الثورة الشعبية الشبابية وازدياد طموحهم في وضع أفضل وإقامة دولة مدنية ديمقراطية، إلا أن ذلك ينبغي ألا يحسب خارج الثقافة اليمنية التي يميزها بشكل عميق نمط الثقافة القبلية، فليس من السهولة القفز على هذه الثقافة، لأن القبيلة كيان سياسي واقتصادي وهي عامل توازن في مناطقها الواسعة، فحالة الاستقرار فيها تعود بالدرجة الأولى إلى حالة التوازن تلك، والقبيلة نفسها تنظر إلى الدولة على أنها حالة تنظيمية تماثلها وتقارعها إذا شعرت بأنها تمارس الضغط عليها، وفي هذه الحالة ستقع حالة صراع بين فكرة الدولة المدنية والنظام القبلي مع التسليم بحكمة أهل اليمن. وثانيهما: إن التحالفات السياسية المعارضة التي تحاول ركوب موجة الثورة الشبابية تعيش تناقضاً أيديولوجياً واضحاً ولكل منهم تطلعاته رغم من إعلان الكل أنهم يسعون إلى مصلحة الجميع، ويعد هذا التناقض الأيديولوجي في وضعة اليمني ذي البيئة القبلية والحضرية التي يبرز فيها المؤدلجون فضلاً عن وضع الحوثيين وغيرهم، وضع جديد قد يعرض مستقبل اليمن إلى مخاطر، لعل أبرزها التقسيم. وثالثهما: إن شباب ميادين التغير يحتاجون إلى رؤية جديدة في إقامة دولة يمنية حديثة قائمة على أساس العدل والقانون وتحقيق قفزة نوعية في التنمية بعد وضع حد للفاسدين وهي مهمة ليست سهلة في بيئة قبلية ونخب سياسية متناقضة في تطلعاتها السياسية، فهناك تقاطع بين بعض الجنوبيين المعارضين وثقافة القبيلة وثقافة الأيديولوجيا الدينية مما يجعل عملية الاندماج عملية صعبة، لذا سيكون وضع اليمن صعباً إذا لم تنبثق من بين الثائرين طليعة قيادية قادرة على تحقيق التوازن بين الاتجاهات المختلفة وأخذ زمام المبادرة وإيجاد تواصل مع قوى الجيش ورموز القبائل وجعل عملية التغيير عابرة للأيديولوجيا والإثنية لترسم لليمن خريطة وحدوية فاعلة.

> سيكون وضع اليمن صعباً إذا لم تنبثق من بين الثائرين طليعة قيادية متوازنة

ثانياً: الثورة الشعبية اليمنية وتداعياتها الإقليمية

يمر اليمن اليوم بمرحلة فاصلة وصعبة على الصعد كافة، وما يمكن أن تتركه تطورات هذه المرحلة من تداعيات كثيرة على المحيط الإقليمي لليمن والمنطقة العربية بأسرها، ونظراً لموقع اليمن الاستراتيجي بالنسبة للوطن العربي عامة ومنطقة الجزيرة والخليج العربي خاصة، فضلاً عن أسباب داخلية تتصل بتركيبة المجتمع اليمني وتناقض الأيديولوجيات السائدة فيه وما يمكن أن تحدثه من صراعات داخلية على السلطة قد تؤدي إلى تقسيم اليمن، وما يمكن أن يشكله ذلك من مخاطر حقيقية على الأمن القومي العربي، فضلاً عن ذلك يجعل الطريق مفتوحاً لبعض الأطراف الخارجية للتدخل بشكل أو آخر لتحقيق مصالحها المختلفة على حساب اليمن ومحيطه الإقليمي، إذا لم توظف حكمة أهل اليمن في توجيه الثورة نحو أهدافها الاستراتيجية في بناء الدولة القوية وضرورة العمل على الالتحام مع الثورات العربية ووضع برنامج متكامل من أجل الحفاظ على الثورات وتوجهاتها المشروعة، فإن حجم هذه التداعيات سيزداد خطورة على اليمن ومحيطه الإقليمي. فاليمن يوصف بأنه من أبرز البلدان التي ترتفع فيها نسبة الخصوبة مما يؤشر إلى أنه أكثر البلاد العربية فتوة. لذا فإن أي اضطراب في اليمن بعد الثورة الشعبية سيدفع البلاد إلى فوضى

حقيقية، كما سيدفع أعداداً كبيرة من الشباب بالهجرة إلى البلدان المجاورة مما يترك تداعيات خطيرة على محيطه الإقليمي، كل هذا يمكن أن يحدث إذا لم ينتبه شباب الثورة إلى ضرورة تأسيس دولة يمنية مدنية موحدة، تجعل قبائل اليمن ومثقفيها ومنظماتها ومؤسساتها وقواها السياسية، يعتبرون الوحدة اليمنية خطاً أحمر، ولايسمح لأي كان ومهما كانت مبرراته بالنيل من اليمن ووحدته، وليكون هدف الشباب محاربة الفساد وعدم التقاطع العاصف مع ثقافة المجتمع اليمني بكل بيئاته وضرورة التصدي لبعض الأفكار النظرية السطحية في التعامل مع المتغير الثقافي، وأي خلل في هذا الاتجاه تكون له تداعياته على استقرار اليمن ومحيطه الإقليمي، ولذلك يجب أن يصنع الشعب اليمني تاريخه الحديث ويبني مرتكزات اقتصاده على أسس صحيحة وضرب رموز الفساد والقضاء على تابعياته، كذلك ينبغي على المحيط اليمني الوقوف إلى جانب اليمن والعمل على تعزيز موقعه الإقليمي اقتصادياً وسياسياً حتى لا يكون لقوى أخرى توظف إمكاناتها سبيل أو طريق في هذا البلد، لا سيما أنه يتميز بتمايز أيديولوجي. وأول أمر ينبغي المحافظة عليه في هذا الاتجاه هو وحدة اليمن وبناء جسور الثقة معه، وعلى الرغم من التفاؤل بالثورة الشعبية اليمنية إلا أن واقع المجتمع اليمني، إذا لم تتخذ إجراءات ساندة له، سيعيش صراعاً أيديولوجياً وصراع على السلطة وغيره، مما يترك تداعيات خطيرة ولا سيما تجاه منطقة الجزيرة والخليج العربي، وعندئذ ستجد المنطقة الخليجية نفسها أمام حالة عدم الاستقرار في جهتها الجنوبية بدرجة لا تقل خطورة عن حالة عدم الاستقرار في جهاتها الشرقية والشمالية، كما ستكون للثورة الشعبية اليمنية أصداء في الجانب الإفريقي مع انفصال جنوب السودان وما يمكن أن يشكله ذلك من تهديد مستقبلي للأمن العربي، إذا لم تحكم الثورة اليمنية زمام الأمور بقوة.

النظام اليمني ربط نفسه بمصالح إقليمية ودولية جعلت من وجوده ضرورة

ثالثاً: الثورة الشعبية اليمنية وتداعياتها الدولية

تختلف الرؤى حول التغيرات الجارية في بعض البلدان العربية، بعضها يرى أنها مخطط لها أو هناك من يؤجج لها بشكل أو آخر، بهدف إحداث الفوضى في كثير من البلدان العربية ومن ثم بلورة نظم تتبنى الديمقراطية من دون أن تستطيع تحقيق الاستقرار المطلوب بفعل التناقضات الموجودة في هذه البلدان، فضلاً عن تداعيات الأزمة التي يعيشها الفكر العربي وافتقار الاقتصاد العربي إلى عوامل الإنتاج، فأغلب اقتصاديات العرب ريعية وبعضها يعيش تضخماً مخيفاً، فأصحاب هذا الرأي يرجحون الفوضى لفترة طويلة، ويتوقعون حالة التقسيم لكثير من البلدان العربية. والرأي الأكثر انتشاراً في هذه الحقبة، أن المنطقة العربية تشهد حراكاً شعبياً حقيقياً كسر الأسوار وحطم الأغلال وانطلقت الشعوب نحو الحرية والكرامة، فهذا الشعب اليمني جزء حيوي من هذا الحراك وضرب مثلاً رائعاً في التظاهر السلمي على الرغم من حيازته ملايين قطع السلاح وبمختلف الأحجام، إذاً الشعب اليمني كغيره من الشعوب الثائرة أخذ يقلق كثيراً من الأطراف الدولية، فأصحاب هذا الرأي يرون أن إرادة الشعوب هي الأقوى من إرادة كل الحكام وأقوى من إرادة القوى الدولية، ولا تجد تلك القوى من سبيل سوى تأييد تلك الثورات، بل إنها قلقة من نتائجها. إذاً التداعيات التي يمكن أن نفهمها من خلاصة هذين الرأيين، أن الثورات العربية ومنها الثورة اليمنية وفقاً للرأي الأول ستكون خطيرة على النظام العربي، ووفقاً للرأي الثاني ستكون مصدر قلق للقوى الكبرى، لاسيما إذا استطاعت هذه الثورات تبني فكر منتج وأعقبه نظام إنتاجي مميز مع بناء مرتكزات الدولة المدنية، فقد آن الأوان ونحن نعيش في الألفية الثالثة كي نؤسس نظاماً معتدلاً منتجاً يحظى باحترام الجميع، ويستطيع اليمن بقدرات أبنائه القضاء على الفساد وتأسيس نظام سياسي واقتصادي قادر على التفاعل مع الحداثة منطلقاً من أسس ثقافته التي إذا ما تفاعلت عناصرها في بيئتها المتنوعة استطاعت أن تؤثر في بناء دولة تكون مؤثرة في المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر لتشكل سياجاً منيعاً ضد الأطماع الأجنبية في المنطقة العربية وضد التحالفات الجارية ضد العرب، وهذا يتحقق مع تحقق حرية الإنسان وكرامته وتخلصه من مساعدات القوى الكبرى، كما أن هذه الثورات ستكون لها تأثيرات مهمة في السياسة الدولية سواء في سياسة الغرب أو الشرق. وبالتالي ستكون إرادة الشعوب هي التي تحكم طبيعة هذه السياسة وليس كما كانت النظم الحاكمة تربط مصالحها وبقاءها بعجلة سياسة القوى الكبرى. ومع هذا فإن الشعوب قالت كلمتها، نحن الذين نتحكم في مصيرنا، وعندئذ سيكون لهذه الثورات ومنها الثورة الشعبية اليمنية تأثير في مسار السياسات الدولية، ومن أجل أن يكون ذلك واقعاً حياً، ينبغي تأسيس دولة الإنتاج وتحقيق التواصل الخلاق بين الثورات العربية وجعل برنامجها واحداً وتكاملياً لإرجاع مكانة العرب بين شعوب العالم منتجين ومتسامحين، وهذه المهمة ملقاة على عاتق شباب الثورات الشعبية وليس على المعارضات التقليدية التي يظهر أنها غير قادرة على تقديم برنامج مختلف عن برامج الحكام، فالشباب هم القادرون على تحقيق حرية الإنسان وكرامته، وعندئذ يكون للثورة الشعبية اليمنية وغيرها شأن بارز في السياسة الدولية مؤثر وفاعل فيها ●

*أستاذ مساعد - قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد

مستقبل اليمن في ظل التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية

ما يجري اليوم في بعض الدول العربية من حراك اجتماعي وسياسي غير معهود يشكل ظاهرة طبيعية كان ينبغي إما أن تحصل في منتصف الثمانينات من القرن الماضي في مرحلة موجة الانتقال الديمقراطي العالمي من الأنظمة الدكتاتورية والعسكرية إلى الأنظمة الديمقراطية والبرلمانية التي اجتاحت كثيراً من بلدان العالم «تحت تأثير ديناميكية تطور اتجاهات العولمة التي أفضت إلى ضرورة الشراكة العالمية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومواجهة التحديات والمشكلات العالمية» كنتيجة موضوعية للثورة العلمية التكنولوجية التي شملت كافة ميادين الحياة العملية، ولم تؤد فقط إلى تعزيز الصلات والترابط المتبادل بين كافة بلدان العالم، بل جعلت العالم يسير نحو تشكيل كيان موحد ومتكامل، أو في بداية التسعينات مباشرة بعد بداية انتهاء حقبة الحرب الباردة التي حددت معالم النظام العالمي الديمقراطي الجديد والذي تسود فيه حقوق الإنسان على سيادة الدول.

د. قاسم شاكر الفلاحي *

جاءت هذه التحولات في المنطقة العربية، لأسباب خارجية وداخلية، متأخرة وبصورة مفاجئة، لأن الكثيرين كانوا لا يدركون قدرات هذه الشعوب في وقت كانت فيه المعارضة غائبة وإن وجدت فهي شبيهة إلى حد كبير بالأنظمة الحاكمة نفسها وتسعى فقط إلى الوصول إلى السلطة من دون أن يكون لها برنامج إصلاح أو تغيير ديمقراطي محدد. ولا تعتبر بأي شكل من الأشكال هذه الثورات الديمقراطية مؤامرة خارجية، كما يحب أحياناً أن يسميها البعض بوعي أو من دون إدراك لحقائق الأمور وطبيعة الأوضاع في هذه البلدان، بل هي ثورات شعبية ضد الظلم والفساد والاستبداد ومن أجل الديمقراطية والتنمية والمواطنة المتساوية،فالأوضاع السياسية في كافة البلدان العربية تقريباً متشابهة وإلى حد كبير، وما يجمع بينها إلى جوانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافيا والتاريخ هو وجود أنظمة حكم غير ديمقراطية ملكية أو جمهوريات ملكية غير دستورية أو بدساتير لا تمثل إرادة شعوبها، وتعتمد في وجودها على الدعم الخارجي من دول حرصت وتحرص دائماً على الحفاظ على الاستقرار في هذه المنطقة الاستراتيجية ذات الأهمية الخاصة لمصالحها «الحيوية» على وجه التحديد أو المصالح العالمية بشكل عام. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال تدرك تماماً ضرورة ترشيد أنظمة الحكم التي أصبحت تفقد شرعيتها يوماً بعد يوم ولا تتجاوب مع طبيعة التطور الديمقراطي العالمي، وسعت نحو هذا الاتجاه، ولكن مع محاولة الإبقاء على النخب الحاكمة نفسها الموالية لها خشية من وصول نخب سياسية جديدة إلى السلطة من الممكن أن تضر بمصالحها، وقد تهدد اتفاق التعاون وخاصة في ما يتعلق بمجال مكافحة الإرهاب الذي تم إنشاؤه بمشاركتها وتقوض الاستقرار الهش أصلاً. لكن هذه الطموحات والمساعي لم تكلل بالنجاح حيث فقد العديد من هذه الأنظمة إمكانية البقاء ولم تعد عملية الإصلاحات مجدية. وعجز هذه الأنظمة عن إجراء أي إصلاحات ملموسة زاد الأمر تعقيداً، مما هدد ويهدد الاستقرار في المنطقة العربية والعالم وأصبحت مسألة التغيير وليس الإصلاح لعدد من الأنظمة ضرورة لا تقبل التأجيل. وهذا ما يفسر استحسان ودعم الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية للحراك الديمقراطي في المنطقة مع عدم تغيير موقفها في ما يتعلق بأن عملية التغيير الديمقراطي مسألة ضرورية وملحة شريطة ألا تعرض مصالحها والمصالح الدولية

للخطر، ومعطيات تطور الأوضاع في اليمن تضع مسألة تغيير النظام ضرورة ملحة وعاجلة في وقت أصبح فيه النظام الحالي غير قادر على ضبط الأمور، أو تقديم حلول سياسية ملائمة للخروج من الأزمة المتفاقمة. فموعد التغيير في اليمن قد حان وعلى رئيس الدولة أن يستجيب لمطالب الشعب اليمني بتسليم السلطة، وينبغي أن يخرج هذا التسليم اليمن من حالة الاحتقان السياسي ويجنبه مزيداً من التضحيات والأزمات، وأن يؤدي إلى الاستقرار والتنمية وليس إلى الفوضى والمستقبل المجهول.

ويمكن التأكيد على أن التغيير في اليمن قادم لا محالة، والمسألة هي مسألة وقت، وما يعيق البداية للانتقال إلى مرحلة جديدة هو غياب آلية تسليم السلطة وعدم وضوح أهداف أو اتجاهات التغيير المستقبلية لأن المهمة الرئيسية لاتتوقف على إسقاط النظام فقط. فعدم بلورة ووضوح أهداف التغيير ما بعد تسليم السلطة غير بناء ويتيح كثيراً من التساؤلات على المستويين الداخلي والخارجي نظراً لأن الوضع السياسي في اليمن يتميز ببعض الخصوصيات مقارنة بدول عربية أخرى، وهذا ما يعطي مبرراً للحزب الحاكم في التشبث بالسلطة ومحاولة إقناع المهتمين بالاستقرار في اليمن بأن التسليم للسلطة لن يأتي إلا بما هو أسوأ. وللخروج من هذه الأزمة نرى ما يلي:

❖ تشكيل مجلس وطني مؤقت من تسعة أشخاص منهم أربعة يمثلون ثورة الشباب واثنان من حزب المؤتمر واثنان من اللقاء المشترك وشخص واحد مستقل لا ينتمي إلى أي حزب من الأحزاب يتفق الجميع على إدراجه ضمن قائمة المجلس، ويقوم هذا المجلس بالإشراف على تسليم السلطة إلى نائب الرئيس أو رئيس مجلس الحكومة المقالة الذي يقوم بدوره بالتنسيق مع هذا المجلس ليقوم بتشكيل حكومة تكنوقراط مؤقتة يفضل أن يكون أعضاؤها لاينتمون بتاتاً إلى أي حزب من الأحزاب ومن ذوي الكفاءات والنزاهة تقوم بتصريف الأعمال وبصياغة مشروع دستور جديد يجسد إرادة الشعب اليمني، ويتضمن المصالح العامة للشعب اليمني المتمثلة في حقوق الإنسان والوحدة الوطنية والديمقراطية، ويجب أن يشارك في صياغة مشروع الدستور الجديد خبراء وعلماء في القانون وأن يستفتى الشعب عليه قبل إقراره.

واستمر الضغط الشعبي على صالح الذي بدا أنه يخسر عناصر قوته بالتدريج، «استقالات من الحزب والحكومة والبرلمان والبعثات الدبلوماسية، وتخلي قبائل حليفة عنه، وإعلانها الولاء للثورة في زيارات متتالية لميدان التغيير» ما جعله في موقف دفاعي إلى درجة تردد أنباء واسعة داخل اليمن وخارجه في الثالث والعشرين من مارس الماضي أنه تم الاتفاق على مرحلة انتقالية بنقل الصلاحيات إلى نائب الرئيس ومنه إلى مجلس رئاسي، وأن صالح سيسلم السلطة خلال ساعات.

وليست عوامل الصدام والانقسام التي يمكن ملاحظتها في الحالة اليمنية ببعيدة عن الجيش والقوات المسلحة نفسها التي يعتبر الرئيس صالح قائدها الأعلى. فلم يهدأ الوضع السياسي في اليمن منذ توحيد البلاد في مطلع التسعينات، حيث شهدت البلاد حرباً أهلية بين الشمال والجنوب في أواسط التسعينات، ومواجهات عسكرية مع قوى سلفية جهادية، أضف إلى ذلك حروب صعدة. وهذه كلها كان لها انعكاسات على المشهد السياسي في البلاد، حيث تولدت صراعات كان من أبرزها الخلاف المتنامي بين الرجل الأقوى في الجيش علي محسن الأحمر والرئيس علي صالح، فرغم أن محسن كان داعماً رئيسياً لصالح طوال الفترات السابقة، إلا أن ملامح القطيعة والصراع أصبحت واضحة بينهما خلال العقد الأخير، فقد ظهرت منذ سنوات مخططات توريث الحكم لأحمد ابن الرئيس واستفراد صالح وأبنائه بمفاصل السلطة، الأمر الذي جعل علي محسن يقف ضده، لذا عمل صالح وابنه أحمد على كسر شوكة الفرقة المدرعة الأولى عبر إنهاكها في حروب صعدة «غير الملزمة».

اعتماد صالح على الأقارب في الجيش والأجهزة الأمنية لم يكن عامل استقرار له

إضافة إلى أنه حين أيّد عدد كبير من ضباط الجيش ثورة الشباب وساندوا مطالبهم أمام السلطة وأعلنوا حمايتهم للمحتجين في العشرين من مارس؛ أتت ردة فعل مباشرة من النظام عبر خطاب وزير الدفاع محمد ناصر علي في ٢١ مارس، الذي أعلن فيه أن الجيش سيساند الرئيس صالح ضد «أي انقلاب على الديمقراطية». لكن هناك شكوكاً في مدى تأثير هذا البيان من وزير الدفاع في خيارات الجيش باعتبار أن الشخصيات النافذة والقوية في الجيش هي التي أعلنت انضمامها إلى الثوار.

ويعتبر الجيش اليمني ثاني أكبر قوة عسكرية في الجزيرة العربية بعد المملكة العربية السعودية، ويبلغ عدد المنتسبين المحترفين في الجيش حوالي ٨٩٥٠٠ ألف جندي وضابط، يتوزعون على النحو التالي: سلاح البر ٦٦٠٠٠، البحرية ٧٠٠٠، والقوات الجوية ٥٠٠٠، الحرس الجمهوري والقوات الخاصة ١١٥٠٠ جندي. وفي سبتمبر ٢٠٠٧، أعلنت الحكومة عن إعادة الخدمة العسكرية الإلزامية. وتمثل ميزانية الجيش في اليمن نحو ٤٠ في المائة من الميزانية الحكومية العامة، وهي نسبة كبيرة جداً على المستوى العالمي. كما توجد في اليمن قوات شبه عسكرية يبلغ عددها حوالي ٧١٠٠٠ جندي، منهم ٥٠ ألف جندي في الأمن المركزي.

وتبرز في حالة اليمن ظاهرة تعيين قيادات عسكرية وأمنية على أساس عائلي لضمان الولاء الشخصي للرئيس، وأبرز هذه القيادات أحمد علي عبدالله صالح «ابن الرئيس»، وهو قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وخالد علي عبدالله صالح «ابن الرئيس» وقائد القوات الجبلية المدرعة، ويحيى محمد عبدالله صالح «ابن أخ الرئيس» رئيس أركان الأمن المركزي، وطارق محمد عبدالله صالح «ابن أخ الرئيس» قائد الحرس الخاص، وعمار محمد عبدالله صالح الأحمر «ابن أخ الرئيس» مسؤول جهاز الأمن القومي. ومحمد صالح عبدالله الأحمر «أخ غير شقيق للرئيس» قائد القوات الجوية. لقد جرت محاولة فريدة في اليمن لضمان ولاء الجيش عبر العصبية العائلية مباشرة. ومن خلال الخريطة السياسية التي ارتسمت في الجيش بعد انضمام قيادات بارزة فيه إلى الثورة يبدو أن هذه العصبيات لم تضمن إلا ولاء الموالين للنظام أصلاً.

ويتبين اليوم أن اعتماد صالح على الأقارب في الجيش والأجهزة الأمنية لم يكن بالضرورة عامل ثبات واستقرار له، فأخطرُ تهديد له يأتيه اليوم من اللواء علي محسن الأحمر، الذي وصفته وثيقة دبلوماسية أمريكية في عام ٢٠٠٥ سربها موقع «ويكيليكس» بأنه الرجل الأقوى في البلاد بعد صالح، وكان سبب ذلك الصراع الرئيسي هو التوريث كما ذكرنا.

ويجري التمهيد لخطة التوريث منذ ما يقارب العشر سنوات. وفي سبيل ذلك تمت تقوية الحرس الجمهوري الذي يترأسه أحمد، فقد تخصصت هذه القوة في مكافحة الإرهاب باليمن، واستأثرت بغالبية المساعدات المالية الأمريكية، التي نمت من ٥ ملايين دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ١٥٥ مليون دولار في عام ٢٠١٠. فيما اقترحت وزارة الدفاع الأمريكية في ٢٠١٠ تقديم دعم بـ ١,٢ مليار دولار تنفق على مدى خمس سنوات لدعم جهود ما يسمى «مكافحة الإرهاب». وقد تم العمل على تقديم تدريبات أمريكية لها في كنف السرية نتيجة للسخط الذي أثاره النشاط الأمريكي العسكري في المنطقة، مثل الهجمات الأمريكية الجوية التي ضربت مناطق داخل اليمن في ديسمبر ٢٠٠٩. كما تتبنى قبائل وقيادات عسكرية موقفاً سلبياً من قوة وحدات الحرس الجمهوري لأنها استُخدمتْ لصالح نفوذ ابن الرئيس وأضعفت نفوذهم.

ورغم التدريبات الأمريكية ومستوى الإنفاق المرتفع إلا أن بوادر ضعف الجيش اليمني أخذت تتبدى، ويتضح ذلك في حروب صعدة التي أنهكت الجيش «والتي تم اتهام ابن الرئيس أحمد بأنه السبب في إطالتها بغرض إضعاف الجيش»، وعدم القدرة على حل النزاعات في مناطق اضطراب قبلية، بالإضافة إلى تنامي وجود تنظيم القاعدة في اليمن في السنوات الأخيرة، حيث وصل الأمر إلى ظهور علني لهذا التنظيم في بعض المحافل في اليمن. وقد استخدمت هذه الصراعات لضمان الدعم الأمريكي لعلي عبدالله صالح خوفاً من البديل وهو سلفي جهادي في بعض المناطق، كما بدا للعيان في حينه.

وكانت معسكرات قد استسلمت بكاملها في حروب صعدة في مران ورازح وحرف سفيان، وسلمت كل ما فيها من أسلحة وعتاد لجماعة الحوثي، وسبب ذلك كما يقول مئات من الجنود الأسرى لدى الجماعة هو انقطاع المؤن عنهم أسابيع من دون مبرر. كما اتهم جنود آخرون سلاح الطيران الذي يقوده الأخ غير الشقيق للرئيس اليمني بقصفهم أحياناً أو عدم فك الحصار عنهم في أكثر من مناسبة في حرب صعدة الأخيرة.

الوضع السياسي في اليمن يتميز ببعض الخصوصيات مقارنة بدول عربية أخرى

إضافة إلى ذلك، كان صالح قد تدخل في هيكلية الجيش في السنوات الأخيرة، فبعد أن عين ابنه أحمد في قيادة الحرس الجمهوري بعد إزاحة أخيه غير الشقيق علي صالح الأحمر، أجرى صالح «غربلة» في قيادات الجيش تمهيداً لتوريث ابنه، فأبعد قيادات من المقربين من علي محسن الأحمر، وعيّن آخرين مقربين من ابنه أحمد، كما أنشأ صالح فرقة المشاة الجبلية المدرعة لتنافس الفرقة المدرعة الأولى التي يقودها علي محسن الأحمر.

ويبدو أن الخلاف بين الرئيس صالح وعلي محسن كان قد وصل إلى درجة بالغة الخطورة، فقد كشفت وثائق «ويكيليكس» أن السلطات اليمنية في حرب صعدة السادسة قدمت معلومات مضللة لسلاح الجو السعودي كاد على أثرها أن يقصف مقراً يوجد فيه اللواء علي محسن الأحمر، ما أكد أن صنعاء ترغب في التخلص منه.

وأبرزت الثورة حالة الشقاق في الجيش متمثلةً في مناوشات في حضرموت مؤخراً بين قطاع من الجيش موالٍ لعلي بن محسن وقطاع من الحرس الجمهوري الموالي للرئيس. وينذر تصلب الرئيس والطبقة السياسية المحيطة وتكتل المعارضة في المقابل بصدامات وانقسامات تحدث على مستوى واسع في البلد، إذا لم يستنتج الرئيس ضرورة الاستقالة أمام التحرك الشعبي السلمي، حيث إن الرئيس هو الذي يقرر النقل السلمي للسلطة أو قيادة البلد إلى مغامرة عنيفة قبْل الرحيل.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك خطر القبائل المسلحة، فالوضع الملتهب مؤخراً في اليمن شجعها على التدخل، كما حدث مؤخراً في ٢٣ مارس، حيث طردت قبائل محافظة الجوف قوات من الحرس الجمهوري في المحافظة بعد معركة قصيرة بين الطرفين، وكان

يعتبر الجيش اليمني ثاني أكبر قوة عسكرية في الجزيرة العربية بعد السعودية

ذلك رداً من القبائل على مشاهد القتل المروعة التي تعرض إليها المعتصمون. كما حصل مؤخراً تصعيد خطير يتمثل في سيطرة مسلحين على مدينة جعار ومناطقَ أخرى في محافظة أبين جنوب البلاد، وما زال الثوار وطابع ثورتهم عوامل التهدئة الرئيسية في البلد.

ويتخوف بعض شباب الثورة من أن انحياز علي محسن لها سوف يمس بمدنيتها ويؤدي إلى اختطافها من العسكريين، هذا عدا عن كون محسن أحد رموز المرحلة السابقة. لكن حالة اليمن التي لايطرح فيها الشباب نظاماً ليحل محل نظام بقوة الثورة كما في روسيا البلشفية أو الثورة الإيرانية، ويصعب توقع انحياز الجيش بكامله لهم بسبب العصبيات العائلية التي تربط بعض قياداته بالرئيس، فإن الحل الوحيد لحماية الثورة من عنف الجيش والأجهزة الموالية هو انضمام جزء من الجيش. ومن انضم وأعلن ولاءه للثورة هو فعلاً جزء كبير من الجيش. والمطلوب هو تغلغل قيم الثورة الديمقراطية في صفوفه، والتفاهم مع قيادته على قواعد التعاون.

وهنالك مخاوف أخرى بالنسبة إلى طبيعة تحرك الجيش بعد انقسامه تجاه التحديات الماثلة في الساحة اليمنية. وهي خطر الانفصال في الجنوب، وتنظيم القاعدة المسلح، والتمرد في صعدة. ولا تزال المعارك بين الجيش والحوثيين تتجدد حتى اللحظة. بالإضافة إلى المناوشات بين القطاعات المسلحة التي تتخذ وضعاً كمونياً الآن، إلى الاحتجاجات القبلية المسلحة. ويبدو لنا أن هذه الصراعات مؤجلة إلى ما بعد رحيل علي صالح، إلا إذا افتعل نظامه بعضها. أما بعد الرحيل فإن هذه الصراعات سترتبط بالتفاهمات التي سيتم الاتفاق عليها في المرحلة الانتقالية. ولا نبالغ في القول إن حلها سوف يشكل أول التحديات وأهمها أمام النظام الجديد، لأن التفاهم بشأنها هو شرط الاستقرار الذي سيساعد على التحول.

ولم يقدم ائتلاف شباب الثورة رؤية واضحة لما يفترض أن تكون عليه الأمور إلى جانب مطلبهم الأساس وهو رحيل صالح، كما أن تعدد الولاءات والانتماءات والقوى في بلد يفتقر إلى التنظيم هو أمر يرشح لأن يكون التغيير المرتقب محفوفاً بالمخاطر. لكن البُشرى تكمن في ردة فعل الشباب الثوري الواعية والمدنية تجاه الاستفزازات، وهم في بلد يملك شعبه الذي يعد ٢٤ مليون نسمة، ٦٠ مليون قطعة سلاح. ولدى الجيش القدرة، حتى بعد انقسامه، على لعب دور واعٍ في التعامل مع قضايا مركبة ومتنوعة في البلد. لذا من الضروري تنسيق خطوات كل من الشباب والجيش حتى تتشكل القوةُ والنهج القادران عل نقل الثورة اليمنية إلى بر الأمان ●

*أستاذ مساعد في الجغرافيا الاقتصادية والموارد البشرية- رئيس قسم الدراسات الجغرافية - الجامعة المستنصرية - بغداد

الصعود إلى أسفل:
«القاعدة» تسير إلى حتفها؟

تدور منذ أسابيع عدة مواجهات بين تنظيم «القاعدة» والقوات الحكومية اليمنية، ومعها تزداد المخاوف من اتساع هذه المواجهات لتصل إلى مدينة عدن التي تعد أهم ثاني مدينة يمنية، فقد حذر ابن شقيق الرئيس اليمني يحيى محمد عبدالله صالح الذي يشغل منصب رئيس أركان قوات الأمن المركزي من سعي تنظيم القاعدة للاستيلاء على مدينة عدن بعد سيطرته على محافظتي أبين ولحج، واعتبر في حوار مع أربع صحف ألمانية بينها مجلة «دير شبيغل» أن الانقسام في الجيش قد يحقق أهداف «القاعدة»، فيما اتهم الجيش اليمني المؤيد للثورة نظام الرئيس علي عبدالله صالح بالوقوف وراء تمدد «القاعدة» في المحافظات الجنوبية لتخويف العالم من أن انتهاءه سيكون بمثابة انتصار للقاعدة في اليمن.

عبدالغني الماوري *

لا شك في أن الفراغ السياسي الذي يشهده اليمن، وانقسام المؤسسة العسكرية بين مؤيد لخيار التغيير، ومؤيد لنظام الرئيس علي عبدالله صالح الذي يبدو أنه غير قادر على الإمساك بزمام الأمور، يعطيان «القاعدة» هامشاً أكبر للحركة والمناورة، وهو الأمر الذي قد يصيب الجهود الأمريكية لمحاربة الإرهاب بنكسة كبيرة. وقد كشفت التصريحات التي أدلى بها رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الأدميرال مايك مولن في مؤتمر صحفي عقد لإعلان تقرير مؤشر الدول الفاشلة لهذا العام نهاية يونيو الماضي عن حجم القلق الذي يسيطر على الإدارة الأمريكية من إمكانية أن تقوم «القاعدة» باستغلال تدهور الأوضاع السياسية والأمنية وتقوية نفوذها في بلد صعب المراس، إذ اعتبر مولن أن اليمن أصبح مركز جذب لتنظيم القاعدة، وأن خطورة المجموعة المتماسكة في اليمن تكمن في استفادتها القصوى من الفوضى. كما أن وزير الدفاع الألماني توماس دي ميزير هو الآخر عبّر عن قلقه من أن يصبح اليمن في قبضة «القاعدة»، فقال في تصريحات لصحيفة «هامبورغر آبندبلات» الألمانية في ٨ يوليو الماضي إن اليمن «في خطر كبير لأن يصبح دولة واهنة ويعطي مساحة أكبر لتنظيم القاعدة».

وبالنسبة لكثيرين تبدو تصريحات مولن ودي ميزير هي الحقيقة، الفوضى هي ما تحتاج إليه «القاعدة» للتمدد واكتساب مزيد من النفوذ. جيل أندرياني وهو أستاذ في جامعة باريس الثالثة والمدير السابق لمركز التحليل في وزارة الخارجية الفرنسية يدافع عن هذه الحقيقة المزعومة، فيرى أن موجة الاحتجاجات التي تخيم على اليمن تقدم مجالات جديدة لمقاتلي تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب الذين باتوا يسيطرون على مدن وعلى قطاعات بكاملها من دون أدنى شك.

هل الفوضى في مصلحة «القاعدة»؟

نظرياً نعم. لا يوجد أفضل من الظروف الحالية، ليقوم تنظيم«القاعدة» بتوسيع نفوذه في اليمن، لكن من يعرف اليمن والطريقة التي يفكر فيها اليمنيون يدرك أن الفوضى ليست خياراً جيداً بالنسبة لتنظيم عقائدي أصولي إرهابي مثل تنظيم القاعدة؛ فعندما يتعلق الأمر بفرض السيطرة على مجتمع قبلي مسلح، معروفٌ عنه الدفاع عن مصالحه بكل شراسة ممكنة، يصبح من يحاول فعل ذلك كمن يقامر بحياته.

الفراغ السياسي الذي يشهده اليمن وانقسام المؤسسة العسكرية سيعطيان «القاعدة» هامشاً أكبر للحركة والمناورة

ولا بأس في توضيح بعض الحقائق التي تفسّر كيف ظل تنظيم القاعدة قوياً بعض الشيء في اليمن، حيث يمكن القول إن تنظيم القاعدة أفاد من حالة الشك العميقة بين الدولة والقبيلة، فقد عمل النظام اليمني على إبقاء «القاعدة» ورقة للمساومة، وهذا جعله لايخوض الحرب ضدها للنهاية. ومع ذلك، حقق الرئيس اليمني من خلال هذه السياسة العديد من الأهداف المهمة، فبالإضافة إلى الحصول على مساعدات مالية كبيرة تحت حجة مواجهة الإرهاب، استطاع الرئيس اليمني اكتساب شرعية سياسية من حربه على الإرهاب أدت إلى تكريس وجوده في الحكم، فأصبح بالنسبة لدول كثيرة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية الرجل القوي الذي يحارب الإرهاب، والذي يجب المحافظة عليه، وهذا يفسّر الموقف الأمريكي المتردد من الثورة اليمنية التي تطالب بإسقاط نظام صالح. على الصعيد الداخلي أتاحت ورقة «القاعدة» للرئيس اليمني استخدام القوة في الداخل اليمني ضد خصومه لتمهيد الطريق أمام توريث الحكم لنجله الأكبر الذي يشغل منصب قائد الحرس الجمهوري والذي يحظى بثقة الأمريكيين الذين يقودون التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب من دون أن يتعرض إلى مساءلة من المجتمع الدولي.

> أتاحت ورقة «القاعدة» للرئيس اليمني استخدام القوة في الداخل اليمني ضد خصومه

لكن هذه السياسة المراوغة التي انتهجها النظام إزاء تنظيم القاعدة سرعان ما استهوت بعض القبائل التي قامت بإيواء عناصر من تنظيم القاعدة بغرض ابتزاز الحكومة لتحقيق مصالح خاصة بها، غير أن صعود «القاعدة» على هذا النحو يخيف أول ما يخيف القبيلة التي لن تقبل بوجود قوة عسكرية غير نظامية خارج إطارها مهما كانت الذرائع، وبالتالي ستكون القبيلة في مرحلة ما بعد سقوط النظام وتأسيس الدولة الجديدة أحد الأسلحة الفعالة لمحاصرة «القاعدة» وضرب نفوذها المصطنع. ولحسن الحظ سيلقى تنظيم القاعدة المصير نفسه في حال دخول البلاد أتون فوضى عارمة، إذ إن لا أحد سيقف بجواره، وسيضطر لمحاربة الجميع وهو أمر فوق طاقته.

المواجهة المفتوحة

كثيراً ما يرتكب تنظيم القاعدة أخطاء، وكثيراً ما يدفع ثمنها. ففي اليمن ساهم ضعف السلطة المركزية، وتراجع مستوى الثقة بين النظام والقبيلة والمجتمع بشكل عام في الإفلات من العقاب، لكن العمليات الأخيرة التي يقوم بها مقاتلون من تنظيم القاعدة وجماعات مسلحة متشددة متحالفة معه للسيطرة على مدن ومنشآت حكومية في الجنوب، قد تكون الخطأ الفادح الذي ربما يكلف «القاعدة» فوق ما كانت تتصور.

والحال، يجب عدم التسرع والحكم على سير المعارك التي يبدو أن تنظيم القاعدة يحقق فيها بعض المكاسب، فالحرب الحقيقية لم تبدأ بعد. فالظهور الأخير لتنظيم القاعدة الذي يتميز بالشراسة والخطورة في آن، وضع اليمنيين ومَنْ لهم مصلحة في محاربته في خندق واحد، وهذا هو السيناريو الذي يخشاه التنظيم .

وفي هذا السياق، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية وكثيراً من دول العالم لن تتأخر في دعم اليمن في الحرب على القاعدة بكل الوسائل والإمكانات. فتبعات انهيار الدولة في اليمن بالنسبة إلى الولايات المتحدة والمجتمع الدولي مهمة لأن هناك اهتماماً مباشراً بمكافحة الإرهاب في اليمن، إذ يشكّل تنظيم «القاعدة» في شبه جزيرة العرب تهديداً مباشراً للمصالح القومية للولايات المتحدة، وهي معروفة الآن بوصفها أخطر تهديد من بين كافة فروع تنظيم القاعدة في المنطقة وفقاً لكريستوفر بوتشيك المتخصص في شؤون اليمن .

ولعل من المناسب الإشارة إلى التحركات الأمريكية التي تستهدف قيادات تنظيم القاعدة الموجودة في اليمن، فقد كشف مسؤولون أمريكيون عن استعداد وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الـ«CIA» لبدء العمل ببرنامج سري، لتصفية قيادات تنظيم القاعدة في اليمن، وذلك باستخدام طائرات من دون طيار، ووفقاً لصحيفة «وول ستريت جورنال» فإن الخطط الأمريكية الجديدة ستعمل بموجب بنود قانونية مختلفة، تعطي الإدارة الأمريكية حرية أكثر في تنفيذ الضربات، ومن دون موافقة من الرئيس اليمني، كما يضفي البرنامج مزيداً من السرية على العمليات الأمريكية.

والأرجح أن هذه الخطط حقيقية، وعلى الرغم من أنها مغامرة غير محسوبة النتائج، لكنها لن تجد معارضة شرسة في حال انزلق اليمن إلى الفوضى.

والحال أن نجاح الثورة في تحقيق أهدافها سيضع «القاعدة» في حجمها الحقيقي، ويجعلها هدفاً لحرب جدية، فالجيش اليمني سيخوض هذه الحرب وهو موحد كما لم يكن من قبل، مدعوماً من الشعب الذي يرغب في بناء دولة حديثة تقوم على مبادئ الديمقراطية والحريات وسيادة القانون. وفي كل الأحوال، سواء نجحت الثورة أو الفوضى لا يمكن الحديث عن مستقبل تنظيم القاعدة بمعزل عن الثقافة الشعبية التي تقاوم الأجنبي مهما كانت نواياه وشعاراته، وعندئذٍ قد يكون فات الأوان على من ينتمي إلى هذا التنظيم أن يفهم لماذا كان اليمن معضلة للأجانب باستمرار؟ ●

*صحفي وكاتب يمني

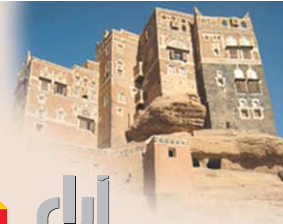

البعد الاقتصادي وعلاقته بالثورة الشعبية في اليمن

على الرغم من أن البعد الاقتصادي ليس السبب الوحيد لقيام الثورة الشعبية في اليمن، إلا أنه وبتحليل سريع للأسباب والمبررات التي تقف وراء قيام الثورة يلاحظ مدى العلاقة الوثيقة بينها وبين الأوضاع الاقتصادية المتردية والصعبة التي يعيشها السكان في اليمن، والتي كانت واضحة للعيان ومعترفاً بها من قبل النظام الحاكم في الوثائق التنموية والاستراتيجية والبرامج السياسية والانتخابية.

منصور علي البشيري *

كان إصلاح الأوضاع الاقتصادية وحل التحديات التنموية آخر اهتمامات الحاكم الذي كان الهم الأكبر له هو الحفاظ على الكرسي والسعي لتوريثه، وبالتالي شيوع سياسات شراء الولاءات والتغاضي عن الفساد وما يحمله من خطورة سياسية واقتصادية واجتماعية وقيمية على المجتمع، بل وصل الأمر إلى مساهمته الفعلية والعملية في انتشار الفساد في المجتمع في أوقات كثيرة من خلال منحه الكثير من الامتيازات الاقتصادية والتجارية والمناقصات الحكومية للمقربين من الطبقة الحاكمة والموالية للحكم.

إن الممارسات السياسية الخاطئة القائمة على أساس تطويل فترة بقاء الحاكم وضمان توريثه للحكم أسهمت وبصورة كبيرة في ظهور تحديات اقتصادية كبيرة في اليمن، أبرزها ارتفاع معدلات الفقر لتسجل رقماً قياسياً على مستوى الوطن العربي والدول النامية وبما يقارب نصف السكان، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة وخصوصاً بين الشباب ٥٣ في المائة وسوء الأوضاع الاقتصادية في الريف وتحول الفجوة بين الأغنياء والفقراء إلى هوة سحيقة تطال كل مناحي الحياة.

وعموماً فقد اتسم الوضع الاقتصادي العام في اليمن قبيل قيام الثورة الشبابية الشعبية مطلع شهر فبراير ٢٠١١م بانخفاض معدل النمو الاقتصادي الحقيقي مقارنة بالاحتياجات التنموية على مستوى الفرد وتحسن مستوى الدخل أو على مستوى البلد وما تتطلبه العملية التنموية من موارد وإمكانات لازمة لتحقيق أهداف التنمية، إلى جانب محدودية إسهام القطاع الخاص في العملية الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الاستقرار المالي والاستدامة المالية، حيث تراجعت الأهمية النسبية للإيرادات العامة من٣٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦ إلى ٢٢,٩ في المائة عام ٢٠٠٩، إلى جانب اعتمادها على مصادر إيرادية غير مستقرة وغير آمنة تتمثل في الإيرادات النفطية بصفة خاصة وبنسبة تصل إلى ٦٢,٢ في المائة عام ٢٠١٠م، كما تبين تقارير الموازنة العامة غلبة النفقات الجارية «نفقات حتمية» على حساب النفقات الرأسمالية والاستثمارية التي يعول عليها في تعزيز طاقات النمو الاقتصادي الكلي. كما شهدت السنوات الماضية تراجعاً كبيراً في قيمة العملة اليمنية مقابل العملات الأجنبية، إلى جانب ارتفاع معدل التضخم السنوي وبصورة مستمرة، الأمر

الممارسات السياسية الخاطئة أسهمت بصورة كبيرة بظهور تحديات اقتصادية كبيرة في اليمن

الوضع الاقتصادي الحالي في اليمن هو الأسوأ منذ قيام الجمهورية اليمنية

الذي أسهم في تراجع المستوى المعيشي للسكان.

ومع تعدد الأسباب التي تقف وراء الثورة الشبابية الشعبية في اليمن وارتباطها بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن اليمني، إلا أنه يمكن القول إن الأسباب الاقتصادية مثلت حافزاً مهماً للثوار خصوصاً أن الثورات الشعبية العربية سواءً في تونس أو مصر أو اليمن أو غيرها من البلدان بدأت بصورة مطلبية من قبل الشباب تركزت في المقام الأول على توفير وظائف للعاطلين ومحاربة الفساد الاقتصادي والإداري ورفض سياسة المحاباة والمجاملات في عملية التوظيف وتوزيع ثمار التنمية. وبصورة عامة يمكن القول إن الأسباب الاقتصادية للثورة في اليمن تركزت في:

١- تزايد مؤشرات الفقر وتفشي ظاهرة البطالة في اليمن لتمثل النسب الأعلى بين الدول العربية، وبروز ظاهرة الفقر الشديد في المناطق الريفية، وبنسبة ٨٤ في المائة من إجمالي الفقراء، وهذا يعطي دلالة واضحة على حدة هذه المشكلات، كما يعبر هذا المؤشر عن تزايد نسبة الإحباط في أوساط فئة واسعة من السكان.

٢- سوء توزيع الدخل في المجتمع والذي يرتبط وبصورة مباشرة بظاهرة الفقر في المجتمع، حيث إن ٨٠ في المائة من السكان لا يحصلون إلا على ٣٣ في المائة من الدخل، فيما يحصل الـ ٢٠ في المائة الأغنى في المجتمع على حوالي ٦٧ في المائة من إجمالي الدخل في اليمن، الأمر الذي أسهم في تعزيز عوامل الإحباط لدى الفئات الفقيرة في المجتمع ودفعها للخروج في الثورة الشعبية أملاً في استعادة حقوقها المنهوبة.

٣- ضعف وهشاشة الاستقرار الاقتصادي وبالذات المتعلق بالحفاظ على قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وضعف مستوى الأداء الرقابي الحكومي على الأسواق والأسعار، وشيوع ظاهرة ارتفاع الأسعار بشكل متواصل في اليمن في ظل جمود نسبي في هيكل الأجور والمرتبات وتواضعها، الأمر الذي ولّد الكثير من المعاناة للسكان ودفعهم إلى الخروج لتغيير واقعهم السيئ بمستقبل أفضل.

٤- تبني الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٩٥ وحتى بداية ٢٠١١ سياسات اقتصادية خاطئة ارتكزت على تطبيق آليات السوق، وهذه السياسات بطبيعتها تهدف إلى ضغط الإنفاق الكلي وخاصة الإنفاق الحكومي وسياسات تحرير الأسعار وسعر الصرف وخصخصة القطاع العام، وأثرت هذه السياسات وبصورة مباشرة في تدهور مستوى الخدمات الحكومية سنة بعد أخرى وتزايد معاناة المواطن الاقتصادية والصحية والاجتماعية، وبالتالي دفع نسبة كبيرة من الشعب إلى الخروج للشارع والانخراط بكيان الثورة الشعبية.

٥- التباين الحاد في المستوى التنموي بين المحافظات والذي يعود إلى فشل السياسات التنموية الحكومية في تحقيق توزيع عادل لثمار التنمية بين المحافظات، ويمكن ملاحظة ذلك من تركز للاستثمارات الحكومية في عدد من المحافظات.

٦- تفشي مظاهر الفساد في أركان ومفاصل الدولة المختلفة وما نتج عنها من ضياع موارد محتملة على الخزينة العامة أو تحميلها تكاليف باهظة، وضياع حقوق فئات كثيرة من المجتمع سواءً الحقوق السياسية

أو الحقوق الاقتصادية أو الحقوق الاجتماعية، وبالتالي دفع الكثير من فئات المجتمع إلى الخروج للشارع والمطالبة بالتغيير وإسقاط النظام بكافة رموزه الفاسدة.

٧- عدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية عن الوفاء بالاحتياجات المتنامية للسكان ومحدودية التجهيزات والموارد المالية المتاحة للقطاعين التعليمي والصحي، فضلاً عن ضعف البنية التحتية ومحدودية الخدمات الأساسية المقدمة للسكان، وبالذات في جانب الكهرباء والموارد المائية، الأمر الذي أوجد حافزاً لكثير من السكان للخروج أملاً في الوصول إلى خدمات أفضل.

٨- وجود نوع من التمييز في الوظيفة العامة، ومن أبرز مظاهر هذا التمييز الإقصاء للعناصر المنتمية إلى أحزاب المعارضة في جوانب الوظيفة العامة، إلى جانب التسلق السريع للسلم الوظيفي من قبل بعض الفئات المتنفذة في المجتمع، الأمر الذي ولّد نوعاً من الإحباط لدى الفئات المتضررة من هذا التمييز وخروجها إلى الشارع لتغيير النظام وحصولها على حقوقها.

من ناحية ثانية أسهم تعامل النظام الحاكم في اليمن مع الثورة الشعبية خلال الشهور الخمسة الماضية من عمر الثورة في تفاقم حدة تلك المشكلات والصعوبات والتحديات التي يعيشها المواطن اليمني، بل يمكن القول إن العديد من تلك التحديات قام النظام الحاكم بالدفع بها لتصل إلى قرابة الكارثة، من خلال قيامه بممارسة سياسات قمعية خاطئة لمواجهة الثوار تمثلت في تجنيد الميليشيا أو ما يسمى «البلاطجة» وإغداق الأموال عليهم من الخزينة العامة التي تعاني من صعوبات كثيرة، وقطع خدمات الكهرباء والمياه وقطع إمدادات الوقود عن المواطنين وتعطل الكثير من المرافق العامة وتعرض الحياة العامة للشلل.

كما أسهمت السياسات الخاطئة التي اتبعها النظام الحاكم خلال فترة الثورة الشعبية في تعطيل مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، من خلال تحويل الموارد العامة المخصصة للإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الجاري وإيقاف العمل في الاستثمارات العامة، فضلاً عن تخوف الكثير من المستثمرين في القطاع الخاص من الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة وقيامهم بإيقاف العمل باستثماراتهم.

وانطلاقاً مما سبق، ومن أجل إخراج اليمن من دائرة الأزمات الاقتصادية المتتالية ومن الوضع الاقتصادي المتردي إلى وضع اقتصادي أفضل تستغل فيه الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتتحقق أهداف التنمية الشاملة اللازمة لتحقيق الحياة الكريمة للفرد والمجتمع فإن المطلوب اليوم أن تكون هناك رؤية اقتصادية شاملة تنظر بعمق إلى التحديات الاقتصادية المتجذرة والمستجدة من ناحية، ومن ناحية أخرى تقتنص الفرص المتاحة للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، وهذه الرؤية لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم حشد كافة الموارد اللازمة وبالذات الكفاءات البشرية القادرة على إدارة الوضع الحالي المتأزم والخروج به إلى فضاءات رحبة.

كما ينبغي التأكيد على أن الأولويات الاقتصادية للرؤية الاقتصادية في المدى القصير والتي ترتكز على أساس منع الانهيار الاقتصادي الوشيك والعمل على إيجاد نوع من الاستقرار الاقتصادي الكلي والقطاعي، تختلف عن الأولويات الاقتصادية في المدين المتوسط والطويل والقائمة على أساس حشد الموارد والإمكانات والانطلاق في مضمار التنمية وبصورة تؤهل اليمن للخروج من أزماته وتحدياته التنموية والاقتصادية واللحاق بركب العالم المتطور وبما يضمن تمتع المواطن اليمني بحياة حرة وكريمة، ويمكن إبراز أهم الأولويات في المرحلة المقبلة من وجهة نظر الكاتب بالتالي:

شهدت السنوات الماضية تراجعاً كبيراً في قيمة العملة اليمنية مقابل العملات الأخرى

١- الأولويات في الأجل القصير:

❖ إيجاد استقرار اقتصادي كلي وقطاعي نسبي، مع العلم أن هذه المهمة ليست بالأمر السهل كون الوضع الاقتصادي الحالي في أسوأ وضع له منذ قيام الجمهورية اليمنية قبل عقدين من الزمن، نتيجة للسياسات الاقتصادية الخاطئة خلال السنوات الماضية والتي ازدادت سوءاً خلال شهور الثورة، ويتطلب الوصول إلى نوع من الاستقرار العمل على:

- المحافظة على قيمة العملة الوطنية من التدهور والتراجع، من خلال توفير عرض كاف من العملات الأجنبية لمواجهة الطلب المحلي وتطمين المستثمر والمواطن العادي، إلى جانب تعزيز إجراءات الرقابة على أسواق الصرف.
- توفير السلع الأساسية من المواد الغذائية والمشتقات النفطية وتجنب الوقوع في كارثة إنسانية، ويتطلب ذلك التنسيق والتعاون مع كافة قطاعات المجتمع، فضلاً عن ضرورة تدخل الدولة من خلال مؤسساتها العامة في عملية الاستيراد والنقل والتوزيع.
- العمل على استقرار الأسعار وضمان عدم وجود حالات تلاعب بالأسعار أو احتكار تسهم في زيادة معاناة المواطنين، والعمل على تعزيز إجراءات الرقابة على الأسواق بما لا يخل بقواعد السوق الحرة.

❖ تأمين الموقف الكلي للموازنة العامة للدولة وضمان عدم عجز الدولة عن أداء وظائفها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- ترشيد الإنفاق الحكومي الجاري وحصره في الإنفاق الضروري.
- العمل على استغلال كافة الموارد العامة المتاحة وتنمية الإيرادات العامة ومتابعة تحصيل الديون الحكومية لدى الجهات والأفراد.
- انتهاج سياسة ضريبية وجمركية شفافة تعزز ثقة المواطن وتسهم

في تعاونه مع أجهزة الدولة وبصورة تمكنها من تنمية الإيرادات العامة.

- مراجعة أداء وحدات ومؤسسات القطاع العام الإنتاجي والخدمي وفرض إجراءات رقابية شاملة على أدائها وبصورة تضمن مساهمة أكبر لهذه الوحدات في تمويل الموازنة العامة والحد من الهدر الذي كان سائداً من قبل.

٢- الأولويات في الأجلين المتوسط والطويل:

❖ تحسين المستوى المعيشي للسكان باعتبار الإنسان هدف التنمية ووسيلتها وغايتها الأساسية، ولا يمكن تحقيق أي تنمية ما لم يكن يتمتع المواطن بمستوى معيشي لائق يضمن له حياة كريمة، ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال:

- زيادة الحد الأدنى للأجور وإيجاد تشريع ينظم هذه العملية ويضمن المراجعة الدائمة للحد الأدنى للأجور على ضوء المعطيات والظروف الاقتصادية المتغيرة.

- توسيع شبكة الأمان الاجتماعي ورفع مخصصاتها المالية وصولاً إلى مستويات الحد الأدنى للأجور اللازم لتوفير الاحتياجات الأساسية والضرورية للمواطن.

- تخصيص نسبة أكبر من الموازنة العامة للدولة للإنفاق على كل من التعليم والصحة.

- التزام خطط أكثر استدامة من أجل إعادة إطلاق عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

❖ مجابهة مشكلة البطالة ومكافحة الفقر باعتبارهما من أهم وأخطر التحديات الاقتصادية والتنموية التي واجهت اليمن خلال العقود الماضية من خلال:

- تحفيز النمو الاقتصادي المستدام عن طريق تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية والمشغلة للعمالة الكثيفة مثل قطاعات الزراعة والصيد والصناعة التحويلية.

- التركيز على جوانب التنمية الريفية القائمة على أساس استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في الريف وتحويلها إلى فرص اقتصادية منتجة.

- إعادة النظر في السياسة التعليمية الراهنة والعمل على مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل والتوسع في التعليم الفني والمهني.

- تشجيع التمويل للمشاريع المتوسطة والصغيرة المشغلة للعمالة، ويمكن في هذا الجانب تشجيع البنوك على تقديم التمويل بضمانات حكومية، وقيام الحكومة بتخصيص ٢٠ في المائة من عائدات النفط لصالح مشاريع تشغيل الشباب.

- دعم فرص التشغيل الذاتي في المجتمع وتشجيع العمل للحساب الخاص وبالأخص في صفوف الشباب.

❖ استعادة ثقة المستثمرين بمناخ الاستثمار، نظراً لما يمثله الاستثمار من أهمية في حفز النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ويمكن في هذا الجانب اتخاذ عدد من الخطوات الضرورية اللازمة لتحسين بيئة الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والعربية والدولية ومنها:

- استعادة الاستقرار الأمني والسياسي.

- تعزيز استقلالية القضاء.

- زيادة الاستثمار الحكومي في البنية التحتية وبالأخص تلك الموجهة لصالح تحسين بيئة الاستثمار.

- رفع مستوى التنسيق والتعاون الاقتصادي مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية، والتنسيق مع الدول الشقيقة والصديقة لزيادة استثماراتها في اليمن.

❖ توسيع مشاركة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية والتنموية، وتطوير آليات الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص المختلفة من خلال:

- إيجاد آليات جديدة للتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص تعزز دور القطاع الخاص التنموي.

- اتخاذ خطوات ملموسة في جانب مكافحة الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية بصورة تعزز ثقة القطاع الخاص بالتوجهات الجديدة للحكومة وخاصة في المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بنشاط القطاع الخاص مثل الضرائب والجمارك والبلديات.

- إعادة هيكلة المؤسسات العامة الإنتاجية والخدمية والعمل على تكامل دورها الاقتصادي والاجتماعي مع القطاع الخاص.

❖ ترسيخ دعائم الحكم الرشيد باعتبارها مدخلاً تنموياً مهماً لرفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وترسيخ سيادة القانون والعمل المؤسسي وتدعيم الحقوق والحريات ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- محاربة الفساد الاقتصادي والإداري والحد من تداعياته وآثاره السلبية.

- معالجة مشكلة التضخم الإداري داخل أجهزة الدولة المختلفة.

- ربط الإصلاحات الاقتصادية بالإصلاحات السياسية.

❖ تطوير آفاق الشراكة مع شركاء التنمية الإقليميين والدوليين والمنظمات الدولية وبالأخص البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبناء الثقة معهم بغرض دعم الموازنة العامة، وتنفيذ أهداف الخمسية وأهداف التنمية الألفية ●

لا يمكن تحقيق أي تنمية ما لم يكن المواطن يتمتع بمستوى معيشي لائق

*كاتب ومحلل اقتصادي يمني

الكوارث التي حلّت بمصر من جراء «الربيع العربي»

لم يعد بريق الثورة المصرية جذاباً كما كان، فالعرب يخشون أن تتحول الثورة إلى كارثة، كما تحولت كثير من الثورات الروسية والفرنسية، فالثورة كانت حدثاً عظيماً ضد الظلم والقهر والتخلف، أما الكارثة فهي التي تتسبب في إلحاق الضرر بالأمة، ولا يفسد الثورات إلا الحقد والانتقام، ولا يصلحها إلا التسامح والتوجه نحو الأمام لأن الفساد لا يعالج بالفساد، فالذين وقفنا لهم معجبين بالأمس لمطالبهم المشروعة ضد الظلم والاستبداد، نجدهم يعطلون اليوم الدستور الذي يحدد الحقوق والواجبات، ويقفون في مواجهة السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويهددون بنسف المكتسبات القومية، فهم يتحركون لإيقاف قناة السويس، وتعطيل مترو الأنفاق، وعرقلة كوبري ٦ أكتوبر.

اللواء الركن الدكتور أنور ماجد عشقي *

إن الإصرار على عدم العمل، والتظاهرات والاعتصامات، يكلف خزينة الدولة ومصالح الأمة الكثير من المال، مما تسبب في خفض الجنيه المصري، وإذا ظل الحال على ما هو عليه ولمدة عام فإن من المحتمل أن يساوي الدولار ٢٠٠ جنيه مصري، عندها ستعود مصر إلى التهريب، وتجار الشنطة، وشح الموارد، وينتقل الفساد من السلطة إلى المجتمع، وتدخل مصر في عداد الدول الفاشلة بحسب التقويمات العالمية.

إن الثورة حدث عظيم في تاريخ الشعوب، لكن الثورات يُحكم عليها بمدى ما تحققه من أهداف ونتائج، فالثورة الفرنسية أعقبها آلاف القتلى، ثم أورثت نظاماً دكتاتورياً تمثل في نابليون بونابرت، فعاشت فرنسا في حروب مع الدول الأوروبية، وظلت الحروب والهزائم قرنين من الزمان، ولم تنعم بالاستقرار إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد بدأت في مصر مظاهر سلبية خطيرة أهمها:

١- التظاهرات الفئوية بصرف النظر عن مشروعيتها.

٢- التطرف والصدامات التي تثير الفتن بين أبناء الأمة على خلفية دينية.

٣- انتشار أعمال «البلطجة» وخروج محترفي الإجرام من السجون وانطلاق المحرومين من الأحياء العشوائية.

٤- الانفلات الأمني.

٥- ضعف هيبة الدولة.

٦- الهروب الجماعي من السجون.

كل هذه المظاهر ولدت أموراً عدة أهمها:

أ- كوارث اقتصادية:

١- وقف عجلة الإنتاج بنسبة تجاوزت ٥٠ في المائة.

٢- تراجع معدلات التصدير بنسبة ٤٠ في المائة.

٣- نقص عوائد السياحة بنسبة ٨٠ في المائة.

٤- تسريح مليوني عامل مصري.

٥- تناقص عوائد المصريين في الخارج.

٦- انكماش الاستثمارات العربية والأجنبية والمحلية.

٧- توقف نشاط البورصة لعدة أسابيع.

كل ذلك بالإضافة إلى الخسائر في الممتلكات الحكومية والفردية

يتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل في مصر إلى 4 ملايين منهم 45 في المائة من حملة المؤهلات العليا

بلغت الخسائر في الممتلكات الحكومية والفردية في مصر بعد الثورة ما يتجاوز 200 مليار دولار

ما يتجاوز ٢٠٠ مليار دولار وهو ما نشر في «الأهرام»، وهذا يشكل تهديداً لأمور كثيرة:

١- إبطاء الأنشطة الاقتصادية وتعطيل بعضها.

٢- إشاعة مناخ عدم الاستقرار وزعزعة الثقة بالاقتصاد المصري بشكل عام.

٣- تآكل الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة من ٣٦ ملياراً إلى ٢٨ ملياراً.

٤- تناقص المخزون من السلع الاستراتيجية.

٥- قفز معدل الفقر من ٤٥ في المائة إلى ٧٠٪.

٦- تناقص معدل النمو الاقتصادي ما بين ٢٪ و٣٪.

٧- توقعات بحدوث عجز في الموازنة العامة من ١٠٪ إلى ١٢٪.

٨- خفض تصنيف المؤسسات المالية الدولية.

٩- اهتزاز الموقف الائتماني وبلوغه حدود الخطر.

١٠- ارتفاع معدل البطالة وزيادة أعداد العاطلين ليصل إلى ٤ملايين منهم ٤٥ في المائة من حملة المؤهلات العليا.

ب - الكوارث الاجتماعية:

١- انتشار مزيد من الفقر.

٢- انتشار الأمراض الناجمة عن سوء التغذية وصعوبة الحصول على الغذاء عند بعض الأفراد والأسر.

٣- ارتفاع نسبة الأمية والجهل الذي تصل نسبته اليوم إلى ٤٠٪.

٤- انتشار الفساد الاجتماعي إضافة إلى الفساد السياسي والإداري.

٥- الارتفاع في أعداد المواليد.

٦- انتشار الأوبئة وبشكل خاص البلهارسيا.

٧- انتشار الجريمة بكل أنواعها العادية والمنظمة.

٨- تكريس الظلم والاستبداد بسبب الفقر.

٩- ارتفاع نسبة الفلاحين الذين تصل نسبتهم اليوم إلى ٦٥٪.

١٠- ارتفاع معدلات الطلاق والمشكلات الأسرية.

كل ذلك إذا لم تستقر الأوضاع بشكل عاجل وتوضع خطة للتغلب على كل هذه السلبيات، فإن مصر سوف تنحدر لتصبح من الدول الفاشلة وتتعرض إلى الانهيار الاقتصادي، وهذا ما يراد لها من هذه الفتنة.

وعلى الجانب الآخر، هناك مؤسسة المجتمع المصري الأمريكي التي تأسست في مدينة نيويورك، حيث قامت بدراسة الأوضاع المستقبلية لمصر، فقد عقد حسام عبدالمقصود اجتماعات عدة مع الناشطين المصريين الزائرين للولايات المتحدة، وقال إنهم حثوا على إنشاء وظائف للشباب المصري والحصول على المهارات الصحية، وفي ٨ إبريل ٢٠١١ عملت هذه المؤسسة على مساندة الشراء المحرز في برنامج مصر لرفع صادرات مصر إلى أمريكا، وقد وجدوا تجاوباً في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما سوف يساعد على بناء مصر اقتصادياً، بالإضافة إلى ما تقوم به هذه المؤسسة من بناء شراكة مع

ممثليها من المنظمات والأفراد لنقل مصر إلى الديمقراطية إذا ما قدّر لها الاستقرار واستعادت الدولة هيبتها.

وفي ١٩ مارس ٢٠١١م عقدت المؤسسة منتدى تحت عنوان «جميعاً لمصر جديدة»، وعقدت الندوة في واشنطن العاصمة بغرض تغيير الأفكار حول كيفية المشاركة في مستقبل مصر بعد ثورة ٢٥ يناير.

لقد اجتمع في هذه الندوة ٣٢٠ فرداً و٢٨ منظمة كلهم يسعون إلى تحسين مستقبل مصر وتنسيق أفضل الجهود للتعريف بالشركاء المحتملين وتحريك الموارد المالية والبشرية لمسبباتها وهو ما جاء في بيان مؤسسة المجتمع المصري.

وقد تمت دراسة حول كيفية تحسين الخدمات في القرى المصرية، كما درست المؤسسة بناء قرية نموذجية في مصر لا تقوم على السكن وحده، بل أيضاً المدرسة والمستوصف، وبرامج الرعاية الصحية التي تجعل منها أنموذجاً للقرى المصرية.

ووعد القائمون على المنتدى بإقامة مناسبات لجمع التبرعات، وسيكون جمع التبرعات في المساجد والكنائس، لكن ذلك قد يصطدم في البلاد العربية بالمحاذير التي وضعت للحد من التبرعات بسبب الإرهاب.

وظهرت هذه المؤسسة للعمل على تحسين المجتمعات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز العاملين في المؤسسة ليلى روكال مساعدة الموارد المعلوماتية والدكتور أمجد رجب المسؤول عن الأمور الصحية.

هذا بالإضافة إلى الخطة الأمريكية التي تقضي بإنشاء صناديق للاستثمار في مصر بغرض جذب المستثمرين من العالم العربي والإسلامي ومن الولايات المتحدة وأوروبا، لكن ذلك كله مرهون باستقرار الأوضاع في مصر والتنظيم الجيد للاقتصاد، وتحقيق البيئة المناسبة للاستثمار، من حيث الحد من الروتين، وتحقيق القضاء العادل، وانتشار وسائل الترفيه والأمن.

إن الثورات العربية التي بدأت في تونس ثم مصر بعدها هبت رياح التغيير على كل من اليمن وليبيا وسوريا والبحرين، جاءت في أعقاب صدور ما يسمى وثيقة الأمن القومي الأمريكية التي صدرت من البيت الأبيض في ٢٨ مايو عام ٢٠١٠م، في الجزء الخاص بالشرق الأوسط تحت عنوان «تدعيم السلام والأمن والتعاون في الشرق الأوسط الكبير» ومن أهم بنودها:

١- التعاون الواسع في العديد من القضايا مع الحليف القريب إسرائيل، وتأكيد الالتزام عبر الحدود تجاه أمن إسرائيل.

٢- استمرار تدفق النفط.

٣- العمل على حل صراع الشرق الأوسط بما يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة بجوار إسرائيل.

٤- التعاون في مجال مواجهة الإرهاب.

٥- دفع إيران بعيداً عن السعي لاقتناء أسلحة نووية ودعم الإرهاب الدولي.

لم تفاجأ الولايات المتحدة بالربيع العربي، فقد أطلقت عليه الاسم قبل حدوث هذه الثورات، لكن المفاجأة جاءت من حيث السرعة والاتساع، مما شكل صدمة لأركان الحكم في واشنطن، لهذا جاء تعليق نيكولاس بيرنز نائب وزير الخارجية الأسبق عندما قال إن ما يشهده الشرق الأوسط حالياً أصبح يشكل زلزالاً كبيراً يعتبر الأهم بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، ونصح إدارة أوباما بإعادة حساباتها بما يتواءم مع المتغيرات الجارية.

مصر سوف تنحدر لتصبح من الدول الفاشلة إن لم تستقر الأوضاع بشكل عاجل

لقد حاولت إدارة الرئيس السابق بوش الضغط على بعض الأنظمة العربية من أجل إحداث إصلاح ديمقراطي، بعد أن أعلنت هذه الإدارة غياب الديمقراطية عن الشعوب العربية، وأنه هو السبب في تفريخ الإرهاب، وأكدت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية السابقة ومستشارة الأمن القومي، مراراً أن الولايات المتحدة كانت في القرن الماضي تختار دعم النظم الاستبدادية من أجل تحقيق الاستقرار إلا أنه لم تحصل عليه، لذا رأت إدارة بوش أن حصول العرب على الديمقراطية كفيل بحماية أمن الولايات المتحدة الوطني، إلا أن فوز قوى إسلامية في الانتخابات في كل من فلسطين ومصر ولبنان والعراق، أدى إلى تراجع واشنطن عن المناداة بالديمقراطية العربية.

أما إدارة أوباما فنجدها تسير على خطى من سبقها، لكنها تتعامل بدبلوماسية أكبر، فحينما نجدها تؤيد مطالب الثوار الديمقراطية، نراها لم تخاطر بعلاقاتها القومية مع نظم شبه استبدادية في الدول العربية، وقد اتبعت ذلك النمط في الحالتين التونسية والمصرية، فرغم مطالب الكثيرين من الرئيس أوباما بأن يتخلى عن تحالفه مع النظام المصري لتحالف جديد مع الشعب المصري، إلا أن إدارته انتظرت حتى تيقنت برحيل مبارك، عندها تدخل الرئيس الأمريكي بشكل مباشر في رحيل الرئيس مبارك، ومع كل هذا فإن الإدارة الأمريكية لا تستطيع أن تفعل الكثير إذا كان الشعب يريد الكارثة ●

*رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية - جدة - المملكة العربية السعودية

التطورات السياسية العربية الأخيرة.. محاولة أخرى لفهم ما يجري

إن ما كتبناه في هذا الموضوع - حتى الآن - ما هو إلا محاولة «متواضعة» لتحليل وفهم التطورات السياسية العربية الهائلة، التي بدأت تتفجر في أغلب الدول العربية، الواحدة تلو الأخرى، ابتداء من مطلع العام (٢٠١١م-١٤٣٢هـ) والتي أذهلت العالم أجمع، وفاجأت معظم المراقبين السياسيين - عرباً وعجماً - بأبعادها العميقة، وبدويها وقعقعتها وطحنها.

د. صدقة يحيى فاضل *

تجسدت هذه الأحداث في قيام بعض الشعوب العربية بالتظاهر «سلماً» ضد الأنظمة الجمهورية الحاكمة لها، وإرغام تلك الأنظمة على التجاوب والانهيار، أمام طوفان البشر الثائرين بعد أن استحال وقف تدفقهم وزحفهم، بسبب الوسائل الماهرة التي اتبعوها في سعيهم لتحقيق هدفهم الرئيسي في التخلص من دكتاتوريات قمعية، أرادت استعباد الشعوب - التي قدر لها أن تهيمن عليها - للأبد.

ووصفت هذه التحركات بالثورات الكبرى ودخلت التاريخ السياسي العالمي كواحد من أهم وأعظم أحداثه المعاصرة، التي تتعدى آثارها المديين القصير والمتوسط، لتصل إلى المدى الطويل، وتتجاوز الجغرافيا العربية لتشمل جزءاً كبيراً من الكرة الأرضية.

لقد بدأ الشعب التونسي هذا الحراك الفريد، وسرعان ما تبعه الشعب المصري ثم شعوب عربية أخرى. ويبدو أن الحبل ما زال على الجرار. يقول البعض إنها رياح الحرية تهب على هذه المنطقة بعد قطيعة استمرت عقوداً. ويقول آخرون إنها «الفتنة» بعينها، فأين تكمن الحقيقة يا ترى؟

ومع ذلك، يبدو أن من يدعون أن ما يجرى هو عبارة عن «فتنة» أو «مؤامرة» أو «دسيسة» إنما يجانبون الصواب وربما يحسبون من المؤيدين للفساد الهائل والظلم الماثل الذي كانت - وما زالت - تمارسه الأنظمة التي تواجه الآن الرفض الشعبي الحاسم.

سبق أن لخصنا الماهية الظاهرة لهذه الأحداث الخطيرة - بصفة عامة - والمسبب الرئيسي لها، ثم أبرز نتائجها وتداعياتها. لكن، كل ما كتب، وقيل، عن هذا الموضوع لم يشرح بعد، وبدقة، هذه التطورات السياسية المذهلة، التي اجتاحت معظم العالم العربي، من المحيط إلى الخليج، لتغير في أيام معدودات أوضاعاً مضت عليها عقود، وظن المراقبون أنها تكرست وترسخت إن لم يكن للأبد فعلى المدى الطويل. وإذا بتلك الأوضاع تتغير أو تتداعى ويحاول المعنيون «الثوار» إحلال معكوسها، بدلاً منها. ويكاد ذلك المعكوس «الحلم» يفلت من أيديهم الآن بفعل تدخلات التفافية فورية سلبية - داخلية وخارجية - خفية ومعلنة، تريد لتلك البلاد أن تبقى كما كانت.

وسيظل المراقبون والمتخصصون في علوم السياسة والتاريخ والاجتماع، وكل العلوم الاجتماعية الأخرى، وإلى وقت طويل، يراقبون ويدرسون ما حدث وتبعاته، في أغلب العالم العربي الذي كان راكداً وفجأة انتفض وزأر، وكسر كثيراً من القيود.

لا بد من موقف عربي رشيد وموضوعي يستهدف تحقيق أقصى حماية ممكنة للمصالح العربية العليا

التحركات الشعبية العربية دخلت التاريخ السياسي العالمي كواحد من أهم وأعظم أحداثه المعاصرة

ولابد من فهم ماهية ما حصل ويحصل، والأسباب الرئيسية له، و«الأطراف» المحركة له، وأهم أبعاده ونتائجه. ومن ثم مدى إيجابية أو سلبية ما حدث، بالنسبة للمصلحة العربية العليا الحقيقية ومن دون اعتبار للنظرات التي تمثل – في الواقع – مصالح خاصة ضيقة معينة. ويجب أن نعرف موقف اللاعبين الأساسيين، على الساحات العربية والإقليمية والدولية، تجاه ما يحصل ولا شك في أن كل طرف من هؤلاء يبذل قصارى جهده كي تسير هذه الأحداث في الاتجاه الذي يخدم مصالحه، أو على الأقل في الاتجاه الذي لا يلحق به ضرراً جسيماً. وأن أهم هذه الأطراف المعنية هنا، هي: أغلب الأنظمة العربية، ثم إسرائيل، والدول الإقليمية المؤثرة «وخاصة تركيا وإيران» بالإضافة إلى الغرب ممثلاً في الولايات المتحدة، والقوى الغربية الكبرى الأخرى. وقد تكون لنا وقفات قادمة حول هذه الأطراف.

أما لماذا يجب على العرب الفهم الصحيح لهذه الأحداث، فمن أجل بلورة موقف عربي رشيد وموضوعي يستهدف تحقيق أقصى حماية ممكنة للمصالح العربية العليا، وتوفير مستقبل أفضل وأكرم للأجيال العربية القادمة.

ونكرر القول أن ما حصل في تونس، ثم في مصر، ثم في بلاد عربية أخرى، يرد أولاً إلى تحكم الاستبداد، وما ينجم عنه من ظلم وفساد. والاستبداد مرض سياسي خطير له أسبابه وأعراضه وآلامه، وعلاجه أيضاً. وهذا المرض مأساوي التأثير، ومكافحته غالباً ما تعني القتل والتدمير والفوضى وانعدام نعمة الأمن، ولو مرحلياً.

وتشابه الداء يعني تشابه الأعراض والآلام، والدواء أيضاً. ولذلك، تتحتم المسارعة في عمل الإجراءات العلاجية في البلاد المصابة، والإجراءات الوقائية في البلاد التي يمكن أن تسقط فريسة لهذا المرض. فهو مرض كارثي إذا أصاب بلداً، وكارثي إن أراد أهل ذلك البلد إزاحته والشفاء منه.

ورغم صحة «التعميم» هنا، إلا أن لكل قطر عربي خصوصية تختلف عن غيره من البلاد العربية الأخرى، وينبغي أخذها في الاعتبار، في أي تحليل موضوعي. وهذا التعميم المذكور هنا ينطبق أصلاً على الدول العربية ذات الأنظمة الجمهورية. أما الدول العربية ذات الأنظمة الملكية فتختلف قليلاً. إذ يشهد معظمها حراكاً تطويرياً متواصلاً وهو ما قد يجعلها مستقرة – بإذن الله – وفي منأى عن فوضى التغيير الجذري، في المدى القصير على الأقل.

ونعود إلى الجمهوريات، وبعد النظر إلى «العمومية» المشتركة فيما بينها، لا بد أن نتطرق إلى ما يوجد من «خصوصية» في كل بلد عربي جمهوري، هبت فيه رياح عدم الاستقرار السياسي السافر. وسنبدأ في مقال قادم بليبيا، التي نكبت بكابوس دكتاتور يحترف التسلط والتهريج ●

*عضو مجلس الشورى – أستاذ العلوم السياسية – المملكة العربية السعودية

ديمقراطية «الفوضى الخلاقة»: تحليل علمي على هامش الأحداث

نظرية الفوضى (Chaos Theory) هي مبدأ رياضي قد يستخدم كثيراً في الرياضيات وعلم الأرصاد الجوية أو الهندسة الكهربائية أو غيرها. يعود الفضل في هذا المصطلح إلى إدوارد لورينز، كما يعد إسهام الكاتب جيمس غليك في إرساء أركان هذه النظرية أساسياً وذلك في كتابه الموسوم: «الفوضى: صناعة علم جديد» الذي صدر عام ١٩٨٧.

د. مثنى عبدالرزاق العمر *

كثيراً ما يستخدم البندول كمثال إذا تم تحريكه بحركة عشوائية فإنه يتخذ بعد عدة ثوانٍ مسارات متشابهة، وبذلك تكون الحركة العشوائية قد أدت إلى نسق منتظم فيه تكرارية تمتلك نسقاً معيناً مع ضرورة التمييز بين العشوائية والفوضى التي لن ندخل في مناقشتها الآن. كما أن من الضروري التنويه بأن مصطلح الفوضى في هذا المقال لا يعد انتقاصاً من قيمة انتفاضة أو حركة شعبية، فهو من وجهة نظر الباحثين بمثابة مرحلة انتقالية يعاد بموجبها ترتيب الأمور ما لم يفلت زمام الأمور.

أورد العالم فيليب ميرلييز في معرض مناقشاته لنظرية الفوضى مصطلحاً يعرف بتأثير الفراشة وهو تعبير مجازي لوصف كيف أن تغيير واحد أو أكثر من المعطيات الداخلة ذات الأهمية القليلة في تأثيرها، قد يؤدي إلى إيجاد تأثيرات كبيرة في المعطيات الخارجة. ولمزيد من التوضيح أورد ميرلييز التساؤل التالي: لو أن فراشة حركت جناحها في البرازيل فهل يمكن أن تثير إعصاراً في تكساس مثلاً ؟ وسنأتي على شرح هذا المصطلح على أرض الواقع لاحقاً.

أصبحت نظرية الفوضى فيما بعد مجالاً مهماً في الدراسات الاستراتيجية وفي الشؤون السياسية بعد أن تبين دور العامل البشري كقوة محركة لإحداث التغيير، غالباً ما يكون في نظام الحكم لدولة ما، مع يقين الكثير من المحللين أن حالة الفوضى أو انعدام النظام لو حدثت فلا يمكن السيطرة عليها في أغلب الأحيان، ومع ذلك يبدو أن لها جاذبية خاصة أو مزايا معينة، وقد سمعنا بين الفينة والأخرى تردد هذا المصطلح في تحليلات سياسية تنسب إلى الإدارة الأمريكية في بعض جوانب سياساتها الخارجية حصراً، وبذلك يكون قد حل محل سياسة «فرّق تسد» التي كان يتبعها الاستعمار البريطاني، وحيث إن الفوضى أو انعدام النظام مصطلح استفزازي يستقطب قدراً كبيراً من الاعتراض، لذا فإن العادة جرت على إضافة كلمة الخلاقة (creative) لتحسين الصورة وبث روح الأمل في نفس من يقرأها بحيث يشعر وهو يقرأ المصطلح بأن الخير قادم لا محالة، لكن السؤال الذي سنحاول الإجابة عنه هو: كيف يمكن أن تكون الفوضى خلاقة؟ إذ منطقياً أن الفوضى هي مدمرة دائماً.

لكي نقرب الجواب إلى الأذهان نسوق المثال التالي وهو عبارة عن مشهد من أحد الأفلام السينمائية المصرية تظهر فيه مجموعة من الشباب جالسين في مقهى ينتقدون قرارات الدولة بصوت عالٍ، فاقترب منهم أحد الرواد المتقدمين في السن ليحذرهم من خطورة ما يقولونه، فرد عليه أحد الشباب بقراءة لوحة معلقة على الجدار وفيها الآية الكريمة «وأمرهم شورى بينهم»، فما كان من الرجل إلا أن أعلن تأييده لما استشهد به الشاب قائلاً: نعم يا بني: أمرهم شورى بينهم هم ولستم أنتم. وهكذا فالفوضى ليست خلاقة للبلد الذي تبث فيه بكل تأكيد، بل هي خلاقة لمن بثها لتنفيذ مآربه. مع التأكيد على أن هناك حساسية نسبية تجاه مبدأ الفوضى، فمن النظم السياسية ما هو حساس أو جاهز للتحول نحو مرحلة الفوضى، في حين هناك نظم أخرى تكون عصية عليها، وذلك

محكوم بظروف ومعطيات كل بلد أو نظام حكم، ويتوفر عدد كبير من العوامل المساعدة في ذلك منها نسبة الأمية والبطالة والفقر والحرمان الاجتماعي...إلخ، وما أشكال القرارات التي شهدناها خلال السنوات الماضية من أشكال الحظر على الدول وإخضاعها لفرق التفتيش «العراق، إيران، سوريا، إلخ» أو إثارة الفتن الطائفية والدينية والعرقية أو دعم القادة وتعزيز روح الدكتاتورية فيهم إلا وسائل تهيئة لتطبيق هذا المبدأ أي زيادة جاهزية المجتمع لمرحلة بث الفوضى.

وعودة الى تأثير الفراشة، فقد يرى البعض أن التشبيه الذي أورده فيليب ميرلييز هو أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع. لكن الأيام أثبتت إمكانية تحققه، ومما يثير الاستغراب أن الثورات الشعبية التي نشهدها اليوم هي أفضل مثال على أن حادثاً بسيطاً يمكن أن يؤدي الى عواقب وخيمة، فقد أدت الصفعة التي تلقاها البائع المتجول التونسي محمد بوعزيزي إلى إسقاط نظام الحكم ليس في تونس فحسب بل في مصر أيضاً، وأصبح يهدد عدداً من الأنظمة الأخرى، فكأن الصفعة التاريخية تلك أشعلت ناراً في هشيم، ويلاحظ جاهزية المجتمع في كل من تونس ومصر للتحول. ومن دون أدنى شك فإن حالة الفوضى في بلد ما يمكن أن تبدأ فور زوال النظام الحاكم سواء أكان ذلك بثورة شعبية كما في حالتي تونس ومصر أو بإسقاطه عسكرياً كما في العراق، ولن نتطرق إلى الاضطرابات الداخلية في الدول العربية الأخرى لكونها لا تزال في حالة مخاض غير معلومة النتيجة.

ولسنا هنا في مجال تقييم مدى براءة أو نزاهة تلك الثورات الشعبية في مراحلها كافة التي مازالت مستمرة، لكنها في كل الأحوال عرضة لعبث بعض الأصابع من الداخل أو من الخارج باغتنام حالة الفوضى وانعدام الرقابة والسلطة في مرحلة الانتقال لتوجيه الأمور إلى وجهات غير المقصود بها أو الاستئثار بالثورة كاملة، وإن كان هذا التحرك بحد ذاته هو جزء أساسي من مرحلة الفوضى.

وهناك مفهوم علمي آخر ليس له مرادف بالعربية وهو «الأنتروبي» وهي حالة فقدان الطاقة واضطراب النظم، فالجسم الساخن يميل إلى فقدان الحرارة والجسم المتحرك يميل الى الوقوف بعد حين، وهكذا وفي كل هذه الأمثلة هناك فقدان للطاقة وزيادة «الإنتروبي»، وكل شيء في حياتنا اليومية، بل حتى في الكون يجري نحو حالة من فقدان الطاقة، وبالتالي إلى عدم الانتظام، أي تزداد قيمة «الأنتروبي» وتشيع الفوضى فيه، ما لم توضع طاقة للحد من ذلك، وبالطريقة نفسها فكل مجتمع إنساني يميل إلى الانفلات والانعتاق من القيود، ويمنعه من ذلك وجود القوانين وما تبذله السلطة من جهود لفرض هيبتها وهيمنتها، وحين تنكفئ السلطة في بلد ما، فلابد أن تسوده حالة من الفوضى تتناسب في شدتها مع مشكلاته الداخلية وتنوعها، وقد تتدهور الحالة أكثر فأكثر كلما كثرت الأصابع المفسدة الخارجية المستفيدة من حالة انعدام النظام.

بعد مرور 8 سنوات من «الفوضى الخلاقة» لا يزال العراق محطماً

على هامش الأحداث

يعد الصراع على الهيمنة واكتساب مناطق نفوذ في العالم هو المحرك الرئيسي للأحداث في أي زمان أو مكان، بما يتضمنه هذا الهدف من صراع على مصادر الطاقة ودعم العملة وفتح مجالات اقتصادية وهلم جرا، ويؤكد الكاتب وليم غاي كار في كتابه «أحجار على رقعة الشطرنج» أن الهيمنة على العالم هي الهدف الدائم لمجموعة من ذوي النفوذ العالمي المرتبط بالصهيونية العالمية، حيث يقول ما نصه:

يستدعي المخطط تدمير كافة الحكومات والأديان الموجودة، ويتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق تقسيم الشعوب إلى معسكرات متنابذة تتصارع إلى الأبد حول عدد من المشكلات التي تتولد دونما توقف، اقتصادية وسياسية وعنصرية واجتماعية وغيرها، ويقتضي المخطط تسليح هذه المعسكرات بعد خلقها، ثم يجري تدبير «حادث» في كل فترة لتنقض هذه المعسكرات على بعضها بعضاً فتضعف نفسها محطمة الحكومات الوطنية والمؤسسات الدينية.

والصراع على بسط النفوذ في الشرق الأوسط غني عن التعريف، وما الحربان العالميتان الأولى والثانية وما تبعهما من الأحداث الأخرى المتلاحقة كالحرب الباردة ومشكلة فلسطين والتدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق وغيرها إلا أدلة لا تقبل الدحض على صحة ذلك.

العراق: دراسة حالة

كان العراق ساحة لصراع القوى المتناحرة ومسرحاً لكل من رغب في فرض هيمنته على مر آلاف السنين، وفضلاً عن هذا وذاك فهو يمتلك جاذبية خاصة لقوتين عظميين هما الصهاينة «تحت الراية الأمريكية» والفرس، وكلاهما لاعب رئيسي في الساحة الإقليمية اليوم، ولهما أجندتان تحملان من الضغينة ما يكفي لقلب المفاهيم الأخلاقية والوطنية في الساحة التي يلعبون بها وهي الشرق الأوسط.

وتتلخص الجاذبية العراقية في نظر الفرس كونه يضم العتبات المقدسة في كربلاء والنجف وبغداد، وأنه خضع للهيمنة الفارسية في حقبة زمنية انتهت بظهور الإسلام، متناسين أن جزءاً كبيراً من إيران الحالية كان خاضعاً لسيطرة الإمبراطوريتين البابلية والآشورية قبل ذلك، يضاف إلى ما تقدم أن العراق يمثل بوابة

تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية إلى الدول العربية الأخرى.

أما الجاذبية العراقية في عيون اليهود والصهاينة فهي الأخرى تاريخية وتعود إلى زمن السبي البابلي، فالعراق يضم مواقع مقدسة في الديانة العبرية منها ضريح نبي الله ذو الكفل في مدينة الكفل بكربلاء، وضريحا النبي دانيال والنبي يونس في الموصل وعدد آخر من أضرحة لرجال دين يهود ممن أسرهم القائد البابلي نبوخذ نصر وأجلاهم إلى بابل. وكانت هذه الأضرحة مزارات يحج إليها اليهود على مدى القرون الماضية وقبل إقامة «الدولة العبرية» ولطالما حلم اليهود بموطئ قدم في وادي الرافدين، فقد تلقى الملك فيصل الأول «ملك العراق» في خلال زيارته إلى بريطانيا عام ١٩٣٣ مقترحاً بريطانياً لتوطين مائة ألف يهودي في منطقة جنوب بغداد «ما بين الكوت والعزيزية»، وقبل ذلك كان السلطان العثماني عبد الحميد (١٨٤٢-١٩١٨) قد رفض مقترحاً مماثلاً لتوطين نحو ٥٠ ألف يهودي في أراضي شمال بغداد كان يملكها كاظم باشا وهو صهر السلطان، أعقبتها محاولة الصهيوني «إسرائيل زنكويل» إغراء حقي باشا رئيس الوزراء العثماني في الأستانة بالمال لتوطين الملايين-على حد تعبير المصدر- من يهود روسيا في العراق، وقد رفضت كافة تلك المقترحات الصهيونية. واليوم توفر فكرة الشرق الأوسط الجديد مناخاً مناسباً لتنفيذ تلك المقترحات، وبغية الوصول إلى هذا الهدف كان لابد من زعزعة استقرار المنطقة بالكامل بغية إعادة رسم حدودها، ولا يمكن ذلك أن يتم إلا بإسقاط نظام الحكم في العراق - قلب الشرق الأوسط الجديد- واحتاج الأمر إلى مراحل عدة كما يلي:

❖ سمح لنظام الشاه في إيران بالزوال لإقامة الجمهورية الإسلامية التي نادت بتصدير الثورة إلى الدول المجاورة وفي مقدمتها العراق الذي وقف ضد هذا المخطط فدخل في حرب ضروس لثماني سنوات كان الهدف منها إضعافه ورفع درجة الاستعداد والتقبل لمرحلة الفوضى «الخلاقة»، وهناك الكثير من الأدلة على أن الإدارة الأمريكية كانت تسعى إلى إطالة أمد الحرب، وكان للإذاعات الأمريكية الموجهة دورها الفعال وعلى نمط إذاعة «أوروبا الحرة» في السبعينات والتي كانت موجهة لإسقاط الأنظمة الاشتراكية الأوروبية.

❖ عمدت الإدارة الأمريكية إلى إثارة مشكلات حدودية قديمة ومنازعات نفطية بين العراق والكويت، انتهت بقيام العراق باحتلال الكويت في أغسطس ١٩٩٠، فمهد ذلك الخطأ الاستراتيجي الفادح لفرض العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق وإخراجه من الكويت في عام ١٩٩١، كما أفضى الى توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار يجبر العراق بموجبه على فتح مؤسساته ومصانعه لفرق تفتيش من الأمم المتحدة كانت المهام التجسسية لها واضحة تماماً.

❖ وهكذا نجحت الإدارة الأمريكية نجاحاً منقطع النظير، إذ أدت تلك المرحلة إلى ظهور بوادر «الفوضى الخلاقة» في المنطقة بدأت أولى بوادرها حين دعا الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب إبان حرب تحرير الكويت العراقيين الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال إلى الثورة على نظام حكم صدام حسين، وقدمت الحماية للأكراد بفرض منطقة حظر الطيران العراقي، أما في الجنوب فقد بدأت حالة التمرد وحدثت حالة الفوضى، لكنها لم تكن خلاقة بكل المعاني الأمريكية للكلمة لاسيما بعد انسحاب القوات الأمريكية من الجنوب العراقي.

❖ أحكمت الإدارة الأمريكية قبضتها على العراق من خلال العزلة الدولية وحالة الحصار الاقتصادي الذي دمر معظم البنى الارتكازية للمجتمع العراقي، وارتفاع معدلات البطالة والأمية والحرمان الاجتماعي، فكان بذلك أكثر جاهزية لمرحلة الفوضى التي بدأت بإسقاط الحكم عسكرياً.

حالة الفوضى أو انعدام النظام لو حدثت فلا يمكن السيطرة عليها في أغلب الأحيان

❖ وحين بوشر بالاحتلال كان العراق دولة ضائعة في المجتمع الدولي وغنيمة جاهزة لمن يرغب فيها، ولعلنا سمعنا أن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن تساءل في كتابه الموسوم: «ينقاط اتخاذ القرار» بعد الاحتلال مباشرة بالقول: ماذا بعد الاحتلال؟ والأدهى من ذلك أنه صرح بأنه قام بغزو العراق استناداً إلى معلومات خاطئة.

❖ جرى في العراق من المآسي في ظل مبدأ «الفوضى» الرامية إلى إدخال الديمقراطية، ما سيظل التاريخ يذكرها على الدوام وبذلك يمكن تسميتها بـ «ديمقراطية الفوضى الخلاقة».

واليوم وبعد مرور ثماني سنوات من الفوضى «الخلاقة» بعد احتلال العراق لا يزال البلد محطماً تعبث فيه قوى أجنبية مختلفة، مسلوب السيادة في ظل ديمقراطية مريضة إن لم تكن محتضرة وبنى ارتكازية خربة وشعب مشتت، ويخطئ من يعتقد- بمن فيهم الرئيس بوش نفسه كما ذكر في كتابه- بأن الإدارة الأمريكية تورطت في العراق، أنها نفذت خطوة مرسومة منذ سنوات، وإذا افترضنا جدلاً أنها تورطت فما الذي يجبرها على البقاء فيه؟ ولماذا قامت بتشييد سفارة ذات ميزانية تفوق ميزانيات العديد من الدول إذ تبلغ ٦,٢ مليار دولار، ويعتقد أنه سيعمل فيها أو يرتبط بها نحو ١٦ ألف شخص؟ فما الذي يمكن أن تقوم به مثل هذه السفارة؟

الجواب أنها مقر إدارة الشرق الأوسط الجديد للإشراف على تنفيذ المخططات عن كثب ومن قلب الشرق الأوسط في بغداد ●

*كاتب عراقي - استشاري في العلوم البيئية

www.araa.net

«طبائع الاستبداد» عند الكواكبي في ضوء الثورات العربية المعاصرة

تتوهج عبقرية عبدالرحمن الكواكبي وتتجلى في قدرته الهائلة على تحليل طبائع الاستبداد واستكشاف ماهيته وتحديد مساراته واستشراف منعطفاته. فبعد مرور قرن ونيف على رحيل الكواكبي ما زال كتابه المتألق «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» يتقدم على غيره منارة عالية في قدرته على إضاءة تعقيدات الاستبداد السياسي العربي المعاصر، كأن الكواكبي يبرهن اليوم على حضوره المظفر كشاهد عيان على ما يفيض به زمننا من أهوال التحولات السياسية رفضاً لكل أشكال الاستبداد والإكراه والقمع الذي تمارسه الدكتاتوريات العربية المعاصرة.

أ.د. علي أسعد وطفة *

لقد هزت الثورات الشبابية العربية المظفرة الفكر السياسي العالمي المعاصر، واهتزت لوقعها النظريات السوسيولوجية وسقط أمام عنفوانها زيف التصورات والأوهام حول الاستبداد وطبائعه. ولايستطيع أحد أن ينكر أن كبار المفكرين وأصحاب النظريات الكبرى أصيبوا بحالة من الذهول إزاء الثورات الشبابية العربية الجارفة التي فاجأت مسارات التنبؤ والتوقع والتفكير. ويقيناً بأن الفكر العالمي سيعيد النظر في نفسه بطريقة جذرية في ضوء المشهد الثوري العربي الذي تفرد في التاريخ الإنساني الحديث بمعطياته الثورية.

لقد وقف المفكرون من مختلف المشارب والاتجاهات في حالة ذهول كبيرة أمام الأحداث العظيمة للثورات العربية المتلاحقة من تونس إلى مصر من اليمن إلى ليبيا وسوريا والبحرين والأردن؛ إذ جاءت إيقاعات هذه الأحداث لتتجاوز عمق النظريات الفكرية الحداثية وما بعدها. فالثورات العربية التي تفجرت ضد الطغيان ستشكل مادة للتفكير والتأمل والتنظير حتى نهاية القرن الحالي وما بعده. ويقينا بأن الثورات العربية الجديدة تعادل من حيث أهميتها وخطورتها الثورات الكبرى التي شهدتها الإنسانية عبر تاريخها مثل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وكومونة باريس ١٨٧١، والثورة البلشفية ١٩١٧، وثورة الطلاب في فرنسا عام ١٩٦٨، وهي التي ما زالت تنطوي على أسرار لم تكتشف بعد.

فالثورة العربية الشبابية - وحالها لا يختلف عن حال الثورات العالمية الكبرى- تمثل تحولاً تاريخياً مهماً في تاريخ المنطقة العربية وفي تاريخ العالم. وتتميز الثورات العربية الشبابية المعاصرة بأنها ثورة ضد الاستبداد والطغيان السياسي والاجتماعي في أكثر أشكاله التاريخية فتكاً وعنفاً وتدميراً ودواماً في التاريخ. لقد عُرِفت المنطقة العربية بطابع الاستبداد، حتى إن المؤرخين كانوا قد ميزوا هذا الاستبداد وخصوه بتسمية الاستبداد الشرقي الذي يتميز بخصائص يندر مثيلها في تاريخ الاستبداد والطغيان في العالمين القديم والمعاصر. وقد ذهب كثير من المؤرخين الغربيين إلى القول إن هذا الاستبداد ينبع من طبيعة المجتمعات الشرقية وهو ملازم لها تاريخياً لا يكون إلا بها ولا تكون إلا به.

وفي هذا المقام يجب علينا أن نعترف بأن فهم الثورات العربية المتدفقة وتحليل أبعادها وآفاقها لا يمكن أن يكونا إلا بفهم معمق وشامل لطبيعة الاستبداد السياسي والاجتماعي القائم في المنطقة منذ العصور الوسطى حتى يومنا هذا، وإن أية محاولة حقيقية لإدراك طبيعة الثورات العربية ستكون من المحال ما لم تتم عبر فهم عميق لطبيعة الاستبداد بتجلياته وارتساماته التاريخية والاجتماعية. فالاستبداد السياسي يوجد في أصل هذه الثورات، ومن ثمّ أي فإن تحليل هذه الثورات ورسم مساراتها يجب أن يبدأ بفهم شامل ومركّز لطبيعة الواقع السياسي العربي الذي يتصف بأكثر أشكال التسلط والاستبداد حضوراً في التاريخ المعاصر.

وفي هذا المقام تأتي الضرورة التاريخية لقراءة جديدة معاصرة لعبقرية عبدالرحمن الكواكبي في وصفه لطبائع الاستبداد الشرقي وتحليل مكوناته وآثاره ومساراته بطريقة عبقرية أذهل بها العلماء والمفكرين والباحثين في مختلف أصقاع العالم. ويقيناً بأن العبقرية السياسية للكواكبي تزداد تألقاً اليوم في قدرتها على تقديم إضاءة تاريخية للثورات الشبابية العربية ضد كل أشكال القهر والاستبداد والظلم، حيث استطاعوا تحقيق معجزتهم التاريخية دكاً لحصون القهر وقلاع الاستبداد في بلدانهم.

ومن يبحر اليوم في كتاب عبدالرحمن الكواكبي المشهور «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» سيجد ضالته المنشودة نحو فهم عميق وشامل لواقع الطغيان وطبيعة الاستبداد العربي المعاصر وإدراك أبعاده وإسقاطاته وتجلياته إدراكاً يتصف بالعمق والدقة والشمول. وكأننا بالكواكبي يحلل طبيعة الطغاة المعاصرين ويدون يومياتهم ويحصي حركاتهم وسكناتهم ويصف نواميس استبدادهم.

وتتمثل القدرة الهائلة للكواكبي في تحليله لقانونية الطغيان والاستبداد تحليلاً سوسيولوجياً يجعله من أكثر المفكرين في العالم قدرة على اكتناه طبائع الاستبداد ومناهله وتحديد مجرياته وصوغ قانونياته الكونية. ومن يطلع على صفحات كتابه «طبائع الاستبداد» سيمتلك فرصة نادرة اليوم لفهم الواقع العربي بحمولته الاستبدادية، كأن الكواكبي يصف الواقع السلطوي والسياسي العربي اليوم وليس قبل قرن مضى من الزمان قبل بداية الثورات العربية. وصدق الكواكبي حين قال في مطلع كتابه «هي كلمة حق وصرخة في واد إن ذهبت اليوم مع الريح فقد تذهب غداً بالأوتاد». نعم إنها كلمة حق تنضح صدقاً وحقاً وعلماً ومن عرفها يذهب بالأوتاد أوتاد الغيبوبة عن حال القاهرين والطغاة في العالم العربي المعاصر.

ويتناول الكواكبي في كتابه «طبائع الاستبداد» تعريف الاستبداد وتحديد أسبابه وأعراضه ونذره ودوائه، ويطرح أسئلة عديدة منها لماذا يكون المستبدُّ شديد الخوف؟ لماذا يستولي الجبن على رعية المستبدّ؟ ما تأثير الاستبداد على الدّين، على العلم، على المجد، على المال، على الأخلاق، على التَّرقِّي، على التّربية، على العمران؟ مَنْ هم أعوان المستبدّ؟ هل يُتحمّل الاستبداد؟ كيف يكون التّخلص من الاستبداد؟ بماذا ينبغي استبدال الاستبداد؟

الكواكبي ومضة نور في عصر مظلم

يعدّ عبدالرحمن الكواكبي أحد أهم رموز الإصلاح وأبرز فرسان النهضة فكرياً ونضالياً في القرن التاسع عشر، دفع حياته ثمناً للنضال في سبيل الحرية ومناهضة الاستبداد والاستعباد والظلم والجور في عهد الدولة العثمانية. ولد في حلب من أسرة هاشمية عريقة المجد عام ١٨٥٤ ثم نبغ في الفقه والدين والقضاء والسياسة، عرف كاتباً وفقيهاً ومفكراً ومصلحاً مناهضاً للاستبداد الذي كان سائداً في عصره، وعاش بعد نبوغه متخفياً خوفاً من بطش السلطان العثماني ومترحلاً في أصقاع الأرض تجنباً لانتقام الطغاة من السلطان العثماني وانتهى به الحال إلى الاستشهاد على دروب الحرية مقتولاً مسموماً في مصر العدية عام ١٩٠٣، وقد دفن عند جبل المقطم وعلى قبره نقش هذان البيتان من الشعر أبدعهما شاعر النيل العظيم حافظ إبراهيم يرثي فيها الكواكبي:

هنا رجل الدنيا هنا مهبط التقى
هنا خير مظلوم هنا خير كاتب
قفوا واقرؤوا أمّ الكتاب وسلموا
عليه فهذا القبر قبر الكواكبي

وقد أودع الكواكبي عبقريته السياسية في كتابه الخالد «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد»، ويعد هذا الكتاب من الروائع السوسيولوجية والسياسية التي ظهرت في بداية القرن العشرين، حيث يشكل هذا الكتاب سفراً عبقرياً خالداً في وصفه وتحليله، لكل التجليات الاستبدادية والاستعبادية في الأنظمة السياسية والاجتماعية القائمة في ذلك العصر. ويكمن عنصر الأهمية والإثارة في أن الكتاب يتضمن تحليلاً بارعاً لما هو قائم اليوم، إذ يتيح لنا أن ندرك مختلف التجليات السياسية والاجتماعية والفكرية للاستبداد في نسق منظومي متكامل، وكأني بالكتاب يجمع بين دفتيه خلاصات علم السياسة والدين والاجتماع وعلم النفس في فهم قضايا الاستبداد والتسلط والقهر في مختلف المجتمعات الإنسانية القديمة منها والمعاصرة.

مفهوم الاستبداد عند الكواكبي

يشكل البحث في أسباب الانحطاط التاريخي للعرب المسلمين الدافع الأساسي لبحث الكواكبي في مسألة الاستبداد، إذ يرى منذ البداية أن الاستبداد هو في أصل الانحطاط، وأن الانحطاط يوجد في أصل الاستبداد. يقول الكواكبي في وصف الاستبداد «لو كان الاستبداد رجلاً وأراد أن يحتسب وينتسب لقال «أنا الشرُّ، وأبي الظلم، وأمّي الإساءة، وأخي الغدر، وأختي المسْكَنة، وعمي الضُّرّ، وخالي الذُّلّ، وابني الفقر، وبنتي البطالة، وعشيرتي الجهالة، ووطني الخراب، أما ديني وشرفي فالمال المال المال».

يقول الكواكبي في هذا السياق «قد تمحّص عندي أنّ أصل الدّاء هو الاستبداد السّياسي». فالسياسة عند الكواكبي هي «إدارة الشّؤون المشتركة بمقتضى الحكمة»، ويكون الاستبداد عندما تتحول السياسة إلى التّصرُّف في الشؤون المشتركة بمقتضى الهوى. ويعرف الكواكبي الاستبداد بقوله «إن الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً، التي تتصرّف في شؤون الرّعية كما تشاء بلا خشية من حساب ولا عقاب محقَّقَين». وتفسير ذلك هو كون الحكومة إمّا هي غير مُكلّفة بتطبيق تصرُّفها على شريعة، أو على أمثلة تقليدية، أو على إرادة الأمّة، وهذه حالة الحكومات المُطلقة. أو هي مقيّدة بنوع من ذلك، لكنّها تملك بنفوذها إبطال قوّة القيد بما تهوى، وهذه حالة أكثر الحكومات التي تُسمّي نفسها بالمقيّدة أو الجمهورية».

وأشدّ مراتب الاستبداد عند الكواكبي «هي حكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز سلطة دينية». ولنا «أنْ نقول كلّما قلَّ وَصْفٌ منْ هذه الأوصاف؛ خفَّ الاستبداد إلى أنْ ينتهي بالحاكم

المنتخب المؤقت المسؤول فعلاً. وكذلك يخفُّ الاستبداد طبعاً كلّما قلَّ عدد نفوس الرَّعية، وقلَّ الارتباط بالأملاك الثّابتة، وقلَّ التّفاوت في الثّروة، وكلّما ترقَّى الشّعب في المعارف. والحكومة من أي نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والاحتساب الّذي لا تسامح فيه، كما جرى في صدر الإسلام».

ويبين الكواكبي أن الاستبداد يقوم على أمرين أساسيين هما: القوة العسكرية وجهل الأمة «وهما أكبر مصائب الأمم وأهمّ عيوب الإنسانية، وقد تخلَّصت الأمم المتمدِّنة نوعاً ما من الجهالة، لكنْ؛ بُليت بشدة الجندية الجبرية العمومية؛ تلك الشّدة التي جعلتها أشقى حياةً من الأمم الجاهلة، وألصق عاراً بالإنسانية من أقبح أشكال الاستبداد».

ويهاجم الكواكبي القوة العسكرية للاستبداد فيقول: «وأمّا الجندية فتُفسد أخلاق الأمّة؛ حيثُ تُعلِّمها الشّراسة والطّاعة العمياء والاتِّكال، وتُميت النّشاط وفكرة الاستقلال، وتُكلِّف الأمّة الإنفاق الذي لا يطاق؛ وكُلُّ ذلك منصرف لتأييد الاستبداد المشؤوم: استبداد الحكومات القائدة لتلك القوَّة من جهة، واستبداد الأمم بعضها على بعض من جهة أخرى».

ويصف الكواكبي المستبد بقوله «المستبدّ: يتحكَّم في شؤون النّاس بإرادته لا بإرادتهم، ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنَّه الغاصب المتعدِّي فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من النّاس يسدُّها عن النّطق بالحقّ والتّداعي لمطالبته». إنه عدوّ الحقّ، عدوّ الحرّيّة وقاتلهما، وهو مستعدٌّ بالطّبع للشّر والمستبدّ: «يودُّ أنْ تكون رعيته كالغنم درّاً وطاعةً، وكالكلاب تذلُّلاً وتملُّقاً. ومن أقبح أنواع الاستبداد استبداد الجهل على العلم، واستبداد النفس على العقل، ويُسمّى استبداد المرء على نفسه، وذلك إن الله جلّتْ نعمه خَلَقَ الإنسان حرّاً، قائده العقل، فكفَرَ وأبى إلا أنْ يكون عبداً قائده الجهل».

والاستبداد كما يقول «أعظم بلاء؛ لأنَّه وباء دائم بالفتن وجَدْبٌ مستمرٌّ بتعطيل الأعمال، وحريقٌ متواصلٌ بالسَّلب والغصْب، وسيْلٌ جارفٌ للعمران، وخوفٌ يقطع القلوب، وظلامٌ يعمي الأبصار، وألمٌ لا يفتر، وصائلٌ لا يرحم، وقصة سوء لا تنتهي».

الاستبداد والدّين والعلم

يفرد الكواكبي في كتابه طبائع الاستبداد باباً عن العلاقة الجدلية بين الدين والاستبداد فيقول: «لقد تضافرت آراء أكثر العلماء النّاظرين في التّاريخ الطّبيعي للأديان، على أن الاستبداد السّياسي مُتَوَلِّد من الاستبداد الدِّيني». ويدرس الكواكبي هذه العلاقة بين الاستبداد الديني والاستبداد السياسي على صورة تشاكل وتكامل إذ يقول إنَّه ما من مستبدٍّ سياسي إلى الآن إلا ويتَّخذ له صفة قدسيّة يشارك بها الله، أو تعطيه مقامَ ذا علاقة مع الله. ولا أقلَّ من أن يتَّخذ بطانة من خَدَمَةِ الدِّين يعينونه على ظلم النَّاس باسم الله، وأقلُّ ما يعينون به الاستبداد.

ويضيء الكواكبي العلاقة المتناقضة بين العلم والاستبداد، فيرى أن الاستبداد نقيض العلم، وأن العلم نقيض الاستبداد، وأنهما لا يجتمعان حيث تكون العلاقة بينهما كالعلاقة بين الظلام والضياء أو بين الليل والنهار. يقول الكواكبي في هذا الشأن «لا يخفى على المستبدّ، مهما كان غبياً، أن لا استعباد ولا اعتساف إلا مادامت الرّعية حمقاء تتخبط في ظلامة جهل وتيه عماء، فلو كان المستبدُّ طيراً لكان خفّاشاً يصطاد هوام العوام في ظلام الجهل، ولو كان وحشاً لكان ابن آوى يتلقّف دواجن الحواضر في غشاء الليل، لكنّه هو الإنسان يصيد عالِمَه جاهلُهُ. والعلم قبسةٌ من نور الله، وقد خلق الله النّور كشّافاً مبصراً، يولّد في النفوس حرارةً وفي الرؤوس شهامةً، العلم نور والظلم ظلام، ومن طبيعة النّور تبديد الظّلام، والمتأمل في حالة كلِّ رئيس ومرؤوس يرى كلَّ سلطة الرئاسة تقوى وتضعف بنسبة نقصان علم المرؤوس وزيادته».

الفكر العالمي سيعيد النظر في نفسه بطريقة جذرية في ضوء المشهد العربي

ويرى أن فرائض المستبدُّ ترتعد من علوم الحياة مثل الحكمة النظرية، والفلسفة العقلية، وحقوق الأمم وطبائع الاجتماع، والسياسة المدنية، والتاريخ المفصّل، والخطابة الأدبية، ونحو ذلك من العلوم التي تُكبر النفوس، وتوسّع العقول، وتعرّف الإنسان بما هي حقوقه وكم هو مغبون فيها، وكيف الطلب، وكيف النّوال، وكيف الحفظ. وأخوف ما يخاف المستبدّ من أصحاب هذه العلوم، المندفعين منهم لتعليم النّاس الخطابة أو الكتابة وهم المعبَّر عنهم في القرآن بالصالحين والمصلحين.

والخلاصة التي يصل إليها الكواكبي هي أن المستبدّ يخاف العلمَ ويبغضه لأن للعلم سلطاناً أقوى من كلِّ سلطان، فلا بدَّ للمستبدِّ من أن يستحقر نفسه كلما وقعت عينه على من هو أرقى منه علماً. ولذلك لايحبُّ المستبدُّ أن يرى وجه عالمٍ عاقل يفوق عليه فكراً، فإذا اضطر لمثل الطبيب والمهندس يختار الغبي المتصاغر المتملِّق. وعلى هذه القاعدة بنى ابن خلدون قوله «فاز المتملقون»، وهذه طبيعة كلِّ المتكبرين، بل في غالب الناس، وعليها مبنى ثنائهم على كلِّ من يكون مسكيناً خاملاً لايُرجى لخيرٍ ولا لشرٍّ.

وينتج مما تقدَّم أن بين الاستبداد والعلم حرباً دائمةً وطراداً مستمراً: يسعى العلماء إلى تنوير العقول، ويجتهد المستبدُّ في إطفاء نورها، والطرفان يتجاذبان العوام. ومَنْ هم العوام؟ هم أولئك الذين إذا جهلوا خافوا، وإذا خافوا استسلموا، كما أنَّهم هم الذين متى علموا قالوا، ومتى قالوا فعلوا. ويُذلّ العوام بسبب الخوف الناشئ عن الجهل والغباوة، فإذا ارتفع الجهل وتنوَّر العقل زال الخوف، وأصبح الناس لاينقادون طبعاً لغير منافعهم، كما قيل: العاقل لا يخدم غير نفسه، وعند ذلك لا بدَّ للمستبدِّ من الاعتزال أو الاعتدال.

بين الطاغية والحاشية والشعب

يصف الكواكبي العلاقة بين الشعب والمستبد بأنها علاقة مشحونة بالخوف والقلق والحذر فيقول: إن خوف المستبدّ من نقمة رعيته أكثر من خوفهم من بأسه، لأن خوفه ينشأ عن علمه بما يستحقُّه منهم، وخوفهم ناشئ عن جهل؛ وخوفه عن عجزٍ حقيقي فيه، وخوفهم عن توهّم التخاذل فقط؛ وخوفه على فقد حياته وسلطانه، وخوفهم على لقيمات من الثبات وعلى وطنٍ يألفون غيره في أيام؛ وخوفه على كلِّ شيء تحت سماء ملكه. ويستطرد بالقول كلما زاد المستبدُّ ظلماً واعتسافاً زاد خوفه من رعيّته وحتّى من حاشيته، وحتى من هواجسه وخيالاته. وأكثر ما تُختم حياة المستبدِّ بالجنون التّام. قلت «التام» لأنّ المستبدَّ لا يخلو من الحمق قطّ، لنفوره من البحث عن الحقائق، وإذا صادف وجود مستبدٍّ غير أحمق فيسارعه الموت قهراً إذا لم يسارعه الجنون أو العته. ويكون خوف الظالم الطاغية من حاشيته كبيراً، فالطاغية كما يقول «يخاف من حاشيته، لأن أكثر ما يبطش بالمستبدين حواشيهم، لأن هؤلاء أشقى خلق الله حياةً، يرتكبون كلَّ جريمةٍ وفظيعة لحساب المستبدِّ الذي يجعلهم يمسون ويصبحون مخبولين مصروعين، يُجهدون الفكر في استطلاع ما يريد منهم فعله من دون أن يطلب أو يصرِّح».

«وقصر المستبدِّ في كلِّ زمان هو هيكل الخوف عينه: فالملك الجبار هو المعبود، وأعوانه هم الكهنة، ومكتبته هي المذبح المقدَّس، والأقلام هي السكاكين، وعبارات التعظيم هي الصلوات، والناس هم الأسرى الذين يُقدَّمون قرابين الخوف، وهو أهم النواميس الطبيعية في الإنسان، والإنسان يقرب من الكمال في نسبة ابتعاده عن الخوف، ولا وسيلة لتخفيف الخوف أو نفيه غير العلم بحقيقة المخيف منه، وهكذا إذا زاد علم أفراد الرعية بأن المستبدَّ امرؤٌ عاجز مثلهم، زال خوفهم منه وتقاضوه حقوقهم».

ويقول أهل النظر: إن خير ما يستبدل به على درجة استبداد الحكومات هو تغاليها في شنآن الملوك، وفخامة القصور، وعظمة الحفلات، ومراسيم التشريفات، وعلائم الأبَّهة، ونحو ذلك من التمويهات التي يسترهب بها الملوك رعاياهم عوضاً عن العقل والمفاداة، وهذه التمويهات يلجأ إليها المستبدُّ كما يلجأ قليل العزِّ للتكبُّر، وقليل العلم للتصوُّف، وقليل الصِّدق لليمين، وقليل المال لزينة اللباس.

الاستبداد بين المجد والتمجد

يدرس الكواكبي في هذا الباب العلاقة بين الاستبداد والمجد من جهة والمجد والتمجد من جهة ثانية، وبين دفتي هذه العلاقة تكمن أسرار الاستبداد وبعض من طبائعه الخبيثة. والمجد كما يعرفه الكواكبي هو إحراز المرء مقام حبٍّ واحترام في القلوب، وهو مطلب طبيعي شريف لكلِّ إنسان، لا يترفَّع عنه نبيٌّ أو زاهد، ولا ينحطُّ عنه دنيٌّ أو خامل. للمجد لذَّةٌ روحية، لذا يزاحم المجد في النفوس منزلة الحياة. ويميز الكاتب بين منازل المجد مثل مجد الكرم ومجد الفضيلة، أو بذل النّفس بالتعرُّض للمشاقّ والأخطار في سبيل نصرة الحقِّ وحفظ النِّظام؛ ويُسمى مجد النبالة، وهذا أعلى المجد؛ وهو المراد عند الإطلاق، وهو المجد الذي تتوق إليه النفوس الكبيرة، وتحنُّ إليه أعناق النبلاء. وكم له من عشاق تلذُّ لهم في حبه المصاعب والمخاطرات، ومن أمثلة المجد قولهم: خلق الله للمجد رجالاً يستعذبون الموت في سبيله، ولا سبيل إليه إلا بعظيم الهمّة والإقدام والثّبات، تلك الخصال الثّلاث التي بها تقدَّر قيم الرجال. ويضرب الكواكبي أمثلة على طلب المجد إذ قيل لأحد النبلاء: «لماذا لا تبني لك داراً؟» فقال: «ما أصنع فيها وأنا المقيم على ظهر الجواد أو في السجن أو في القبر»، وهذه ذات النطاقين «أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها» وهي امرأة عجوز تودِّع ابنها بقولها: «إن كنت على الحقّ فاذهب وقاتل الحجاج حتى تموت». والحاصل كما يقول الكواكبي «إن المجد هو المجدُ محبَّبٌ للنفوس، لا تفتأ تسعى وراءه وترقى مراقيه، وهو ميسَّرٌ في عهد العدل لكلِّ إنسان على حسب استعداده وهمَّته، وينحصر تحصيله في زمن الاستبداد بمقاومة الظّلم على حسب الإمكان».

> يعدّ الكواكبي أحد أهم رموز الإصلاح وأبرز فرسان النهضة فكرياً ونضالياً

ويقابل المجد، من حيث مبتناه، التمجُّد. وما هو التمجّد؟ «التمجّد هو التقرب من المستبدِّ بالفعل كالأعوان والعمال، أو بالقوة كالملقَّبين بنحو دوق وبارون، والمخاطبين بنحو ربِّ العزة وربّ الصولة، أو الموسومين بالنياشين، أو المطوَّقين بالحمائل، وبتعريفٍ آخر، التمجُّد هو أن ينال المرء جذوة نار من جهنم كبرياء المستبدِّ ليحرق بها شرف المساواة في الإنسانية». وبوصفٍ أجلى: هو أن يتقلّد الرّجل سيفاً من قِبَل الجبارين يبرهن به على أنَّه جلاد في دولة الاستبداد، أو يعلِّق على صدره وساماً مشعراً بما وراءه من الوجدان المستبيح للعدوان. وبعبارة أوضح وأخصر، هو أن يصير الإنسان مستبداً صغيراً في كنف المستبدِّ الأعظم.

وهكذا يكون المتمجّدون أعداء للعدل أنصاراً للجور، لا دين ولاوجدان ولا شرف ولا رحمة، وهذا ما يقصده المستبدُّ من إيجادهم والإكثار منهم ليتمكَّن بوساطتهم من أن يغرِّر الأمة على إضرار نفسها تحت اسم منفعتها، فيسوقها مثلاً لحرب اقتضاها محض التجبُّر والعدوان على الجيران، فيوهمها بأنَّه يريد نصرة الدين، أو يُسرف بالملايين من أموال الأمة في ملذاته وتأييد استبداده باسم حفظ شرف الأمة وأبهة المملكة، أو يستخدم الأمة في التنكيل بأعداء ظلمه باسم أنهم أعداء لها، أو يتصرَّف في حقوق المملكة والأمة كما يشاء هواه باسم أن ذلك من مقتضى الحكمة والسياسة.

والمستبدُّ لا يستغني عن أن يستمجد بعض أفراد من ضعاف القلوب الذين هم كبقر الجنة لا ينطحون ولا يرمحون، يتّخذهم كأنموذج البائع الغشاش، على أنّه لا يستعملهم في شيء من مهامه، فيكونون لديه كمصحف في خمّارة أو سبحة في يد زنديق، وربما لا يستخدم أحياناً بعضهم في بعض الشؤون تغليطاً لأذهان العامة في أنه لا يعتمد استخدام الأراذل والأسافل فقط، ولهذا يُقال: دولة الاستبداد دولة بُلهٍ وأوغاد.

والمستبدُّ يجرِّب أحياناً في المناصب والمراتب بعض العقلاء الأذكياء أيضاً اغتراراً منه بأنّه يقوى على تليين طينتهم وتشكيلهم بالشّكل الذي يريد، فيكونون له أعواناً خبثاء ينفعونه بدهائهم، ثمَّ هو بعد التجربة إذا خاب ويئس من إفسادهم يتبادر إبعادهم أو ينكّل بهم. ولهذا لا يستقرّ عند المستبدّ إلا الجاهل العاجز الذي يعبده من دون الله، أو الخبيث الخائن الذي يرضيه ويغضب الله.

ومن هنا نشأ اعتماد المستبد غالباً على العريقين في خدمة الاستبداد، الوارثين من آبائهم وأجدادهم الأخلاق المرضية للمستبدّين، ومن هنا ابتدأت في الأمم نغمة التمجّد بالأصالة والأنساب، والمستبدّون المحنّكون يطيلون أمد التجربة بالمناصب الصغيرة فيستعملون قاعدة الترقّي مع التراخي، ويسمّون ذلك برعاية قاعدة القدم، ثمّ يختمون التجريب بإعطاء المتمرّن خدمة يكون فيها رئيساً مطلقاً ولو في قرية، فإن أظهر مهارة في الاستبداد، وذلك ما يسمونه حكمة الحكومة فبها نعمت، وإلا قالوا عنه: هذا حيوان، يا ضيعة الأمل فيه.

ولا تكون الحكومة المستبدّة إلا مستبدّة في كل فروعها من المستبدّ الأعظم إلى الشرطي، إلى الفرّاش، إلى كنائس الشوارع، ولا يكون كلُّ صنفٍ إلا من أسفل أهل طبقته أخلاقاً، لأن الأسافل لا يهمهم طبعاً الكرامة وحسن السمعة، إنما غاية مسعاهم أن يبرهنوا لمخدومهم أنهم على شاكلته، وأنصار لدولته، وشرهون لأكل السقطات من أيٍّ كان ولو بشراً أم خنازير، آباؤهم أم أعداؤهم، وبهذا يأمنهم المستبدُّ ويأمنونه فيشاركهم ويشاركونه. وهذه الفئة المستخدمة يكثر عددها ويقلُّ حسب شدة الاستبداد وخفّته، فكلما كان المستبدُّ حريصاً على العسف احتاج إلى زيادة جيش المتمجّدين العاملين له المحافظين عليه، واحتاج إلى مزيد الدقّة في اتّخاذهم من أسفل المجرمين الذين لا أثر عندهم لدينٍ أو ذمّة، واحتاج إلى حفظ النسبة بينهم في المراتب بالطريقة المعكوسة؛ وهي أن يكون أسفلهم طباعاً وخصالاً أعلاهم وظيفةً وقرباً، ولهذا، لا بدَّ أن يكون الوزير الأعظم للمستبدّ هو اللئيم الأعظم في الأمة، ثم من دونه لؤماً، وهكذا تكون مراتب الوزراء والأعوان في لؤمهم حسب مراتبهم في التشريفات والقربى منه.

«والمستبدَّ لا يخرج قطّ عن أنّه خائنٌ خائفٌ محتاجٌ إلى عصابة تعينه وتحميه، فهو ووزراؤه كزمرة لصوص: رئيس وأعوان. فهل يجوِّز العقل أن يُنتخب رفاق من غير أهل الوفاق، وهو الذي لا يستوزر إلا بعد تجربة واختبار عمر طويل؟»، ووزير المستبدّ هو وزير المستبدّ، لاوزير الأمّة كما في الحكومات الدستورية. كذلك القائد يحمل سيف المستبدّ ليغمده في الرقاب بأمر المستبدّ لا بأمر الأمة، بل هو يستعيذ أن تكون الأمة صاحبة أمر، لما يعلم من نفسه أن الأمة لا تقلِّد القيادة لمثله.

ويتساءل الكواكبي: «كيف يجوز تصديق الوزير والعامل الكبير الذي ألف عمراً كبيراً لذّة البذخ وعزّة الجبروت في أنَّه يرضى بالدخول تحت حكم الأمّة، ويخاطر بعرض سيفه عليها فتحلّه أو تكسره تحت أرجلها. أليس هو عضواً ظاهر الفساد في جسم تلك الأمة التي قتل الاستبداد فيها كلَّ الأميال الشريفة العالية فأبعدها عن الأنس والإنسانية؟».

والنتيجة أن المستبد فردٌ عاجز لا حول له ولا وقوة إلا بالمتمجدين، والأمة؛ أي أمة كانت، ليس لها من يحكُّ جلدها غير ظفرها، ولا يقودها إلا العقلاء بالتنوير والإهداء والثبات، حتى إذا ما اكفهرَّت سماء عقول بينها قيَّض الله لها من جمعهم الكبير أفراداً كبار النفوس قادة أبرار يشترون لها السعادة بشقائهم والحياة بموتهم؛ حيث يكون الله جعل في ذلك لذتهم، ولمثل تلك الشهادة الشريفة خلقهم، كما خلق رجال عهد الاستبداد فسّاقاً فُجّاراً مهالكهم الشهوات والمثالب، فسبحان الذي يختار من يشاء لما يشاء، وهو الخلّاق العظيم.

الاستبداد والأخلاق والمال

يصف الكواكبي العلاقة بين الاستبداد والقيم والمال كما أوردنا أعلاه بقوله: لو كان رجلاً وأراد أن يحتسب وينتسب لقال: «أنا الشرُّ، وأبي الظلم، وأمّي الإساءة، وأخي الغدر، وأختي المسْكَنة، وعمي الضُّرّ، وخالي الذُّلّ، وابني الفقر، وبنتي البطالة، وعشيرتي الجهالة، ووطني الخراب، أما ديني وشرفي فالمال المال المال». فالاستبداد يجعل المال في أيدي الناس عرضةً لسلب المستبدّ وأعوانه وعمّاله غصباً، أو بحجةٍ باطلة، وعرضةً أيضاً لسلب المعتدين من اللصوص والمحتالين الراتعين في ظلِّ أمان الإدارة الاستبدادية. وحيث المال لايُحصَل إلا بالمشقّة، فلا تختار النفوس الإقدام على المتاعب مع عدم المنِّ على الانتفاع بالثمرة. وهكذا فإن الاستبداد داءٌ أشدُّ وطأةً من الوباء، أكثر هولاً من الحريق، أعظم تخريباً من السّيل، أذلُّ للنفوس من السؤال. داءٌ إذا نزل بقومٍ سمعت أرواحهم هاتف السماء ينادي القضاء القضاء، والأرض تناجي ربّها بكشف البلاء. الاستبداد عهدٌ؛ أشقى الناس فيه العقلاء والأغنياء، وأسعدهم بمحياه الجهلاء والفقراء، بل أسعدهم أولئك الذين يتعجّلون الموت فيحسدهم الأحياء.

الاستبداد كما يعلن الكواكبي يؤثر في أكثر الميول الطبيعية والأخلاق الحسنة، فيُضعفها، أو يُفسدها، أو يمحوها، فيجعل الإنسان يكفر بنِعَم

مولاه، لأنه لم يملكها حقّ الملك ليحمده عليها حقّ الحمد، ويجعله حاقداً على قومه، لأنهم عونٌ لبلاء الاستبداد عليه، وفاقداً حبّ وطنه، لأنَّه غير آمن على الاستقرار فيه، ويودُّ لو انتقل منه، وضعيف الحبّ لعائلته، لأنه يعلم منهم أنَّهم مثله لا يملكون التكافؤ، وقد يُضطرّون لإضرار صديقهم، بل قتله وهم باكون. أسيرُ الاستبداد لا يملك شيئاً ليحرص على حفظه، لأنَّه لا يملك مالاً غير معرَّض للسّلب ولا شرفاً غير معرَّض للإهانة. ولا يملك الجاهل منه آمالاً مستقبلة ليتبعها ويشقى كما يشقى العاقل في سبيلها.

إن أقلَّ ما يؤثّره الاستبداد في أخلاق الناس، أنه يرغم حتى الأخيار منهم على إلفة الرّياء والنفاق ولبئس السيّئتان، وإنه يعين الأشرار على إجراء غيّ نفوسهم آمنين من كلّ تبعة ولو أدبية، فلا اعتراض ولا انتقاد ولا افتضاح، لأن أكثر أعمال الأشرار تبقى مستورة، يلقي عليها الاستبداد رداء خوف الناس من تبعة الشهادة على ذي شرّ وعقبى ذكر الفاجر بما فيه.

والاستبداد يُضطرُّ النّاس لاستباحة الكذب والتحيُّل والخداع والنّفاق والتذلل. وإلى مراغمة الحسِّ وإماتة النفس ونبذ الجدّ وترك العمل، إلى آخره. وينتج عن ذلك أن الاستبداد المشؤوم هو يتولى بطبعه تربية الناس على هذه الخصال الملعونة. وبناءً عليه، يرى الآباء أن تعبهم في تربية الأبناء التربية الأولى على غير ذلك لا بدَّ أن يذهب عبثاً تحت أرجل تربية الاستبداد، كما ذهبت قبلها تربية آبائهم لهم، أو تربية غيرهم لأبنائهم سدىً.

ثمَّ «إن عبيد السلطان هم غير مالكين أنفسهم، ولا هم آمنون على أنَّهم يربّون أولادهم لهم. بل هم يربّون أنعاماً للمستبدّين وأعواناً لهم عليهم. وفي الحقيقة، أن الأولاد في عهد الاستبداد هم سلاسل من حديد يرتبط بها الآباء على أوتاد الظلم والهوان والخوف والتضييق. فالتوالد من حيث هو زمن الاستبداد حمق، والاعتناء بالتربية حمقٌ مضاعف».

نهاية الاستبداد

يهاجم الكواكبي الاستبداد ويتنبأ بسقوطه ويصف سبل القضاء بالقضاء عليه، فما له بداية يندثر في نهاية ولا بد للاستبداد من نهاية يسقط فيها المستبدون سقوطاً مدوياً. ويرى الكواكبي أن بداية نهاية المستبد تكون بشعور الأمة كلها بآلام الاستبداد فيقول في ذلك «إن الأمَّة التي لا يشعر كلُّها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحقُّ الحريّة». ومن ثم فإن الاستبداد لا يقاوَم بالشّدة إنما يُقاوم باللين والتدرُّج. ويشترط الكواكبي على أنه يجب على الأمة قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ما يُستَبدَل به الاستبداد.

ويذكر الكواكبي المستبدّين بما أنذرهم الفياري المشهور حيثُ قال «لا يفرحنَّ المستبدُّ بعظيم قوَّته ومزيد احتياطه، فكم جبّارٍ عنيدٍ جُنِّد له مظلومٌ صغير»، وأقول: كم من جبّار قهّار أخذه الله أخذ عزيزٍ منتقم.

ويؤكد الكواكبي على أهمية المعرفة والعلم في هدم بنيان الاستبداد فيقول فإذا وُجِد في الأمَّة الميتة من تدفعه شهامته للأخذ بيدها والنهوض بها فعليه أن يبثَّ فيها الحياة وهي العلم؛ أي علمها بأن حالتها سيئة، وإنَّما بالإمكان تبديلها بخيرٍ منها، وينتهي بالتحمُّس ويبلغ بلسان حالها إلى منزلة قول الحكيم المعرّي:

إذا لم تقُم بالعدل فينا حكومةٌ
فنحن على تغييرها قُدَراء

ويرى الكواكبي أن الاستبداد لا يُقاوم بالشدة، إنما يُقاوم بالحكمة والتدريج هو أن الوسيلة الوحيدة الفعّالة لقطع دابر الاستبداد هي ترقّي الأمَّة في الإدراك والإحساس، وهذا لا يتأتى إلا بالتعليم والتحميس.

> يصف الكواكبي العلاقة بين الشعب والمستبد بأنها علاقة مشحونة بالخوف والقلق

ويذكر أن الاستبداد محفوفٌ بأنواع القوات التي فيها قوّة الإرهاب بالعظمة وقوّة الجُند، لا سيما إذا كان الجند غريب الجنس، وقوة المال، وقوة الإلفة على القسوة، وقوّة رجال الدين، وقوّة أهل الثروات، وقوّة الأنصار من الأجانب، فهذه القوات تجعل الاستبداد كالسيف لا يُقابَل بعصا الفكر العام الذي هو في أوّل نشأته يكون أشبه بغوغاء، ومن طبع الفكر العام أنَّه إذا فار في سنة يغور في سنة، وإذا فار في يوم يغور في يوم. بناءً عليه ألا يلزم لمقاومة تلك القوات الهائلة مقابلتها بما يفعله الثبات والعناد المصحوبان بالحزم والإقدام.

والاستبداد ينبغي ألا يُقاوَم بالعنف، كي لا تكون فتنة تحصد الناس حصداً. نعم؛ الاستبداد قد يبلغ من الشدَّة درجة تنفجر عندها الفتنة انفجاراً طبيعياً، فإذا كان في الأمَّة عقلاء يتباعدون عنها ابتداءً، حتى إذا سكنت ثورتها نوعاً وقضت وظيفتها في حصد المنافقين، حينئذٍ يستعملون الحكمة في توجيه الأفكار نحو تأسيس العدالة، وخير ما تؤسَّس يكون بإقامة حكومة لا عهد لرجالها بالاستبداد، ولا علاقة لهم بالفتنة.

ويحدد الكواكبي شروط الثورة الشعبية ضد الاستبداد لأن العوام لايثور غضبهم على المستبدّ غالباً إلا عقب أحوال مخصوصة مهيِّجة فورية، منها:

١- عقب مشهد دموي مؤلم يوقعه المستبدُّ على المظلوم يريد الانتقام لناموسه.

٢- عقب حرب يخرج منها المستبدُّ مغلوباً، ولا يتمكَّن من إلصاق عار التغلُّب بخيانة القوّاد.

٣- عقب تظاهر المستبدّ بإهانة الدّين إهانةً مصحوبةً باستهزاء يستلزم حدَّة العوام.

٤- عقب تضييق شديد عام مقاضاةً لمالٍ كثير لا يتيسَّر إعطاؤه حتّى على أواسط الناس.

٥- في حالة مجاعة أو مصيبة عامّة لا يرى الناس فيها مواساةً ظاهرة من المستبدّ.

٦- عقب عمل للمستبدِّ يستفزُّ الغضب الفوري، كتعرُّضه لناموس العرض أو حرمة الجنائز في الشرق، وتحقيره القانون أو الشرف الموروث في الغرب.

٧- عقب حادث تضييق يوجب تظاهر قسم كبير من النساء في الاستجارة والاستنصار.

٨- عقب ظهور موالاة شديدة من المستبدِّ لمن تعتبره الأمَّة عدوّاً لشرفها.

إلى غير ذلك من الأمور المماثلة لهذه الأحوال التي عندها يموج الناس في الشوارع والساحات، وتملأ أصواتهم الفضاء، وترتفع فتبلغ عنان السماء، ينادون: الحقّ الحقّ، الانتصار للحقّ، الموت أو بلوغ الحقّ.

والمستبدُّ مهما كان غبياً لا تخفى عليه تلك المزالق، ومهما كان عتياً لا يغفل عن اتِّقائها، كما أن هذه الأمور يعرفها أعوانه ووزراؤه.

ويؤكد الكواكبي على أهمية تهيئة ماذا يُستبدل به الاستبداد هو: «أن معرفة الغاية شرطٌ طبيعي للإقدام على كلِّ عمل، كما أن معرفة الغاية لا تفيد شيئاً إذا جهل الطريق الموصل إليها، والمعرفة الإجمالية في هذا الباب لا تكفي مطلقاً، بل لا بدَّ من تعيين المطلب والخطة تعييناً واضحاً موافقاً لرأيِّ الكلِّ، أو الأكثرية التي هي فوق الثلاثة أرباع عدداً أو قوة بأس وإلا فلا يتمّ الأمر، حيث إذا كانت الغاية مبهمة نوعاً، يكون الإقدام ناقصاً نوعاً، وإذا كانت مجهولة بالكليّة عند قسم من الناس أو مخالفة لرأيهم، فهؤلاء ينضمّون إلى المستبدِّ، فتكون فتنةً شعواء، وإذا كانوا يبلغون مقدار الثلث فقط، تكون حينئذٍ الغلبة في جانب المستبدِّ».

ثمَّ إذا كانت الغاية مبهمة ولم يكن السير في سبيلٍ معروف، ويوشك أن يقع الخلاف في أثناء الطريق، فيفسد العمل أيضاً وينقلب إلى انتقام وفتن. ولذلك يجب تعيين الغاية بصراحة وإخلاص وإشهارها بين الكافّة، والسعي إلى إقناعهم واستحصال رضائهم بها ما أمكن ذلك، بل الأولى حمل العوام على النداء بها وطلبها من عند أنفسهم. والمراد أن من الضروري تقرير شكل الحكومة التي يراد ويمكن أنْ يُستبدل بها الاستبداد، وليس هذا بالأمر الهيّن الذي تكفيه فكرة ساعات، أو فطنة آحاد، وليس هو بأسهل من ترتيب المقاومة والمغالبة. وهذا الاستعداد الفكري النظري لا يجوز أنْ يكون مقصوراً على الخواص، بل لا بدَّ من تعميمه وعلى حساب الإمكان ليكون بعيداً عن الغايات ومعضوداً بقبول الرأي العام.

وخلاصة القول أنَّه يلزم أولاً تنبيه حسّ الأمَّة بآلام الاستبداد، ثمَّ يلزم حملها على البحث في القواعد الأساسية للسياسة المناسبة لها؛ بحيث يشغل ذلك أفكار كلِّ طبقاتها، والأولى أن يبقى ذلك تحت مخض العقول سنين، بل عشرات السنين حتى ينضج تماماً، وحتى يحصل ظهور التلهّف الحقيقي على نوال الحرية في الطبقات العليا، والتمنّي في الطبقات السفلى، والحذر كل الحذر من أن يشعر المستبد بالخطر، فيأخذ بالتحذُّر الشديد، والتنكيل بالمجاهدين، فيكثر الضجيج، فيزيغ المستبدُّ ويتكالب، فحينئذٍ إما أن تغتنم الفرصة دولة أخرى فتستولي على البلاد، وتجدِّد الأسر على العباد بقليلٍ من التعب، فتدخل الأمَّة في دورٍ آخر من الرقِّ المنحوس، وهذا نصيب أكثر الأمم الشرقية في القرون الأخيرة، وإمَّا أن يساعد الحظّ على عدم وجود طامع أجنبي، وتكون الأمَّة قد تأهَّلت للقيام بأن تحكم نفسها بنفسها، وفي هذه الحال يمكن لعقلاء الأمَّة أن يكلِّفوا المستبدَّ ذاته لترك أصول الاستبداد، واتِّباع القانون الأساسي الذي تطلبه الأمة. والمستبدُّ الخائر القوى لا يسعه عند ذلك إلا الإجابة طوعاً، وهذا أفضل ما يصادَف. وإن أصرَّ المستبدُّ على القوّة، قضوا بالزوال على دولته، وأصبح كلٌّ منهم راعياً، وكلٌّ منهم مسؤولاً عن رعيته، وأضحوا آمنين، لا يطمع فيهم طامع، ولا يُغلبون عن قلّة، كما هو شأن كلِّ الأمم التي تحيا حياةً كاملة حقيقية، وبناءً عليه فليبصَّر العقلاء، وليتَّقِ الله المغرون، وليعلم أن الأمر صعب، لكن تصوُّر الصعوبة لا يستلزم القنوط، بل يثير همم الرجل الأشمّ.

خلاصة

هذا غيض من فيض عبقرية الكواكبي التي تجلت في كتابه الفريد «طبائع الاستبداد»، فكل كلمة في هذا الكتاب تعادل وزنها ذهباً لمن يعرف مكامن العظمة في الكلّم. وسيبقى هذا الكتاب تراثاً فكرياً حياً لاتقدر كلماته وأحكامه بثمن لما ورد فيه من تعرية سوسيولوجية لطبيعة الاستبداد وتجلياته. ولست في موقع الناصح أريد القول إن قراءة هذا الكتاب في ضوء الأحداث المعاصرة تحمل قيمة عظيمة يدركها أصحاب النفوس العظيمة وأولي الألباب، وليس لي إلا أن أذكّر القراء الكرام بأهمية قراءة هذا الكتاب والتأمل فيه من أجل إدراك أعمق وأشمل لواقع الاستبداد في الحياة السياسية العربية وفهم السبل والإمكانات التي تضعنا على طريق الرفض الشامل لكل أشكال الاستبداد من أجل الكرامة الإنسانية، ومن أجل النهضة الحضارية الإنسانية الشاملة في مجتمعاتنا التي هي أحوج ما تكون اليوم إلى ديمقراطية متدفقة بمعاني الحرية والكرامة الإنسانية ●

* أستاذ علم الاجتماع التربوي في جامعتي الكويت ودمشق
** تم نشر الدراسة بصورة مختصرة في زاوية «قراءة في كتاب» في العدد ٨١ من مجلة «آراء»، ونظراً لأهميتها وما تحويه من فوائد جمة، فقد ارتأينا إعادة نشرها بصورة تفصيلية لتعميم الفائدة

لبنان يدخل نفق القرار الاتهامي

اعتباراً من يوم الخميس ٢٠١١/٦/٣٠ دخل لبنان جدياً في نفق القرار الاتهامي الخاص بجريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، حيث سلم محققون دوليون مدعي عام التمييز في لبنان القاضي سعيد ميرزا مذكرات توقيف بحق أربعة أشخاص لبنانيين ينتمون إلى حزب الله هم: مصطفى بدر الدين وسليم عياش وحسين عنيسي وأسد صبرا.

د. صالح بكر الطيار *

لقد سبق لوسائل إعلام غربية وعربية منذ أشهر أن نشرت بعض هذه الأسماء وسيناريوهات عن كيفية تنفيذ جريمة الاغتيال ومنها مجلة «دير شبيغل» الألمانية وقناة «سن إن بي سي» التلفزيونية الكندية وصحيفتا «لوموند» و«لوفيغاو» الفرنسيتان وجريدة «السياسة» الكويتية وغيرها. ووفق الاتفاقيات الموقعة بين الدولة اللبنانية والمحكمة الدولية التي تتخذ من لاهاي مقراً لها يجب أن تعمد القوى الأمنية اللبنانية إلى اعتقال المطلوبين وتسليمهم إلى المحكمة. وفي حال تعذر الوصول إلى أماكن سكنهم يصار بعد ٣٠ يوماً إلى تبليغهم بوساطة وسائل الإعلام، وإذا لم يسلموا أنفسهم تجري محاكمتهم غيابياً. وكما كان متوقعاً فقد انقسم اللبنانيون بين من يؤيد قرار المحكمة ويطالب الدولة بالقيام بواجبها لجهة إلقاء القبض على المتهمين، وبين من اعتبر القرار الاتهامي مسيساً ومفبركاً ويهدف إلى خدمة إسرائيل وأمريكا وخاصة أن بعض المتهمين هم من قادة المقاومة التابعة لحزب الله.

ورغم أن الهدوء إثر صدور القرار الاتهامي كان سائداً في كافة المناطق اللبنانية إلا أن ذلك لا يعني أن هذه الأجواء مرشحة للاستمرار بسبب الانقسامات الحادة الحاصلة في الشارع اللبناني ما بين قوى «٨ آذار» و«١٤ آذار» والتي تأخذ في بعض مناحيها أبعاداً مذهبية، حيث يعتبر بعض السنة أن زعيمهم هو من تم اغتياله، فيما يعتبر بعض الشيعة أن هناك «مؤامرة» لإلباسهم هذه التهمة التي تأتي برأيهم من ضمن مخطط يهدف إلى إشعال فتنة مذهبية في منطقة الشرق الأوسط. والتهم لم تنحصر فقط في أطراف لبنانية، بل يتردد أنها ستمتد لاحقاً إلى أطراف إقليمية مثل سوريا وإيران، وسيتم الكشف عن أسماء المتهمين وصفاتهم خلال الأيام المقبلة بعد أن يتم تسليم لوائح الاتهام من المحكمة الدولية إلى السفارتين السورية والإيرانية في لاهاي.

ومن المؤكد أن طهران لن تتجاوب مع ما ستطلبه منها المحكمة، وكذلك دمشق التي أساساً رفضت توقيع أي اتفاق مع

فرض عقوبات اقتصادية على لبنان سيصيب كل اللبنانيين وبقدر أقل حزب الله الذي لا يملك لا مؤسسات إنتاجية ولا مصارف

لبنان سيمر بمرحلة كبيرة من التوتر السياسي الذي قد تصحبه احتكاكات أمنية

المحكمة وطلبت منها تزويدها بأدلة دامغة تثبت تورط عناصر سوريين على أن تتولى السلطات السورية بنفسها محاكمتهم. وكان حزب الله قبل أشهر عدة قد شن هجوماً لاذعاً ضد المحكمة، وكشف بالمناسبة عن معلومات وعن قرائن تتهم إسرائيل بأنها وراء عملية اغتيال الحريري. كما شنّ حزب الله حملة ضد من سماهم «شهود زور» من جنسيات لبنانية وعربية، وطالب بمحاكمتهم لأنهم برأيه ضللوا التحقيق وفبركوا أخباراً ومعلومات غير صحيحة كان من نتيجتها سجن أربعة من كبار الضباط اللبنانيين لأكثر من ثلاث سنوات قبل أن يتم الإفراج عنهم لعدم وجود أدلة تدينهم. وما بين الآراء المؤيدة لما صدر عن المحكمة من قرارات وتلك الرافضة لها فمن المؤكد أن لبنان سيمر بمرحلة كبيرة من التوتر السياسي الذي قد تصحبه احتكاكات أمنية، ولكنها لن تصل إلى حد المواجهات لأن الجيش اللبناني على أتم استعداداته، حيث لن يسمح بأي فلتان أمني أياً تكن أسبابه وظروفه والجهة التي تقف وراءه. يضاف إلى ذلك بدأ البعض في لبنان يلوح باحتمال أن يلجأ المجتمع الدولي إلى فرض عقوبات على لبنان في حال عدم استجابة حزب الله لتسليم المتهمين، أو قد يذهب المجتمع الدولي - حسب رأي آخرين - إلى إحالة موضوع المحكمة إلى مجلس الأمن لوضعه تحت الفصل السابع مما يعني احتمال حصول تدخل عسكري غربي. لكن كل هذه الأمور مجرد تكهنات لأن فرض عقوبات اقتصادية على لبنان سيصيب كل اللبنانيين وبقدر أقل حزب الله الذي لا يملك لا مؤسسات إنتاجية ولا مصارف ولااستثمارات داخلية أو خارجية. كما أن إحالة ملف المحكمة إلى مجلس الأمن لإدراجه تحت الفصل السابع لن تحقق أي نتيجة لأن المواجهة لن تحصل بين قوى عسكرية غربية وحزب الله، بل بين قوى عسكرية غربية وأنصار وحلفاء حزب الله وهم يمثلون أكثر من نصف الشعب اللبناني. وهناك من يتوقع أن تكون قرارات المحكمة مقدمة لقيام إسرائيل بعدوان ضد حزب الله في لبنان تحت ذريعة إخضاعه للشرعية الدولية، ولكن مثل هذه المغامرة العسكرية تستوجب ضمان نجاحها لأن حزب الله بأفضل استعداداته وجهوزيته، كما تستوجب عدم تدخل قوى إقليمية لمصلحة حزب الله وخاصة إيران التي لن تسمح بالقضاء على حليف استراتيجي يؤمن لها حضوراً مهماً على البحر الأبيض المتوسط. والواضح إذن أن لبنان دخل نفقاً مظلماً مملوءاً بالمفاجآت التي ستظهر نتائجها تباعاً والتي ستكون لها تداعيات كثيرة من المبكر التكهن بها ●

*رئيس مركز الدراسات العربي - الأوروبي

شرق آسيا يلتقي مع غربها: العلاقات عبر آسيا

ذكرنا في مناسبات سابقة عدة أن تحول أورو - آسيا إلى شبكة كبيرة من الكيانات دون الإقليمية الجيو - استراتيجية المتداخلة، ولد عدداً من الوشائج الثقافية والاقتصادية والأمنية، التي مالت تدريجياً إلى جعل مصير منطقة الشرق الأوسط مرتبطاً بصورة أوثق بمصائر بقية مناطق آسيا، وهو ما أعطى مغزىً حقيقياً لمفهوم الشرق الأوسط الكبير.

أنوش احتشامي *

يمكن الجزم أيضاً بأن بعض هذه الوشائج ذو طبيعة استراتيجية. وكما سنرى، يمكن القول عموماً، إن الطاقة والإسلام وقدرة السياسة على عبور الحدود، فضلاً عن حركة العمالة ورؤوس الأموال والعلاقات العسكرية والأسلحة، «بما فيها أسلحة الدمار الشامل»، وجيو - سياسية آسيا الوسطى؛ أمورٌ تشجع المنظومات الإقليمية الآسيوية على التعاون فيما بينها، وتجعل كل واحدة منها تعتمد على المنظومات الأخرى بصورة متزايدة.

الطاقة:

مثّل الطلب الآسيوي المتنامي على النفط والغاز، أحد العناصر الأساسية في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين شرق آسيا وغربها. فكلما زادت دول الخليج العربية إنتاجها النفطي، كانت اقتصادات الشرق الأقصى تستهلك ذلك الإنتاج الإضافي. وتشير الإحصائيات إلى أن نحو ٦٠ في المائة من صادرات الشرق الأوسط النفطية ذهبت أواخر القرن العشرين إلى آسيا المطلة على المحيط الهادئ، بينما ذهبت نسبتا ١٣ في المائة و٢١ في المائة منها إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، على التوالي. كما أن منطقة آسيا المطلة على المحيط الهادئ، «باستثناء اليابان وأستراليا»، استهلكت من النفط ما يوازي مجموع ما استهلكته الولايات المتحدة وأوروبا الغربية معاً. وظل المنحى التصاعدي لمعدلات الاستهلاك النفطي في منطقة آسيا المطلة على المحيط الهادئ واضحاً للعيان. ففي منتصف الثمانينات، أنتجت المنطقة ١٠ في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط، واستهلكت ١٨ في المائة من إجمالي الاستهلاك النفطي العالمي؛ لكن مع نهاية القرن، بقي نصيب المنطقة من الإنتاج العالمي من الخام ثابتاً «١٠ في المائة»، بينما ارتفع معدل استهلاكها للنفط بنسبة ٢٧ في المائة. وفي القرن الحادي والعشرين، لا يزال مستهلكو النفط الآسيويون الرئيسيون، الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، في طليعة مستهلكي الهيدروكربونات في منطقة آسيا المطلة على المحيط الهادئ. وتعليقاً على طلب الصين والهند واليابان المتزايد على النفط، قال أحد كبار المحللين اليابانيين: «نحن الذين سنتصارع فيما بيننا على نفط الشرق الأوسط». إذاً، يبدو أنه سيكون من شبه المستحيل إشباع نهم هذه الدول، إلا من خلال إيجاد منتجين آخرين للهيدروكربونات في آسيا، على الرغم من كل الجهود، التي تبذلها الصين لتنويع مصادرها، ورغم منافستها للولايات المتحدة، من أجل ضمان الوصول إلى هيدروكربونات غرب إفريقيا وشرقها.

إن زهاء ٦٥ في المائة من صادرات الشرق الأوسط النفطية،

نحو 60 في المائة من صادرات الشرق الأوسط النفطية ذهبت أواخر القرن العشرين إلى آسيا المطلة على المحيط الهادئ

اتجهت إلى منطقة آسيا المطلة على المحيط الهادئ عام ٢٠١٠، وهو ما يمثل انقلاباً تاماً في المنحى، الذي ساد على مدى قرن من الزمن، حيث كان معظم صادرات الشرق الأوسط من النفط، يتجه إلى الغرب. وترافق هذا التحول الجوهري مع تغييرات ملحوظة في سلوك المستهلكين التقليديين لنفط الشرق الأوسط. فقد بنى أكبر مستهلك للنفط في العالم، الولايات المتحدة، استراتيجيته لتوفير احتياجاته من الطاقة المستوردة، على أساس استيراد معظمها من الأمريكتين وإفريقيا، بينما اعتمدت أوروبا مؤخراً على استيراد الطاقة من شمال إفريقيا وبعض دول الخليج العربية المصدرة للنفط والغاز، إلى جانب استغلال الموارد المتوفرة في أوروبا نفسها. ونتيجةً لهذه التغييرات في سلوك أمريكا وأوروبا، وتنامي الطلب الآسيوي على الطاقة، فإن منطقة آسيا المطلة على المحيط الهادئ قد توفر في غضون الأعوام العشرة المقبلة ٩٥ في المائة من إجمالي وارداتها من الطاقة من منطقة الشرق الأوسط. فالسعودية، التي كانت حتى وقت قريب، الشريك النفطي الرئيسي لأمريكا، بدأت تتبنى استراتيجيات محددة لتطوير شراكاتها الآسيوية، ويعكس ذلك تصريح وزير النفط السعودي علي النعيمي في نيودلهي عام ٢٠٠٥ حين قال «لقد أصبحت آسيا زبوننا الأول. فنحن نشحن حالياً أكثر من ٤,٥ مليون برميل يومياً إلى آسيا، أي حوالي ٦٠ في المائة من إجمالي صادراتنا أو نحو ٢٠ في المائة من إجمالي استهلاك آسيا الحالي من النفط. حيث إن أكبر مصدر للنفط الخام في العالم يحافظ اليوم على طاقة إنتاجية احتياطية لتلبية احتياجات اقتصادات آسيا، التي تنمو بوتيرة متسارعة». وأظهرت علاقات إيران منحى مماثلاً. إذ قفزت قيمة تبادلاتها التجارية مع الصين وحدها إلى ٩,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، فيما استوردت الأخيرة ١٣ في المائة من احتياجاتها النفطية من إيران. وقد تتعزز العلاقات الصينية - الإيرانية أكثر على خلفية الدور الرئيسي، الذي سيلعبه الغاز الطبيعي خلال العقود المقبلة. فعندما تتحول الاقتصادات الآسيوية، ابتداءً من الصين، مروراً بدول السواحل الآسيوية، ووصولاً إلى الهند، من الفحم الحجري إلى الغاز المسال، ستحاول هذه الاقتصادات استيراد الغاز من الدول القريبة منها، «أستراليا وإندونيسيا وماليزيا وروسيا»، ومن مصدري الغاز في منطقتي بحر قزوين والشرق الأوسط، من أجل تلبية طلبها المتزايد على هذه المادة. ويُتوقع أن تكون إيران والعراق وقطر والسعودية، أهم دول الشرق الأوسط في مجال تصدير الغاز المسال إلى آسيا، بينما ستكون كازاخستان وتركمانستان، أبرز دول بحر قزوين في هذا المجال.

ومن شأن شراكات الطاقة في آسيا أن توجد علاقات أوسع نطاقاً، وأن تعزز الاعتماد المتبادل على امتداد القارة. فعلى سبيل المثال، كلما ازداد انفتاح مصدري الطاقة في الشرق الأوسط على بقية اقتصادات آسيا، ازدادت سرعة ودرجة تأثرهم بتقلبات دورات رأس المال في تلك الاقتصادات. وهذا ما حدث بالضبط، عندما اهتزت اقتصادات جنوب آسيا في التسعينات، وتعرضت دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط إلى ضغط اقتصادي كبير، جراء تلك الأزمة. ولو أن الاقتصادين، الصيني والياباني، اهتزا أيضاً في ذلك الوقت، لعانت دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط من ضغط اقتصادي أكبر وأخطر.

من ناحية أخرى، سيُؤدي تعزيز العلاقات الهيدروكربونية إلى انتقال موارد مالية ضخمة من طرف آسيا الشرقي إلى طرفها الغربي، مما سيشجع مصدري الهيدروكربونات في غرب آسيا على توسيع علاقاتهم مع شرق آسيا. ولو افترضنا أن منطقة آسيا المطلة على المحيط الهادئ، ستستورد من نفط الشرق الأوسط خمسة وعشرين مليون برميل يومياً، بحلول عام ٢٠٢٠م، وأن سعر البرميل الواحد هو خمسة وعشرون دولاراً، «وهذا معدل متحفظ للغاية في ظل الأسعار الحالية»، فإن دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط، ستحصل من دول شرق آسيا على ٢٥٠ مليار دولار سنوياً. فاليوم، وبعدما تجاوز سعر برميل النفط حد الستين دولاراً، يمكن القول إن الموارد المالية، التي تتجه من شرق آسيا إلى غربها، قد وصلت بالفعل إلى مثل هذا المستوى. وكما سبقت الإشارة، فإن هذه المبالغ الضخمة ستشجع مصدري النفط في غرب آسيا على توسيع علاقاتهم مع شرق آسيا، وبالتالي، سوف يتراجع المستوى التقليدي لتأثرهم بأسواق دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي الوقت ذاته، سيؤدي هذا التوجه شرقاً، إلى تعميق الفجوة الجيو - سياسية القائمة بين دول الخليج العربية وبقية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواقعة في شرق المنطقة وغربها، التي سبقت الإشارة إلى أنها أصبحت تدور في فلك أوروبا.

سيطرة الغرب على المنطقة ستتراجع كلما تعززت علاقات غرب آسيا وشرقها

كما أن التحول الاقتصادي على هذا النطاق الواسع سيُحدث تحولاً سياسياً أيضاً، بمعنى أن سيطرة الغرب على منطقة الشرق الأوسط سوف تتراجع، كلما تعززت العلاقات بين غرب آسيا وشرقها. وخير مثال على ذلك، هو الحليف العربي السابق لأمريكا، المملكة العربية السعودية: ففي عام ٢٠٠٦، كان المعدل السنوي لحجم تبادلها التجاري مع الصين قد تجاوز الخمسة عشر مليار دولار، «مع معدل نمو سنوي بنسبة ٤٣ في المائة منذ عام ١٩٩٩». وفي تلك الأثناء، أصبحت المملكة تغطي ١٧ في المائة من واردات الصين النفطية.

أضف إلى ذلك، أن تنامي هذه العلاقات الهيدروكربونية سيجعل اقتصادات آسيا أكثر تأثراً بتقلبات أسعار النفط وبالأزمات، التي قد تنشأ بسببها في الشرق الأوسط، علماً بأن بعض دول الشرق الأقصى،

«مثل إندونيسيا وماليزيا» ، مرشحة للاستفادة من ارتفاع أسعار الهيدروكربونات. فكما أشارت «مجلة الشؤون الاقتصادية للشرق الأقصى» : يرى الاقتصادي آندي تشي في دراسة أعدها بناءً على طلب دين ويتّر، من شركة مورغان ستانلي، أنه إذا وصل معدل سعر برميل النفط إلى تسعة وعشرين دولاراً، فإن معدل النمو السنوي في شرق آسيا، «باستثناء اليابان»، قد يتراجع بواقع ٠,٦ في المائة من النقطة.. وبلغة الدولارات، ستخسر المنطقة مبلغاً يتراوح من خمسة عشر إلى عشرين مليار دولار في عام ٢٠٠٠. وفي الحقيقة، تشير التقديرات إلى أنه كلما ارتفع معدل سعر برميل النفط دولاراً واحداً في سنة بعينها، فإن حجم الفائض التجاري لمنطقة شرق آسيا يتقلص بأكثر من ملياري دولار في تلك السنة. فآسيا، إذن، شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط وتشعر بوطأة ارتفاع أسعاره بشكل فوري تقريباً.

وتُضر مثل هذه الزيادات بالمستهلك الآسيوي بطرق عدة. أولاً: لأنها تولد وضعية تجارية متفاقمة. ثانياً: لأنها تزيد الضغوط التضخمية في الاقتصادات المحلية. وثالثاً: لأنها تُضيف ضغوطاً كبيرة على ميزانيات الحكومات. كما يزداد الميزان المالي تعقيداً، بفعل خصوصيات هيكلية تسعير النفط للمستوردين الآسيويين، التي تجعل نفط الشرق الأوسط يكلفهم أكثر بكثير مما يكلف نظراءهم الغربيين بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. لكن الصورة المعقدة لمستقبل الطاقة في آسيا، لاتكتمل من دون إبراز الآثار الاستراتيجية المحتملة لشبكات خطوط نقل الطاقة، ومسارات عبورها من منطقة بحر قزوين إلى خارجها، على العلاقات بين الشرق الأوسط وبقية آسيا. ومع أن مخزون النفط المؤكد في بحر قزوين ليس هائلاً، «إذ يبلغ حوالي ٢٩ مليار برميل، بينما يبلغ ١٧ مليار برميل في بحر الشمال وأكثر من ٦٠٠ مليار برميل في منطقة الخليج العربي»، إلا أن وزارة الطاقة الأمريكية، والعديد من شركات النفط، قدرت المخزون النفطي لبحر قزوين بحوالي ١٦٠ مليار برميل، وهو مخزون هائل فعلاً، قد يحول هذا البحر إلى مصدَر رئيسي للطاقة في القرن الحالي. واستناداً إلى هذه التقديرات، خمن خبراء الطاقة القيمة الإجمالية لمخزون بحر قزوين من الهيدروكربونات، بأربعة تريليونات من الدولارات. وهذا هو العامل الذي أثار اهتمام كبرى شركات النفط العالمية بالمخزون الاستراتيجي لبحر قزوين، مع أن تكلفة استخراج البرميل الواحد من نفطه تساوي أضعاف تكلفة استخراج برميل النفط الواحد من حقول منطقة الخليج العربي.

وعلى الرغم من التحفظات المحيطة بالمخزون النفطي لبحر قزوين، تشير بعض التقديرات، إلى أنه سيُنتج أربعة ملايين برميل من النفط يومياً بحلول عام ٢٠١٥م أي أكثر من إنتاج إيران في عام ٢٠٠١. وفي حال الحفاظ على هذا المستوى الإنتاجي، فإن دول بحر قزوين المصدرة للنفط، ستُحقق عائدات ضخمة، تزيد على عشرين مليار دولار سنوياً. لكن مخزون بحر قزوين أقل بكثير من مخزون الخليج العربي، الأمر الذي سيدفع دول بحر قزوين النفطية وشركات النفط العالمية المعنية، إلى رفع الإنتاج إلى أقصى مستوى ممكن، لتحقيق الاستغلال الأمثل لاستثماراتها الضخمة، ما قد يؤثر سلباً في وضعية منتجي النفط التقليديين.

وعلى صعيد الغاز، الذي سيُصبح أحد المصادر الرئيسية للطاقة في القرن الحالي، تشير بعض التقديرات إلى أن مخزون بحر قزوين من الغاز الطبيعي هائل فعلاً. فطبقاً لوزارة الطاقة الأمريكية، يبلغ مخزون بحر قزوين المحتمل من هذا المورد الحيوي حوالي ٦٥٠ تريليون متر مكعب. وللمقارنة، يشار إلى أن مخزوني إيران وروسيا من الغاز الطبيعي، «خارج بحر قزوين» ، يبلغان ١٧٠٠ تريليون متر مكعب، و٨١٠ تريليونات متر مكعب، على التوالي. لذا، فإن البيانات الخاصة بدول بحر قزوين الثلاث، تدعم الطرح القائل بأنها ستبرز في القرن الحالي كأطراف رئيسية في سوق الطاقة الآسيوية، على الرغم من كل التحفظات المحيطة بمخزونها النفطي. وعلى أي حال، يبقى التنقيب عن هيدروكربونات بحر قزوين وتطويرها، مهمة صعبة للغاية، لأنه يتطلب مهارات تقنية عالية وخبرة واسعة. وفي منطقة بحر قزوين، تبقى هذه المهمة أسهل بكثير من التعقيدات المرتبطة بإنشاء خطوط مستدامة لنقل موارد الطاقة إلى خارج المنطقة. كما أن أغلب مخزون بحر قزوين من الهيدروكربونات يقع بعيداً عن الشواطئ: إذ يقع تحت مياه هذا البحر أكثر من ٨٠ في المائة من ثروة أذربيجان، وقرابة ٤٠ في المائة من ثروة كازاخستان، ونحو ٣٥ في المائة من ثروة تركمانستان. وفي الحقيقة، خضع النقاش حول مسارات خطوط نقل هيدروكربونات بحر قزوين للكثير من التسييس. فمن ناحية، سعت الولايات المتحدة إلى تلافي مرور هذه الخطوط عبر الأراضي الهندية والروسية، من خلال تعزيز علاقاتها مع أذربيجان، وتشجيع بناء أنابيب للنفط والغاز في بحر قزوين، وإنجاز خط باكو - جيهان، الذي دُشن في يوليو ٢٠٠٦. ومن ناحية أخرى، سعت إيران وروسيا إلى إبراز الجدوى الاقتصادية لبناء وتعزيز طاقات خطوط الأنابيب القائمة، والتي تمتد من الشمال إلى الجنوب. غير أن الحقيقة المتمثلة في أن مشروع خط باكو - جيهان، الذي قُدرت تكلفته بحوالي ٣,٥ مليار دولار، طُرح للنقاش، تُعد بحد ذاتها مؤشراً قوياً إلى نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، وقدرتها على إقناع الأطراف المحلية القوقازية بأن الاعتبارات السياسية - الأمنية ينبغي أن تعلو على الحسابات المالية في هذه المسألة. أما حالياً، وبعدما أُنجز خط باكو - جيهان، يبدو أن روسيا وإيران لا تريدان التخلي للولايات المتحدة عن المكاسب الاستراتيجية المرتبطة ببحر قزوين،

تعزيز العلاقات الهيدروكربونية سيُؤدي إلى انتقال موارد مالية ضخمة بين أطرف آسيا

لأنهما واصلتا جهودهما الدبلوماسية لكسب معركة مسارات خطوط نقل النفط والغاز من منطقة بحر قزوين إلى خارجها.

وإلى جانب أهمية مخزوني بحر قزوين المحتملين من النفط والغاز، ثمة عامل رئيسي آخر أثار اهتمام شركات النفط العالمية، وهو الاستعداد المتجدد لدول بحر قزوين لتقديم امتيازات سخية ومغرية لهذه الشركات، خصوصاً أن هذا الاستعداد جاء بعدما ترسخت صناعة النفط في الدول النفطية التقليدية، وتضاءلت فيها فرص الاستثمار الجديدة المحتملة. وبالتالي، توفرت لهذه الشركات فرصة سانحة لتحقيق أرباح خيالية في ظل قيود سياسية محدودة، فبدت جميعاً غير راغبة في التقليل من شأن هذه الفرصة، رغم المشكلات الكبيرة التي تعاني منها منطقة بحر قزوين، مثل المشكلات الأمنية والجغرافية والقانونية، وتلك المتعلقة بمسارات خطوط النقل. ولم يشكك إلا بضع شركات عالمية فقط بدقة البيانات المتعلقة بمخزوني بحر قزوين. وحتى الآن، قامت مجمل العلاقات بين دول بحر قزوين والغرب، عموماً، والولايات المتحدة، خصوصاً، على أساس حساب بسيط هو «الأمل بأن تُنقِذ منطقة بحر قزوين «الولايات المتحدة وحلفاءها» من الاعتماد الكامل على نفط الشرق الأوسط. وتكمن المصلحة الأساسية هنا في حقيقة أن «إمدادات الطاقة الثابتة والمضمونة القادمة من بحر قزوين، ستقلل درجة تأثر أمريكا بأي نقص في إمدادات الطاقة العالمية». إذاً، كان من الحيوي، ألا تتدفق إمدادات الطاقة القادمة من بحر قزوين باتجاه الجنوب، أو عبر مضيق هرمز «لأن ذلك قد يقوض فرص تحقيق الهدف، المتمثل في تنويع مصادر إمدادات الطاقة، وقد يعزز مواقع دول بعينها، مثل إيران في منطقة الطاقة المكونة من بحر قزوين والخليج العربي، وقد يتيح لها التحكم في إمدادات النفط المتدفقة منهما»؛ كما كان من الحيوي أيضاً ألا تتدفق إمدادات بحر قزوين باتجاه الشمال، «لأن ذلك يعزز المكانة الإقليمية لروسيا»؛ إذاً، تعين على خطوط نقل هذه الإمدادات أن تتجه غرباً وشرقاً فقط.

وبفضل مخزون بحر قزوين من الهيدروكربونات، واختفاء معوقات الحرب الباردة، وغياب المنافسين الآسيويين الأقوياء، تشجعت الولايات المتحدة على إرساء دعائم جديدة لنفوذها في قلب آسيا، وتمكنت تدريجياً من كسب تأييد دول بحر قزوين للغرب. وإذا كان من الممكن النظر إلى هذه التحركات الأمريكية، كانعكاس لاتجاهات الهيمنة الجديدة، فإنه يمكن اعتبارها أيضاً دلائل قوية على اهتمام أمريكا الطويل الأمد بمنطقة بحر قزوين. ولا شك في أن القوى الإقليمية، إيران والهند والصين وباكستان وروسيا، تدرك هذه الحقائق تماماً. لكن، في الوقت الذي يبحث فيه بعض هذه القوى عن سبل التقرب من واشنطن، نرى أن بعضها الآخر يبذل قصارى جهده لتقليص الحضور الأمريكي في آسيا، وجعله عديم التأثير على المدى البعيد. وبالنسبة لهذه الأطراف جميعاً يبقى ضمان أمن الطاقة أولوية قصوى.

الشراكات العسكرية وتجارة الأسلحة

تمثل الشراكات العسكرية المدعومة بتجارة الأسلحة، بحد ذاتها، قوة إضافية ملزمة، قادرة على توطيد العلاقات بين الشرق الأوسط وبقية آسيا. ومنذ نهاية الحرب الباردة، تزايد هذا النوع من الشراكات في آسيا بفعل الدور الروسي في المقام الأول. فقد نجحت روسيا، منذ أواخر الثمانينات، في تعزيز موقعها كأكبر منتج ومصدر للأسلحة في أورو - آسيا، بعدما تحولت إلى المصدَر الرئيسي للأسلحة والتقنيات العسكرية المستوردة بالنسبة لأكبر دولتين في آسيا «الصين والهند» وإيران، وعدد من دول آسيا الأصغر منها. وظلت موسكو أيضاً المزود الرئيسي للصين وإيران بالتكنولوجيا النووية، التي عادت عليها بأكثر من ٦,٥ مليار دولار، منذ منتصف التسعينات. وتبني روسيا حالياً المحطة النووية الوحيدة في إيران بمدينة بوشهر الإيرانية، كما دخلت في مفاوضات مع الصين لتزويدها بمحطات نووية حديثة، بالتوازي مع بناء محطة نووية ضخمة في مقاطعة ليانيونغانغ الصينية.

> ثمة دلائل على أن الصين ستواصل تعزيز علاقاتها العسكرية مع دول غرب آسيا

لذا، تُعد روسيا مركز شبكة تجارة الأسلحة، التي تضم كبرى دول آسيا، وعدداً من أكبر مصدري الطاقة فيها. هذه العلاقة تمنح موسكو نفوذاً واسعاً في آسيا، وتلزمها بالحفاظ على ميزان القوى الآسيوية، كما برهنت مناورات «مهمة السلام ٢٠٠٥ الروسية» - الصينية غير المسبوقة، التي جرت في أغسطس ٢٠٠٥، والتي شارك فيها حوالي عشرة آلاف جندي، قاموا بمناورات جوية وبحرية وبرية، بدأت في ڤياديڤوستوك، واستُكملت في مقاطعة شاندونغ الصينية. يُشار أيضاً إلى أن الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، والدول المراقبة فيها «الهند وإيران وباكستان»، تلقت جميعاً دعوات رسمية لمراقبة تلك المناورات، التي شاركت فيها طائرات روسية الصنع من طراز سوخوي ٣٠ (Su-30) وهي طائرات اعتراضية، وقاذفات نووية بعيدة المدى من طرازي توپولوف ٩٥ (Su-95)، و(توبولوف ٢٢ أم ٣ (Tu-22M3)؛ كما أن المراقبين الثلاثة في منظمة شنغهاي للتعاون كانوا يستوردون أسلحة من روسيا، أو كانوا مهتمين باستيراد مثل هذه الأسلحة.

لكن هذه العلاقات العسكرية، ليست سوى جزء من الصورة. فتجارة الأسلحة لها بُعدٌ حاسم آخر، يتمثل في العلاقات العسكرية بين الصين ودول الشرق الأوسط؛ حيث تُعد الصين شريكاً عسكرياً رئيسياً لإيران، مثلاً، كما أنها تمتعت بعلاقات عسكرية مثمرة مع العراق «حتى عام ١٩٩٠»، والمملكة العربية السعودية واليمن. وتشير كافة الدلائل المتوافرة، إلى أن الصين ستواصل تعزيز علاقاتها العسكرية مع دول

قد تتعزز العلاقات الصينية – الإيرانية أكثر على خلفية الدور الرئيسي الذي سيلعبه الغاز الطبيعي خلال العقود المقبلة

غرب آسيا، لا سيما تلك الغنية بالنفط، لأنها تمتلك ما يكفي من العملة الصعبة لتسديد فواتير وارداتها من الأسلحة. وفي الحقيقة، عززت الصين فرص تلبية احتياجاتها النفطية الاستراتيجية، عبر إبرام اتفاقيات تسليحية ثنائية مع دول الخليج العربية المصدرة للهيدروكربونات. لذا، يمكن القول إن الصين قادرة أيضاً على التأثير في ميزان قوى منطقة غرب آسيا.

وأوجدت تجارة الأسلحة أيضاً علاقات أخرى، غامضة نسبياً، بين شرق آسيا وغربها. فهناك شراكتان عسكريتان متزايدتا العمق بين إسرائيل من جهة، والصين والهند من جهة أخرى. إذ من المعروف أن تل أبيب زودت، «أو تزود»، الشريك الأول، بمجموعة واسعة من الخبرات والتقنيات العسكرية، كما زودت الشريك الثاني، بما قيمته خمسة عشر مليار دولار من التجهيزات والخبرات العسكرية وتقنيات تحديث أسلحته الروسية القديمة. وقد تمثل الهند حالياً أهم سوق لمنتجات إسرائيل العسكرية. ولطالما كانت إسرائيل شريكاً عسكرياً وثيقاً لتايوان – مصدَر القلق الأمني الرئيسي للصين في شرق آسيا. كما عززت إسرائيل شراكتها العسكرية الحديثة العهد مع تركيا، التي استطاعت، من خلال هذه العلاقات، إجراء مناورات عسكرية ضخمة، واقتناء الكثير من التجهيزات العسكرية المتقدمة، والاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في تحديث منظوماتها العسكرية القديمة. وقد ولدت هذه الشراكة بعض التوترات؛ ليس في العلاقات التركية – الإيرانية فقط، بل أيضاً في علاقات أنقرة مع العالم العربي – الذي يشعر بأن هذه الشراكة موجهة ضده إلى حد كبير. كما أن روسيا قلقة ومرتابة من طموحات تركيا في القوقاز والبلقان وآسيا الوسطى. ولم تخفِ موسكو وطهران قلقهما من أن تستخدم إسرائيل علاقاتها الوثيقة مع تركيا كوسيلة لتعزيز علاقاتها مع أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى. وقد تعمقت هذه المخاوف عندما علق رئيس الوزراء الإسرائيلي في تركيا قائلاً: «سأقول في أنقرة إننا نريد تعزيز العلاقات مع أذربيجان ضد إيران وروسيا وأرمينيا». وقال روبيرت أولسون، إن تمركز قوات مسلحة إسرائيلية حالياً في شرق تركيا، وتمكن إسرائيل من استخدام عدد من المرافق العسكرية التركية «التي قيل إن ١٢ في المائة من القوة الجوية الإسرائيلية الضخمة تتمركز فيها»، تطورٌ يدفع إلى الاعتقاد بأن ردود الأطراف المعنية الأخرى على هذا التحدي الأمني، ليست سوى مسألة وقت فقط.

صحيح أن هناك علاقات عسكرية مهمة بين شرق وغرب آسيا، لكن النقطة التي لا بد من إبرازها هنا، هي الآتية: في الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل إلى تعزيز علاقاتها مع الصين والهند، نلاحظ أن هاتين الدولتين وتركيا، وإن بدرجة أقل، ترتبط بصورة متزايدة بشبكة الطاقة الآسيوية، التي يتكون قلبها النابض من خصوم إسرائيل في الشرق الأوسط، وأبرزهم إيران. ومن المنظور الاستراتيجي، يبدو أن طبيعة تفاعلات المحور العسكري ومحور الطاقة في آسيا ستؤدي بالدول المعنية إلى تبني اتجاهات متعارضة، الأمر الذي قد يوجد الظروف الملائمة لحدوث استقطابات مستقبلية، قد تؤدي بدورها إلى نشوب نزاعات. وخير مثال على ذلك، ما حدث في يوليو ٢٠٠١، عندما غضبت إيران واستخدمت، للمرة الأولى، قواتها البحرية الصغيرة العاملة في بحر قزوين لحماية مصالحها ضد أذربيجان، وزجت خلال تلك العملية بشركة «بريتش بتروليوم BP» النفطية العملاقة، في التوترات التي نشبت بين باكو وطهران.

ولهذه الشراكات العسكرية بُعدٌ مقلق آخر، هو الدور الذي تلعبه أسلحة الدمار الشامل في صياغة معادلة الأمن الإقليمي الآسيوي. فاليوم، لا يوجد في جنوب آسيا دولتان نوويتان عريقتان فقط «الهند وباكستان»، بل ظهرت أيضاً كوريا الشمالية، ذات النظام السياسي الشمولي والضعيفة اقتصادياً، كدولة تمتلك السلاح النووي. كما سجلت قارة آسيا أكثف نشاط نووي في العالم، خلال السنوات الخمسين الأخيرة، حيث ارتفع عدد دولها النووية من صفر إلى خمس «روسيا والصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية». غير أن الظروف الجيو – استراتيجية السائدة في آسيا، تحتم على المرء ألا يستبعد احتمال ظهور عدد إضافي لا بأس به من الدول النووية الآسيوية، مثل إيران واليابان وكوريا الجنوبية، التي لديها جميعاً ما يكفي من الإمكانات والدوافع الجيو – سياسية لتطوير قدرات نووية ذاتية. وإذا قامت هذه الدول بذلك، فإن دولاً أخرى في منطقة الشرق الأوسط وآسيا ككل، قد تحذو حذوها جراء الضغوط الجيو – سياسية الهائلة، التي ستتعرض إليها. كما أن المساعدة التقنية النووية العسكرية، التي تلقتها كوريا الشمالية من باكستان، مقابل تزويدها بتكنولوجيا إنتاج الصواريخ، تُعد سابقة خطيرة، قد تفتح الباب أمام تبادلات مماثلة؛ وهو ما سينعكس سلباً على استقرار المنظومات الإقليمية الآسيوية الهش أصلاً ●

*استاذ العلاقات الدولية وعضو في معهد الدراسات الشرق أوسطية والاسلامية – جامعة درم – انجلترا

العملة الخليجية الموحدة:
مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي

على الرغم من أن التكتلات الاقتصادية عرفت منذ القدم، إلا أنها تميزت كظاهرة على وجه الخصوص في العصر الحديث، إذ بدأ الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية يتسم بتلك الظاهرة، ويرجع ذلك إلى تطور علاقات الإنتاج، خاصة مع زيادة أهمية الوحدات الاقتصادية الكبيرة وظهور أقطاب التنمية، فقد أدى التقدم التكنولوجي الحديث إلى عدم جدوى الوحدات الاقتصادية الصغيرة، وضرورة توسيع المجال الاقتصادي للاستفادة من نتائج التقدم الفني، فالاقتصاد المعاصر منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية يتسم بالتعاون الاقتصادي الدولي، وانتشار الأجهزة الدولية الجماعية التي تقوم على تحقيقه سواء على النطاق الدولي أو الإقليمي كخطوة أولية نحو تطور أوسع.

علي عفيفي علي غازي *

إن هذا التعاون الاقتصادي الدولي قد يتحقق إما عن طريق توحيد الإطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي، أو عن طريق القيام بتنفيذ بعض المشروعات الدولية المشتركة، فالتكتلات الاقتصادية تنشأ بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح والأهداف، ونجاح هذه التكتلات الاقتصادية يتطلب توفير شروط اقتصادية معينه لتأمين نجاحها، ومن أهم هذه الشروط تنوع الموارد الطبيعية، وتكامل المشاريع الإنتاجية، وقد تجمع بين هذه الدول وحدة الموقع الجغرافي، كما يعتبر العامل السياسي ذا أثر بارز ويلعب دوراً مهماً في نجاح هذه التكتلات وخاصة في المراحل الأولى، كما قد تلعب عوامل عدة غير اقتصادية دوراً في نشوء التكتلات الاقتصادية.

إن التكتلات الاقتصادية ظاهرة تؤلف بين طوائف من الدول على أساس من الرغبة في إيجاد كيان اقتصادي قادر على المنافسة في خضم الأسواق التجارية الإقليمية والعالمية، وقد تستهدف الدول من وراء هذا الكيان الاقتصادي تكوين وحدة سياسية في آخر المطاف، بمعنى أن التكتل الاقتصادي قد تختلط فيه الدوافع الاقتصادية بالدوافع السياسية إلى الحد الذي يصعب معه تعيين الهدف الأساسي منه، وتستوي في ذلك الدول المتقدمة والنامية.

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين محاولات وتجارب عدة للتكتل الاقتصادي، منها ما حقق نجاحاً باهراً واكتمل نموه كالمجتمع الاقتصادي الأوروبي الذي تكلل نجاحه بعد خطوات طويلة منذ توقيع معاهدة «ماستريخت» في روما ١١ ديسمبر ١٩٩١ بشأن الوحدة الأوروبية الاقتصادية والنقدية والسياسية لتكلل كل هذه الجهود يوم الثاني من مايو ١٩٩٨، ذلك اليوم الذي أصدرت فيه القمة الأوروبية التاريخية التي عقدت في بروكسل إعلانها بإصدار العملة الأوروبية الموحدة «اليورو»، لتصبح عملة التداول الرسمية الوحيدة للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي عام ٢٠٠٢، مما يعد الخطوة الأولى للدخول في اتحاد سياسي قد يكون فيدرالي أو كونفدرالي.

وإذا كان العصر الحديث هو عصر العمالقة (Giants) أو عصر الكيانات الكبرى، ومن ثم فلا مجال فيه للأفراد، لذا فقد أصبح لزاماً على الدول النامية أن تحاول لم شملها، وأن تسارع إلى التكتل حتى تستطيع الوقوف في وجه التكتلات الأخرى، وحتى تحصل على

أصبح لزاماً على الدول النامية أن تلم شملها وتسارع إلى التكتل حتى تستطيع الوقوف في وجه التكتلات الأخرى

إقامة اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون سيعود بالنفع عليها

نصيبها العادل من التجارة الدولية. ويبدأ التكتل الاقتصادي عندما تأخذ دولتان أو أكثر بسياسات تؤدي إلى زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ويكون الهدف منه زيادة القدرة الإنتاجية والكفاية في الدول الأعضاء، وقد تختلف درجات الاعتماد المتبادل من انخفاض العوائق التجارية على عدد محدود من المنتجات إلى إنشاء سياسة نقدية موحدة، وقد حققت بعض تجارب التكتل الاقتصادي نجاحاً، لكن تلك المحاولات لم تطبق فيها أوجه التكامل بسهولة، وهذه التكتلات الاقتصادية قد تكون ثنائية، كما قد تكون متعددة الأطراف، وموضوع هذه العلاقات هو التبادل التجاري وما يتطلبه من تنسيق للسياسات الخارجية في مجال السلع والخدمات والمدفوعات، وقد يتعدى هذا التنسيق إلى مجال عوامل الإنتاج كالعمالة ورأس المال.

وتهدف هذه العلاقات إلى دعم اقتصادات الدول الأطراف، وانتهاءً في تحقيق نوع من التنسيق السياسي أو الوحدة السياسية، وأوسع أشكال التكتلات الاقتصادية هو تعاون الأسرة الدولية في تنظيم نواحي الحياة الاقتصادية التي تهمها جميعاً أو تهم الغالبية العظمى منها، ويأخذ هذا التعاون شكل الاتفاق على مبادئ وقواعد تنظم بعض نواحي العلاقات الاقتصادية بين الدول حيثما لا يوجد اتفاق خاص لتنظيمها، أو حيثما يكون الأمر ذا أهمية بالنسبة لهذه الدول جميعاً بحيث يتحتم عليها في سبيل مصلحتها ومصلحة التعامل الاقتصادي العالمي أن تنظم هذه النواحي.

وقد بدأ هذا النوع من التعاون الشامل بتطور القانونين الدوليين العام والخاص اللذين وضعا قواعد معترفاً بها لتنظيم كثير من نواحي العلاقات بين الدول، ثم تجسد في شكل أدق أو تنامى في عدد من المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة الدولية، ولكل من هذه المنظمات دستور يحدد مبادئ التعاون الدولي في الحقول التي تخصها، وجهاز تنفيذي يشرف على تنفيذ المبادئ المتفق عليها في هذا الدستور، لكن ليس من طبيعة المشكلات الاقتصادية أن تنظم على الصعيد الدولي، لأن التنظيم الدولي لا ينجح إلا في الأمور التي تهم كافة الدول صغيرها وكبيرها، غنيها وفقيرها، متقدمها ومتأخرها؛ بنسب متساوية أو قريبة من التساوي.

لكن من بين الدول من لها مصالح اقتصادية تهمها دون سواها، وهذه المصالح قد تكون نتيجة للقرب والجوار، أو تكون ذات دوافع اقتصادية أو سياسية، أو في حاجة ماسة إلى معالجة أزمة أو مشكلة اقتصادية أو سياسية أو عسكرية، فمن الطبيعي إذن أن تفكر مثل هذه الدول بتنظيم خاص بعلاقاتها الاقتصادية يؤمن القصد الذي رمت إليه، ويتكيف مع الظروف التي تلائم وضعها، ويتدرج حقل المسائل المشتركة في الطبيعة من الأسرة الدولية إلى مجموعة من الدول إلى أن يصل إلى الأمور التي تهم دولتين فحسب، وعندما تقوم الدولتان بتنظيم هذه الأمور باتفاقيات ثنائية توضح التعاون المنشود، وفي كل أنواع العلاقات الاقتصادية نجد أنواعاً مختلفة من تنظيم التعاون

الاقتصادي، وتتدرج هذه الأنواع في التماسك والرخاوة، وفي القرب والبعد؛ بمقدار المصالح المشتركة التي تجمع الدول التي تضمها، وبمقدار وعي هذه الدول وفهمها لتلك المصالح.

ومما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي الحديث في عصر العولمة الاجتياحية أدى إلى عدم جدوى الوحدات الاقتصادية الصغيرة، ومن ثم اتجهت الدول إلى تحقيق تكتلات اقتصادية فيما بينها سواء على النطاق الدولي متمثلاً في اتفاقية «الغات» أو على النطاق الإقليمي مثلما فعلت دول أوروبا في الوحدة الأوروبية التي توجت بالتكتل النقدي، فقد أدركت هذه الدول أهمية التكتلات الاقتصادية ومن ثم سعت إلى التكتل مع بعضها بعضاً إذ وجدت بينها مصالح اقتصادية مشتركة في الأهداف لتتولد داخلها الرغبة في إيجاد كيان اقتصادي قادر على المنافسة في خضم الأسواق التجارية الإقليمية والعالمية، وقد تستهدف هذه الدول تكوين وحدة سياسية في آخر المطاف، بمعنى أن التكتل الاقتصادي قد تختلط فيه الدوافع الاقتصادية بالدوافع السياسية إلى الحد الذي يصعب معه تعيين الهدف الأساسي منه، الذي قد يكون سياسياً أو اقتصادياً.

ومن هنا نرى أهمية توحيد العملة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك لكونها دولاً تتشابه في الموقع الجغرافي إذ ربط بينها الخليج العربي، بالإضافة إلى تشابهها السكاني، وهو ما يدفعنا إلى التسليم بأهمية اتحاد هذه الأقطار اقتصادياً من خلال عملة موحدة واتحاد نقدي يوفر لها الصمود أمام المتغيرات الاقتصادية العالمية.

ومما يدعونا إلى التسليم بأهمية توحيد العملة الخليجية هو تشابه مشكلات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتأثير مشكلات الدولة الواحدة على الدول الأخرى، كذلك القرب الجغرافي الذي من شأنه أن يدعم عملية توحيد العملة، وأيضاً تشابه هذه الدول في أهمية النفط في حياتها الاقتصادية، كل ذلك يدعو إلى الإسراع بتوحيد العملة بينها، ويؤكد أهمية تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربية من خلال اتحاد نقدي موحد سيوفر لها أفضل الاستثمارات لمواردها الاقتصادية، وسيساعد على توفير أعلى مستوى معيشة لشعوبها وأفضل منعة سياسية لها.

وعلى الرغم من التفكير في مثل هذا الاتحاد النقدي منذ توقيع الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون عام ١٩٨١، وهو عام ميلاده، إلا أن الفكرة رغم ذلك ظلت رهن الدراسة والتفكير، والاتحاد يمر بمراحل التكتل الاقتصادي بدءاً من إنشاء السوق المشتركة، والتعرفة الجمركية الموحدة، والاتحاد الجمركي، ليكون التفكير بالنهاية في الوحدة الاقتصادية، التي تعد أعلى درجات التكامل بين الدول في صورة اتحاد نقدي في عملة موحدة، والتي ربما يتبعها التفكير في إقامة اتحاد سياسي قد يكون فيدرالياً أو كونفدرالياً.

ولا شك في أن إقامة اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي سيعود بالنفع على كل الدول، لأنه سيسهل عملية الانتقال دون الحاجة إلى تبديل أو تغيير العملة، وبالتالي سيولد حرية في انتقال رؤوس الأموال، وبالتالي نشوء استثمارات عملاقة تواكب التطورات الاقتصادية العالمية في عصر العولمة، الذي لم يعد فيه مجال للكيانات الاقتصادية الصغيرة، وهذا ما دفع كثيراً من الأقاليم إلى التفكير في الاتحاد كدول أوروبا التي نجحت في تأسيس اتحاد نقدي بينها في صورة العملة الموحدة «اليورو» التي أصبحت عملة التداول الرسمية لخمس عشرة دولة، وبالتالي اتجهت كثير من الدول الأخرى إلى استخدامها في التعامل الدولي، وفي البنوك العالمية، وفي صندوق النقد الدولي لتصبح عملة احتياطي عالمية تواجه الاجتياح الاقتصادي للدولار الأمريكي المتربع كعملة الاحتياطي العالمية منذ سنوات.

العملة الخليجية الموحدة تحتاج إلى بعض التنازلات من الدول الخليجية لإتمام إصدارها

ولكن صورة هذا الاتحاد النقدي الذي من المفترض أن يشهد هذا العام (٢٠١١) ميلاده من رحم اجتماعات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا يزال يكتنفها الغموض، مثل: هل سيكون نظام التصويت داخل المجلس صوتاً واحداً لكل دولة مثلما فعل الاتحاد الأوروبي؟ وهو ما يراه البعض عائقاً أمام إتمام الوحدة النقدية المنشودة، كذلك تأخر قيام الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي الذي لا يزال الطريق أمامه طويلاً، وبالتالي هل سيؤثر في توحيد العملة الخليجية وسيقف عائقاً أمام إتمامها؟ وما مدى تأثير انسحاب سلطنة عمان على مسيرة الاتحاد النقدي؟ وهل سيواصل التحدي، أم أن عمان سوف ترضخ للأهمية الاقتصادية الكبرى التي ستجنيها الدول الأعضاء كافة من توحيد العملة الخليجية؟ كذلك هل سيؤثر تمسك المملكة العربية السعودية بأن يكون مقر البنك المركزي الخليجي الذي سيتولى سلطة إصدار العملة الخليجية الموحدة فيها هل سيؤثر ذلك في مسيرة الاتحاد، أم أنه ستكون هناك تنازلات من الدول لإتمام الاتحاد؟ وكذلك هل ستؤثر الخلافات السياسية بين هذه الدول في مصير العملة الخليجية الموحدة، أم أن هذه الدول ستترك هذه الخلافات جانباً في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي الذي سيعود بالنفع الاستثماري على مستوى معيشة أفرادها؟ كل هذه العناصر تمثل الإشكالية التي ستكون الإجابة عنها هي السبيل الكفيل بتذليل العقبات أمام ميلاد العملة الخليجية الموحدة، أو «الدينار العربي الخليجي» كما أطلقت عليه قمة المنامة في ديسمبر ٢٠٠٠ ●

*صحفي وأكاديمي مصري

لا تطوير لبرنامج نووي من دون وضع إطار شرعي ملائم

لطالما أثّر التقدم التكنولوجي في تطوّر القانون، فإن عوامل مثل التغيّر الاقتصادي وتطور أنواع جديدة من الأخطار والطموحات الاجتماعية المتجددة تساهم كلها في ضرورة إحداث تطورات قانونية تتماشى مع هذه التطورات، وقد أثبت هذا الأمر صحّته بصفة خاصة بالنسبة إلى مجال الطاقة النووية.

باتريك راينيرز * - د. أوديت جانكوفيتش - بريفور**

١- الدلالات القانونية لاستخدام تقنية حديثة

إن البلد الذي ينوي تأسيس برامج نووية بهدف تلبية متطلباته المتزايدة من الطاقة في محاولة لتنويع مصادر الطاقة لديه، أو لتحقيق استقلالية أكبر في مخزون الطاقة، أو لتخفيض انبعاث التلوث الكربوني، يجب على هذا البلد التعامل مع حزمه متنوعة من الأسئلة الاجتماعية والتقنية والاقتصادية والمالية بصورة متزامنة. وفي هذا السياق، تُعتبَر ملاءمة البنية التحتية المؤسسية والتشريعية المحلية في الدولة قضية ذات أهمية عليا، وأن هذا الأمر مهم بشكل خاص للحكومات المعنية والدول الأخرى التي قد تكون مهتمة بالنشاط النووي الحديث نتيجة للقُرب الجغرافي أو ببساطة لأنها ستساهم في الصناعة النووية الحديثة من خلال تزويد المواد أو المعدات أو التعاون التقني أو توفير رأس المال.

أما بالنسبة إلى التقنيات الأكثر تقدّماً التي تم إدخالها منذ أواخر القرن العشرين، فإن تطوير الاستعمالات السلمية للطاقة النووية قد أدّى إلى طرح السؤال المتعلق بالكيفية التي يمكن بها مواءمتها لتدخل ضمن الإطار القانوني القائم أو وضع نظام قانوني خاص بها. وفي الواقع، ومنذ البداية تم الاعتراف بأن الأخطار الخاصة المرتبطة بالانشطار الذري والاستعمالات السلمية الأخرى للمواد المشعة تتطلّب إحداث تغييرات جذرية في التشريعات القائمة.

وقد كان رجال القانون والعلماء النوويون وما زالوا يواجهون معاً مهمة وضع حلول جديدة للتوفيق ما بين المتطلبات العملية لهذه التكنولوجيا الحديثة والتقاليد القانونية في البلدان المعنية. كما نتج تحدٍّ إضافي ومستمر عن التطور المستمر للتقنيات النووية وتطور المشكلات والمخاطر الملازمة لهذه النشاطات التي تتطلب عملية صياغة قوانين مرنة وصارمة في الوقت نفسه.

٢- خصوصية وإطار القانون النووي

إن القانون الذي ينظّم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لايُضفي على نفسه صفة التخصص الثابت وهو غير مستقل تماماً عن القوانين الأخرى وذلك لأنه يضمّ معايير متعددة تخصّ القانون المدني والقانون العام أو القانون البيئي أو قانون النقل، لكنه يقدّم صفات خاصة محدّدة، وأولها كونه فريداً في ناحية أصله عبر التاريخ، إذ تم استخدامه لأغراض عسكرية قبل توظيفه لأغراض مدنية مما تطلّب فرض نظام استثنائي للضوابط والقيود على التجارة النووية الدولية بهدف حظر انتشار الأسلحة الذرية. أما الخصوصية الأخرى فهي أنه ينطبق على التكنولوجيا المتطورة التي تشمل مميزات تقنية إبداعية وأنواعاً حديثة من المخاطر القائمة أو تلك التي تم اكتشافها حديثاً وهي مميزات أدت إلى وجوب تبني أنظمة شاملة في ميادين الحماية من الإشعاعات والأمان النووي والتصرف في النفايات المشعة. وباختصار، يتمتع القانون النووي بطبيعة حديثة توجد مفاهيم قانونية جديدة تم اعتمادها بشكل كبير من قبل أنظمة قانونية أخرى وهي في تطوّر دائم وذلك بهدف التكيّف مع التطورات التكنولوجية والتحكم بشكل أفضل في المخاطر المرتبطة باستخدامها.

٣- نبذة موجزة عن القانون النووي الدولي

إن ما يميّز القانون النووي هو أبعاده الدولية وما نتج عنها من درجة كبيرة من التوافق في تطبيق التشريعات المحلية. وإلى مدى كبير، فإن هذا يعود إلى الدور الفعال الذي تلعبه المنظمات الحكومية الدولية وبشكل خاص الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ولقد كانت هذه الوكالة مفيدة في دعم وتشجيع الدول الأعضاء فيها في مسعى مستمر لتنظيم التزامات الدول وتوسيع المعايير القانونية والمقاييس التقنية والأنظمة النموذجية الصادرة والتي هي بمثابة اتفاقيات دولية أو مدونات لقواعد السلوك أو أدلة إرشادية وتوصيات.

وبصرف النظر عن أهمية التعاون الحكومي الدولي، توجد أسباب أخرى مفصّلة ومحدّدة تفسّر المنحى الدولي القوي للقانون النووي:

أ- حظر انتشار الأسلحة النووية

منذ البداية ظهر السؤال المروّع عن إمكانية تحويل المشاريع النووية المدنية لتخدم الاستخدامات العسكرية. وقد كان هذا الأمر مهماً بشكل بارز في البلدان التي تملك الخبرة الفنية في المجال النووي والمواد النووية، وهدّدت بوقف التعاون النووي الدولي على الصعيدَين العلمي والتقني. وتم الاعتراف بشكل كبير بأن هذه المشكلة تتطلب صياغة نظام يضمّ ضمانات وضوابط صارمة يتم اعتماده دولياً مما أدّى إلى تطوير المعايير الدولية لاستخدام سلمي للذرة وانعكس في أحكام الضمانات الرقابية للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفيما بعد في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨.

كما قامت معاهدة عدم الانتشار بتقسيم الدول إلى الخمس التي تملك أسلحة نووية وتلك التي لا تملك أسلحة نووية، وتمّ مؤخراً تعزيز اتفاقيات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي الاتفاقيات التي تُعتبر مُلزمة للدول التي لا تملك الأسلحة النووية والتي تشكّل طرفاً في معاهدة عدم الانتشار من خلال البروتوكول الإضافي.

ب- الوقاية من الإشعاعات

لقد أصبح معروفاً منذ إجراء الاختبارات التي أدت في مطلع القرن العشرين إلى اكتشاف الإشعاعات بأن الإشعاعات المؤينة تشكّل خطراً على الكائنات الحية كافة كما يمكنها التسبب بآثار مَرَضيّة لاحقاً ومنها مرض السرطان. وعلى المدى الواسع، أصبحت هذه المخاطر حقيقة مروّعة نتيجة لقصف هيروشيما وناغازاكي في عام١٩٤٥. فقد دعا هذان الحادثان المأساويان المجتمع العلمي الدولي للبدء في دراسة هذه الآثار والقيام - فيما بعد - ببلورة معايير مشتركة للوقاية من الإشعاعات تم نشرها بصفة توصيات دولية. وقد باتت هذه التوصيات معترفاً بها عالمياً في الوقت الحالي كما تم إدخالها في صلب القوانين والأنظمة الوطنية. ومنذ عام١٩٩٤، أصبحت معايير الأمان الأساسية الدولية للوقاية من الإشعاعات المؤينة ولأمان المصادر الإشعاعية التي أصدرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتعاون مع منظمات دولية أخرى هي الوثيقة المرجعية في هذا المجال، ويجري تحديثها بانتظام.

ج- نقل المواد المشعة

دَفَعَ الشحن الدولي للوقود النووي والمواد المشعة بصفة عامة - وهو مكون ضروري للتجارة الدولية والتعاون التقني - والمخاطر المرتبطة به، المجتمع الدولي إلى تطوير معايير نقل محددة لضمان أمان نقل المواد المشعة إلى كافة أنحاء العالم عبر كافة الوسائل البرية أو البحرية أو الجوية. أما الوثيقة الدولية الرئيسية التي تحوي المعايير التقنية التي يُنصح بها فهي لائحة النقل المأمون للمواد المشعة التي صدرت عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي يتم تحديثها بانتظام. ولقد تم إدخال التوصيات على الأقسام ذات الصلة في الوثائق القانونية الدولية واللوائح التي تنظّم نقل المواد الخطرة عبر طرق النقل المتنوعة من قبل المنظمات الدولية ذات الصلة، كما تم إدخالها في صلب القوانين واللوائح المحلية.

> القانون الذي ينظّم الاستخدامات السلمية للطاقة لايُضفي على نفسه صفة التخصص

د- الأمان النووي وإدارة الحوادث

إن الأنشطة النووية ومنها إنتاج الطاقة والتطبيقات العلمية أو الطبية تقع بشكل أساسي ضمن الحدود الوطنية. ولفترة طويلة اعتُبِرت سلامة هذه الأنشطة بمثابة أمر يدخل ضمن المجال الحصري للدولة التي يقع فيها هذا النوع من النشاطات. وجاءت الكارثة الصناعية التي أحدثها انفجار المفاعل النووي في تشيرنوبل في عام ١٩٨٦، والانتشار غير المحدد وغير المرئي للمواد المشعة من خلال الرياح التي يمكنها أن تصل إلى مناطق جغرافية واسعة كان بمثابة إنذار يدعو إلى دراسة العواقب المحتملة لهذه الأخطار. لذا فإن أمان محطات القوى النووية انتقل من المجال الوطني الحصري وأصبح مسألة تتمتع باهتمام دولي على أساس قاعدة الأمان النووي التي تقول إن «الحادث في مكان محدد هو بمثابة حادث في كل مكان».

وقد تجلى الأثر الفوري لذلك على التطور القانوني الدولي من خلال بلورة واعتماد اتفاقيتَين دوليّتَين في غضون أشهر قليلة برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية تُلزِمان الدول الأطراف فيهما التي يتجاوز عددها ١٠٠ دولة حتى الآن بإعلام الآخرين والوكالة الدولية للطاقة الذرية بطريقة محدّدة بالحوادث التي قد تكون لها آثار عابرة للحدود. وعلاوة على ذلك، فقد وافق المجتمع الدولي على تأسيس آليات دائمة للمساعدة المتبادلة في حال وقوع حوادث أو في حالات الطوارئ

الإشعاعية. وسرعان ما بدأت المخاوف المتعلقة بالأمان في كافة أرجاء العالم: وما هي إلا سنوات قليلة إضافية حتى تمت بلورة وثيقة مُلزمة على الصعيد الدولي حول أمان محطات القوى النووية ألا وهي اتفاقية الأمان النووي التي أُبرمت في عام ١٩٩٤ وهي تنطبق على محطات القوى النووية المدنية البرية وتُلزِم الدول المتعاقدة بتأسيس إطار رقابي وقانوني وطني لتنظيم أمان هذا النشاط النووي. وتنصّ الاتفاقية المذكورة على ضرورة عقد اجتماعات بصفة منتظمة للأطراف المتعاقدة وذلك بهدف تقديم التقارير عن تنفيذها وتبادل وجهات النظر والخبرات فيما بينها بدلاً من فرض عقوبات على عدم التقيد بالاتفاقية مما قد يُحبط عزم الدول على التقيد بهذا الصك.

كما شجّعت الحركة البيئية الدولية في التسعينات الدول على معالجة مسألة أمان النفايات المشعة والوقود المستهلك. ففي عام ١٩٩٧، اجتمعت مجموعة من الدول تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واعتمدت الاتفاقية الدولية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة مع اتباع المبادئ الرئيسية نفسها لنهج يقوم على تقديم الحوافز لضمان تنفيذ الالتزامات والتعاون الدولي.

ولاحقاً في عام ٢٠٠٤، تم استكمال هذا النظام القانوني من خلال مدونة قواعد السلوك بشأن أمان مفاعلات البحوث النووية. كما جرى التنويه بمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر الإشعاعية وأمنها التي تم وضعها سابقاً في عام ٢٠٠٣ لمعالجة مسألة الأمان والأمن في عملية مناولة المصادر الإشعاعية ونقلها والتخلص منها والتي وُصِفت في وقت ما بأنها ذات أهمية خاصة نظراً للاستخدام المتزايد عالمياً للمصادر الإشعاعية في الطب والصناعة والتنقيب عن النفط وإدارة المياه. وكما يوحي العنوان، فإن مدونات قواعد السلوك أو مدونات قواعد الممارسات التي تم تطويرها من قبل مجموعة من الخبراء الدوليين بدعوة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست إجبارية أو مُلزمة قانونياً، لكنها على الرغم من ذلك تتمتع بصلاحية فريدة ضمن النظام القانوني المحلي للدول التي تقرر اعتمادها، بما أنها تعكس إجماعاً تقنياً دولياً.

الحماية المادية للمواد النووية والأمن النووي

لطالما اعتُبِرَت التهديدات بالأذى ضد المنشآت النووية وعمليات نقل المواد النووية أو هذه المواد ذاتها بالإضافة إلى الإجراءات المطلوبة لكشفها والتصدي لها في مثل هذه الحالات، بمثابة أمر من شأن الاختصاص القضائي وحده في الدولة صاحبة السيادة. ومع ذلك تم تطوير توصيات تقنية دولية منذ السبعينات بهدف حماية المواد الإشعاعية خلال نقلها دولياً. لكن أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ غيّرت كلياً هذه المعادلة القاصرة: فأصبح الأمن النووي المختلف عن مفهوم الأمان النووي بما أنه يتعلّق بتهديدات خارجية وليس بالمخاطر الإشعاعية يُعدّ من بين المخاوف الدولية الرئيسية. وقد أدى هذا الأمر إلى عدد متزايد من المبادرات والبرامج ضمن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومن قبل الدول الشريكة.

إن الصك الرئيسي المُلزم دولياً، أي اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، التي تم اعتمادها في عام ١٩٧٩، قد جرى تعديله في عام ٢٠٠٥ للأسباب التي تم ذكرها سابقاً بهدف توسيع مجال التطبيق من الحماية الأصلية لهذه المواد المصنّفة خلال النقل الدولي فقط ليشمل النقل المحلي وحماية المرافق النووية، كما أضيفت الأعمال التخريبية كعمل إجرامي.

> استخدام الطاقة النووية يمكن أن يشمل مجموعة كبيرة من القوانين الوطنية

وفي تطورات منفصلة وقعت ضمن إطار الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، تم التفاوض خلال فترة مطوّلة من الوقت بشأن اتفاقيتين تتناولان بشكل مباشر موضوع الإرهاب النووي. ففي عام٢٠٠٥، اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، النافذة حالياً، بعد اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل في عام ١٩٩٧ التي تغطي الأعمال الإرهابية النووية المُرتكبة بوساطة أجهزة متفجرة نووية. ولا يفتأ مجلس الأمن يناشد الدول التصديق على هذين الصكين.

المسؤولية والتعويض عن الأضرار النووية

بالمقارنة بقطاع الأمان النووي حيث كان يجب بلورة معايير قانونية من الصفر تقريباً، نجد أن تاريخ القواعد التي تنظّم التعويض عن الضرر الذي تسبب به طرف ثالث يعود إلى منشأ المجتمعات المتمدّنة. لكن بمجرد ظهور برامج الطاقة النووية، تبيَّن أن خاصية المخاطر النووية وحجم الضرر المحتمل أن ينتج عن حادث لا يمكن معالجتهما بالشكل المناسب من خلال القانون العادي للأضرار. وكان المطلوب هو نظام للمسؤولية والتغطية المالية لا يشكّل عبئاً ضخماً على الصناعة النووية الناشئة وفي الوقت نفسه يضمن احتمال حصول الضحايا على التعويض المناسب. وعلاوة على ذلك، فإن احتمال تسبّب الحوادث النووية بضرر في الدول المجاورة يدعو بشدة إلى توافق دولي على هذا النظام الخاص الذي يرتكز في الوقت الراهن على الاتفاقيات التالية:

- اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية عام ١٩٦٣؛ تم تعديل هذه الاتفاقية بوساطة بروتوكول تم اعتماده في عام ١٩٩٧.
- اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية عام ١٩٩٧.

❖ تغطي الاتفاقيتان المذكورتان أعلاه المجتمع الدولي. أما على الصعيد الإقليمي «أوروبا الغربية»، فيجب ذكر اتفاقيتين إضافيتين كجزء من نظام المسؤولية الدولية:

❖ اتفاقية «باريس» للمسؤولية المدنية في مجال الطاقة النووية عام ١٩٦٠، وتم تنقيحها أخيراً في عام٢٠٠٤.

❖ اتفاقية «بروكسل» عام ١٩٦٣ التكميلية لاتفاقية باريس التي تم تنقيحها أيضاً في عام ٢٠٠٤.

وعلى الرغم من أن ما كان يُعرف باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية سابقاً لم يكن طرفاً في أي من هذه الاتفاقيات في وقت حادث تشيرنوبل النووي، فإن العِبَر المستخلَصة من تداعيات هذه الكارثة دعت البلدان التي أبرمت اتفاقيتي فيينا وباريس إلى تأسيس آلية للاعتراف المتبادل بأنظمة كلٍّ منها على شكل بروتوكول مشترك تم اعتماده في عام ١٩٨٨. كما أن هذا الحادث كان السبب الرئيسي لتعديل هاتين الاتفاقيتين مؤخراً لكي توفّرا مقداراً أكبر من المسؤولية والتعويض.

اعتبرت سلامة الأنشطة النووية بمثابة أمر يدخل ضمن المجال الحصري للدولة

٤- تحويل المعايير الدولية إلى تشريعات وطنية

لمواجهة مجموعة متنوعة من الالتزامات القانونية الناشئة عن الاتفاقيات الدولية المذكورة أعلاه ومجموعة كاملة وكبيرة من التوصيات التقنية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمات مختصة أخرى، كيف يمكن للمشرّع أن يعالج مهمة تطوير تشريع محلي مناسب وبصفة خاصة في بلد سيبدأ العمل في برنامج نووي؟

تشكّل المعايير القانونية لتنظيم الطاقة النووية جزءاً من النظام القانوني العام للدولة. وبالتالي ليس من الضروري، من جهة، أن تكون عملية وضع مسودة للإطار القانوني لهذا الغرض مختلفة تماماً عن مجالات أخرى في صنع القرارات. وشأن القانون النووي كشأن أي قانون تشريعي آخر، فهو غير موجود في فراغ، بل يجب أن يتقيد بالنظام الدستوري والمؤسسي والسياسي في الدولة وبالتقاليد القانونية الوطنية. ومن جهة أخرى، فإن الأهمية الاستراتيجية التي تتحلّى بها الأنشطة النووية والمخاطر الخاصة التي تسببها هذه الأنشطة على صحة البشر والبيئة والأمن الوطني تبرّر الأخذ بنهج تشريعي متميز. وهناك سبب آخر للمعاملة الخاصة التي يحظى بها القانون النووي المحلي ألا وهو تعدّدية وتعقيد القواعد التقنية التي تم اعتمادها على المستوى الدولي.

وعملياً، تساهم عوامل متعددة في صياغة الإطار القانوني الذي ينطبق على استخدام الطاقة النووية: أولاً، تلتزم الدولة ولأسباب السياسة الوطنية بممارسة رقابة دقيقة على نواحي الأنشطة النووية كافة ويتم إشراك الحكومة والهيئات الوطنية وهيئات عامة أخرى من البداية في هذا الأمر. ثانياً، ولدواعي الأمان والأمن، تُحظر الأنشطة كافة في الميدان النووي كقاعدة ما لم تسمح الهيئة الوطنية المسؤولة بذلك بشكل صريح ومحدّد. وبالتالي فإن كافة الأنشطة المرتبطة باستخدام الطاقة النووية أو المواد النووية أو التكنولوجيا النووية تتطلب نظاماً وطنياً صارماً يتحكم في عملية الحصول على الترخيص. ويُشير هذا إلى شرط ثالث أساسي وهو يتمثّل في تأسيس هيئة رقابية مختصة ومستقلة يتم تخويلها الصلاحيات الضرورية لضمان تنفيذ الأنشطة النووية بطريقة متطابقة بالكامل مع اللوائح والتعهدات الدولية المعتمدة من قِبَل الدولة.

وتأسيساً على ما تقدم ومع الأخذ في الاعتبار طبيعة ومجال البرنامج النووي المزمع تأسيسه، يبقى على المشرّع تحديد الشكل الأكثر ملاءمة للإطار القانوني المراد اعتماده في دولة محدّدة. وفي هذا الخصوص، يتم التمييز عادة بين ١- المبادئ القانونية الرئيسية التي يجب جعلها مُلزمة لجميع الأشخاص والمنظمات المعنية، في كلا القطاعَين الخاص والعام، من خلال تضمينها في صلب قانون محلي شامل يعتمده مجلس النواب بما يتماشى مع النظام الدستوري لذلك البلد. ٢ - المتطلبات المحددة والتقنية التي تخضع للتعديل والتحديث بشكل متكرّر.

وقد اختارت معظم البلدان تضمين المبادئ والأحكام الرئيسية، بالقدر الذي تتقيد فيه بأحكامها القانونية المتعارف عليها، في صلب «قانون الطاقة الذرية» العام. كما أن قانون الطاقة الذرية الوطني هذا يؤسس قواعد الصلاحيات والعلاقات المتبادلة ما بين الهيئات الرقابية المختلفة. وهذا القانون ينصّ بدوره على أنه يتوجب على الحكومة والهيئات المختصة التي تعيّنها لهذا الغرض وضع مسودة للوائح التقنية العالية الاختصاص عادة على شكل تشريعات تنفيذية ثانوية، ويُقصد بذلك المراسيم أو الأحكام، وييسر ذلك قدراً أكبر من مرونة العملية الرقابية. ومع ذلك، فإن استخدام الطاقة النووية يمكن أن يشمل تطبيق مجموعة كبيرة من القوانين الوطنية المتعلقة بمواضيع أخرى مثل قضايا الحماية البيئية والأمان الصناعي والتشريعات الاستثمارية واستخدام الأراضي والنقل والإجراءات الإدارية. ومتروك للدولة اعتماد الإطار القانوني الذي يتوافق مع التزاماتها ويصبح في الوقت نفسه جزءاً لا يتجزأ من قوانين الدولة ●

*الأمين العام للرابطة الدولية للقانون النووي
**مستشارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لشؤون القانون النووي والدولي

دولة الإمارات وظاهرة التغيرات المناخية

لا شك في أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد من أكثر دول العالم حرصاً على مكافحة ظاهرة التغيرات المناخية قولاً وفعلاً، حيث أكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية - في كلمته التي وجهها في ٩ يوليو ٢٠١١ في ندوة تكنولوجيا الطاقات المتجددة والنووية وأثرها على التنمية في عالم الجنوب بالمملكة المغربية- أن تناقص مصادر الطاقة الأحفورية المتمثلة في البترول والغاز الطبيعي يحتم على كل بلد استغلال موارد الطاقة المتجددة التي تتوافر فيه، بما يقتضيه ذلك من تطوير التقنيات المستعملة في استغلال هذه الطاقات وتحويلها، مشيراً سموه إلى أن توظيف الطاقات النظيفة أضحى الخيار الأمثل للحد من تداعيات ظاهرة التغير المناخي.

د. هشام بشير *

كما شدد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان في كلمته على أن التصدي لمخاطر الطاقة النووية يتطلب تعاوناً وتنسيقاً دوليين في إطار مقاربة تشاركية كفيلة بضمان استتباب أمن الطاقة، وذلك في ضوء تداعيات حادثة محطة فوكوشيما النووية اليابانية، مشيراً إلى أن دولة الإمارات أحدثت لهذه الغاية هيئة مستقلة لمراقبة برنامجها النووي السلمي هذا من جانب.

ومن جانب آخر فهناك دراسة أجرتها هيئة البيئة في أبوظبي كشفت في يناير ٢٠١٠ أن شواطئ دولة الإمارات عموماً وأبوظبي خصوصاً، ستتأثر بالتغيرات المناخية التي تؤثر في الكرة الأرضية، وتنبأت بتعرض ٨٥ في المائة من سكان الدولة المتركزين في المناطق الساحلية التي تضم نحو ٩٠ في المائة من البنية التحتية للدولة - القائمة الحالية والمخطط لها - لخطر ارتفاع مستويات البحر.

وتوقعت الدراسة تعرض مساحات كبيرة من المناطق الساحلية المقامة عليها مبان، إلى الغمر بالماء، فيما توقعت وفق أكثر السيناريوهات تشاؤماً أن تكون المساحة المغمورة بالماء كبيرة، حيث تزحف حافة الشاطئ نحو الجنوب بمسافة تراوح بين ٢٥-٣٠ كيلومتراً، ويراوح إجمالي مساحة الأراضي الإماراتية المعرضة للغمر من ١١٥٥ كيلومتراً مربعاً الى ٥٠٠٠ كيلومتر مربع، بما نسبته من ١-٦ في المائة من مجمل مساحة الدولة. وستكون أبوظبي الأكثر تأثراً، إذ تراوح المساحة المتوقع تأثرها بالغمر بين ٧١٢ -٣٩٠٤ كيلومترات مربعة.

مفهوم التغيُّرات المناخيَّة

عرَّفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ (IPCC) التغيُّر المناخي بأنه «تغيُّر في حالة المناخ والذي يُمكن معرفته عبر تغييرات في المعدل / أو المُتغيِّرات في خصائصها التي تدوم لفترة طويلة، عادة لعقود أو أكثر، ويُشير إلى أي تغيُّر في المناخ على مر الزمن، سواء كان ذلك نتيجة للتغيُّرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري».

كما تُعرِّف «اتفاقية الأمم المُتَّحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ» (UNFCCC) التغيُّر المناخي بأنه «تغيُّر في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغيُّر في تكوين الغلاف الجوي للأرض». ونخلُص إلى أن التغيُّر المناخي عبارة عن تغيرات في الخصائص المناخيَّة للكرة الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبة تركيز الغازات المتولدة عن عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي، بسبب الأنشطة البشرية التي ترفع من حرارة الجو، ومن هذه الغازات: ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكاسيد النيتروجين، والكلورو فلوروكربون، ومن أهم التغيُّرات المناخيَّة: ارتفاع حرارة الجو، واختلاف في كمية وأوقات سقوط الأمطار، وما يتبع ذلك من تغيُّر في الدورة المائية وعملياتها المختلفة.

أخطار التغيرات المناخية

يُشكل تغيُّر المناخ تهديداً لكافة البلدان، وخاصة أن مفهوم الأمن اتسع ليشمل الأمن الاقتصادي والبيئي والإنساني، ولم يعد قاصراً

على مفهوم الأمن العسكري فقط هذا من جانب. ومن جانب آخر فليس بجديد القول إن البلدان النامية هي الأكثر تعرضاً للمُعاناة من تغيُّر المناخ، إذ إن التقديرات تُفيد بأنها ستتحمل حوالي ٧٥-٨٠ في المائة من تكاليف الأضرار التي تنجم عن تغيُّر المناخ.

ويؤدي تسارع وتيرة التغيُّرات المناخيَّة إلى تأثيرات هائلة على الأنظمة الحيوية الطبيعية، ولتصوّر مدى خطورة هذه التغيُّرات يكفي أن نُشير إلى الدراسات التي تؤكد أنها تودي بحياة ١٥٠ ألف شخص سنوياً، كما تتوقع انقراض حوالي ٢٠ في المائة من أنواع الأحياء البرية مع حلول عام ٢٠٥٠م.

وفيما يلي بيان لبعض التأثيرات التي تُحدثها التغيُّرات المناخيَّة على عدد من القطاعات:

الأمنُ الغذائي

من شأن هذه المُتغيِّرات التأثير في الإنتاج الزراعي، حيث قد تقلُّص المساحة الصالحة للزراعة ومواسم الزراعة، كما أن ارتفاع درجات الحرارة يؤثر في نمو بعض المحاصيل التي تحتاج إلى درجات حرارة أقل، كما أن ارتفاع منسوب سطح البحر نتيجة لارتفاع درجة حرارة العالم يؤدي إلى إغراق الأراضي الساحلية الزراعية، مما يُقلِّل من مساحات الأراضي الزراعية، فضلاً عن أن غرق المحاصيل بسبب الفيضانات في مناطق، وشُح الأمطار في جهات أخرى يُضعفان الإنتاجية.

وبعبارة أخرى، فإن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي إلى زيادة الاحتياجات المائية للنباتات مما سيزيد الطلب على الموارد المائية وانخفاض في إنتاجية المحاصيل، الأمر الذي يُهدِّد الأمن الغذائي في البلدان المُتأثرة.

ومما لاشكَّ فيه أن كل ما سبق يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء، فقد أكدت بعض التقارير ارتفاع إنفاق الأسرة في الدول النامية على الغذاء من ٥٠ في المائة من دخلها بعد الارتفاع الذي حدث في أسعار الغذاء، إلى ٨٠ في المائة من دخلها.

تهديد الأمن الصحي

يتسبَّب ارتفاع درجة الحرارة في تنشيط الجراثيم، سواء كانت بكتيريا أو فيروساً، كما أن زيادة درجات الحرارة تؤدي إلى اتساع مدى بعض «الأمراض المنقولة بالحشرات أو الماء» مثل الملاريا، وسيؤدي تغيُّر المناخ أيضاً إلى حدوث تغيير متزايد في توزيع ناموس الملاريا وغيره من ناقل الأمراض المُعدية مما يؤثر في التوزيع الموسمي لبعض حبوب اللقاح المُسببة للحساسية، ويؤدي إلى زيادة مخاطر موجات السخونة.

وستتسبَّب تلبية الطلب المُتزايد على الطاقة بزيادة استعمال الوقود الأحفوري في زيادة عدد حالات الإصابة بالأمراض ذات الصلة بتلوث الهواء، مثل الربو وعدوى الجهاز التنفسي، وكذلك زيادة الوفيات المُبكرة بكافة أسبابها وفي كل الأعمار، وستتسبَّب زيادة تواتر وشدة موجات الحرارة في ازدياد معدلات الوفاة والإجهاد الحراري وضربات الحرارة.

الجديرُ بالذكر، أن الآثار الواقعة على الصحة ستكون أشد كثيراً بين السكان السريعي التأثر، إذ إن من يتعرضون إلى أشد المخاطر على الصعيد العالمي هم صغار السن والمسنون والعجزة، كما أن البلدان المُنخفضة الدخل والمناطق التي يتسع فيها انتشار نقص التغذية ويسوء فيها مستوى التعليم وتضعف فيها البنى التحتية هي التي ستواجه أكبر الصعوبات في التكيف مع تغيُّر المناخ والأخطار الصحية الناجمة عنه، وتتحدَّد سرعة التأثر كذلك بالعامل الجغرافي، حيث تزداد في المناطق التي يرتفع فيها معدل توطن الأمراض الحساسة للمناخ، وتعاني من الإجهاد المائي وانخفاض إنتاج الأغذية، فالسكان المعرضون لأشد المخاطر هم من يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الجبلية، ومناطق الإجهاد المائي والمدن الكبرى والمناطق الساحلية في البلدان النامية «ولاسيما التجمعات الحضرية الكبيرة في مناطق الدلتا في آسيا»، وكذلك الفقراء والأشخاص الذين لا توفر لهم الخدمات الصحية. وتعتبر بعض البلدان الإفريقية أكثر الدول التي تنتشر فيها الأمراض الحساسة للمناخ، كما أن قدرتها على الاستجابة في مجال الصحة ضعيفة؛ ومن المتوقع أن يلحق تغيُّر المناخ آثاراً سلبية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية بما يؤثر في البشر والحيوانات على حد سواء.

> تشير الدراسات إلى أن شواطئ الإمارات ستتأثر بالتغيرات المناخية في الكرة الأرضية

التأثير في البيئة البحرية

إن ارتفاع درجة حرارة البحار يؤثر في نظم أحيائية مُعقدة وحساسة كالشعاب المرجانية، إذ إن ارتفاع حرارة مياه البحار يُهدد بانتشار ظاهرة «ابيضاض المرجان»، أي موت الكائنات المجهرية التي تعيش مع المرجان، وتعطيه تنوعه اللوني، وتؤدي التغيُّرات المناخيَّة إلى ارتفاع في منسوب سطح البحر، الذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى عدد من النتائج، منها:

١- حدوث تغيُّر في السلوك الهيدروليكي للطبقات المائية الجوفية الساحلية واختلال التوازن الطبيعي بين المياه الجوفية العذبة في تلك الطبقات ومياه البحر.

٢- زيادة تغلغل المياه المالحة داخل الطبقات المائية الجوفية الساحلية.

٣- نقص حجم المياه الجوفية العذبة القابلة للاستخدام مما يؤدي إلى خسارة اقتصادية عالية.

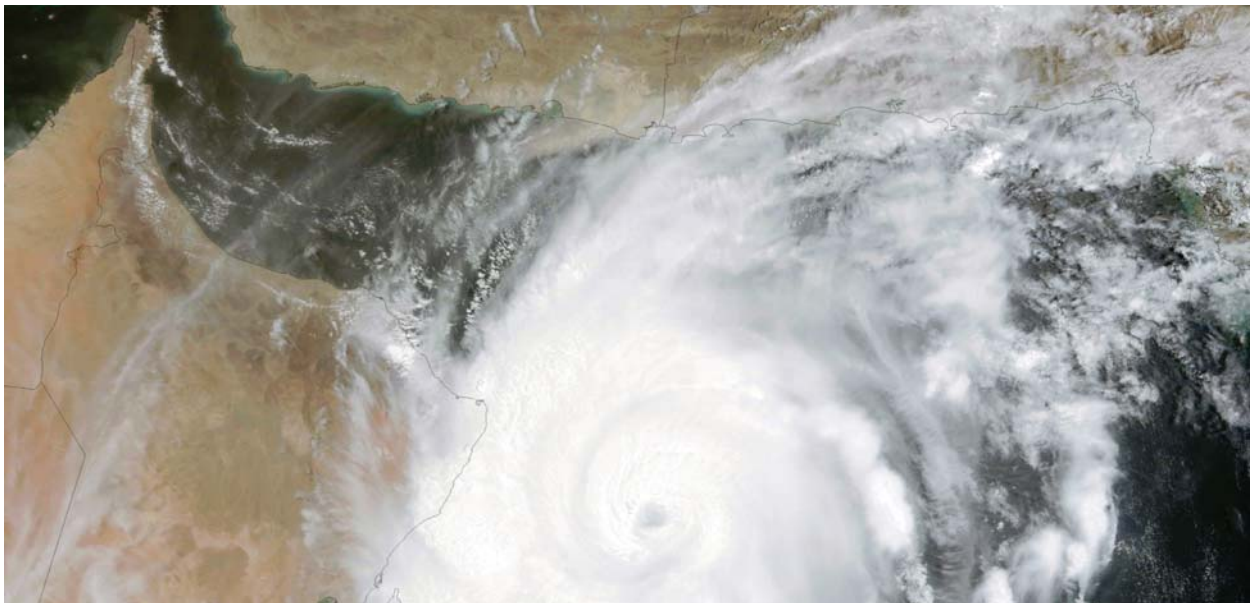

ارتفاع درجة حرارة البحار يؤثر في نظم أحيائية مُعقدة وحساسة

٤- انجراف السواحل وغمر المناطق المنخفضة وحدوث الفيضانات.

٥- تكون مناطق سبخات جديدة في المنخفضات بالقرب من الخط الساحلي للبحر نتيجة لزحف البحر إلى الداخل.

٦- تدهور نظم الصرف الزراعي وضرورة استخدام المضخات لرفع المياه إلى البحر.

٧- فقد قرابة ٣٠ في المائة من الأراضي الرطبة الساحلية في العالم وتعرض سكان المناطق الساحلية إلى فيضانات البحار.

تهديد الأمن المائي

من المتوقَّع أن يؤدي تغيُّر المناخ إلى زيادة انخفاض تدفق المجاري المائية بحوالي ١٠-٣٠ في المائة في كثير من البلدان التي تعاني نقصاً مائياً، ومنها على سبيل المثال بلدان منطقة وسط آسيا وجنوب إفريقيا.

جهود الإمارات في مكافحة ظاهرة التغيرات المناخية

بذلت – وما زالت- دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً مضنية في حماية البيئة والعمل على مكافحة ظاهرة التغيرات المناخية رغم ما تشهده الدولة حالياً من التوسُّع العمراني السريع والنمو السكاني الهائل وجهود تنويع مصادر الاقتصاد، إلا أن حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية لم يغيبا أبداً عن قائمة أولويات الحكومة الإماراتية.

وقد استمرت جهود دولة الإمارات في الارتقاء بالبيئة، ناهيكم عن الخطط التنموية التي رسمتها الدولة من أجل تحقيق مستويات متقدمة في مجالات التنمية كافة خاصة التنمية البيئية.

وبفضل الجهود التي تبذلها دولة الإمارات في مجال الحفاظ على البيئة استطاعت الإمارات أن تحصل على مقر للوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إيرينا»، كما أن دولة الإمارات سجلت حضوراً لافتاً على الساحة البيئية الإقليمية والدولية، وأصبحت محط أنظار كل العلماء والخبراء في مجال البيئة في العالم، فقد أثنى هؤلاء جميعاً على التجربة البيئية الإماراتية التي أسس لها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – رحمه الله – رجل البيئة الأول، واستمر على نهجه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات.

وفي مارس ٢٠١١ أظهرت دراسة حديثة من «الإيكونومست» أن الشركات الإماراتية تأتي في الريادة على مستوى التكيف مع التغيرات المناخية وإيجاد أغلب فرص الأعمال التجارية بحسب التقرير الجديد الذي تم الإعلان عنه من قبل المملكة المتحدة للتجارة والاستثمار. وكانت «الإيكونومست» قد أعدت تقرير «التكيف في بيئة غير واضحة المعالم، عالم من الفرص التجارية» بالنيابة عن المملكة المتحدة للتجارة والاستثمار يُظهر أن ٣٩ في المائة من الشركات الإماراتية ملتزمة على نحوٍ جاد بالتكيف مع التغيرات المناخية وهو مستوى يفوق المعدل العالمي الذي بلغ نسبة ٣١ في المائة ●

*كاتب مصري متخصص في الشؤون الخليجية

قرن من الحرب: سياسة النفط البريطانية ـ الأمريكية والنظام العالمي الجديد

بحسب وصف المؤلف، يستهدِف هذا الكتاب إلقاء الضوء على مجالات غير مطروقة من تاريخنا، وهو يمثل جهداً لتشجيع المواطنين العاديين على أن يفكروا ملياً في ما تقوم به حكوماتنا بالتفويض الذي حصلت عليه منهم. يرى هذا الكتاب أن الأجندة الأمريكية في العراق كانت من أجل النفط، لكن ليس بالتبسيط الذي يفهمه العامة. فلم تكن حرب عام ٢٠٠٣ مجرد مسألة جشع، بل مسألة قوة جيوسياسية أولاً وأخيراً. ويستهدِف هذا الكتاب تقديم تحليل لسياسات القوة التي ترتكز على سياسات النفط. لقد كان القرن الأخير قرناً أمريكياً اعتمد على ركيزتين: أدوار لا خلاف عليها للعسكرية الأمريكية، والدولار بصفته عملةً للاحتياطي العالمي. وقد تضافرت القوة العسكرية وقوة الدولار مع سلعة واحدة، وهي النفط. فكما قال كيسنجر مشيراً إلى أهمية النفط : «تحكَّمْ في الطاقة تتحكَّمْ في الأمم».

من ناحية أخرى، فقد ارتكزت السيطرة الجيوسياسية البريطانية على ثلاث ركائز، هي: التحكم في البحار، والسيطرة على البنوك العالمية، والسيطرة على المواد الخام العالمية. وفي بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر، اعتمدت بريطانيا على آلية معقدة لاستمرار احتفاظها بدور عالمي لها، وذلك من خلال ما سُمي «الإمبراطورية غير الرسمية». ففكرة وجود علاقات اقتصادية خاصة مع «الدول الخاضعة»، ومفهوم «نطاق التأثير»، ومفهوم «دبلوماسية توازن القوة»، جميعها انبثقت من النسيج المعقد للإمبراطورية البريطانية غير الرسمية حتى نهاية القرن الماضي.

في بدايات سبعينات القرن التاسع عشر، بدأ كساد اقتصادي في بريطانيا في إثر أزمة مالية، وجاء ذلك الكساد العظيم في عام ١٨٧٣م. وبحلول تسعينات القرن التاسع عشر، انتهت فترة القيادة البريطانية السهلة للعالم الصناعي. وأسس كل ذلك لسياسة النفط في عام ١٨٨٢م.

وفي سبتمبر ١٨٨٢م، رأى اللورد البريطاني أدميرال فيشر أنه يتعين على بريطانيا أن تستبدل بأسطولها البحري الذي يعتمد على محركات الفحم، آخرَ يعتمد على محركات الديزل التي تنفث دخاناً أقل مقابلةً بسابقتها، كما أنها أقل استخداماً للعنصر البشري وللوقت في عملية تموين السفن الحربية، إلى جانب أنها تزن ثلث مثيلاتها التي تُدار بالفحم من حيث الوزن، وربعها من حيث أطنان

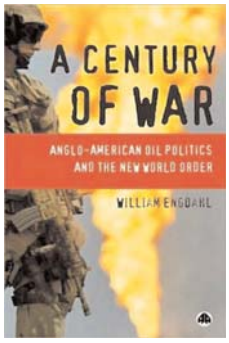

الكتاب: « قرن من الحرب: سياسة النفط البريطانية ـ الأمريكية والنظام العالمي الجديد»
تأليف: ويليام إنغدال
الناشر: مطبعة بلوتو-لندن-2004
قراءة: كليدا مولاج
باحثة في مركز الخليج للأبحاث

الوقود. وفي عام ١٩١١، خلف فيشر نظيرُه تشرشل الذي بدأ حملة من أجل بناء أسطول يعتمد على محركات الديزل. وكان الوجود البريطاني في الخليج العربي مهماً للمصالح الوطنية البريطانية، كما أن معظم أسهم شركة بريطانيا الفارسية للنفط «بريتش بتروليوم حالياً» كانت مملوكة لبريطانيا. وأصبح النفط يمثل جوهر المصالح الاستراتيجية البريطانية.

وخلال الحرب العالمية الأولى، أدرك الجميع أن النفط هو مفتاح نجاح إحداث ثورة في الاستراتيجيات العسكرية. وفي زمن الحرب، أصبحت معدات التموين ومعدات النقل الحربية، والإمدادات الوفيرة من الوقود الجديد تكتسب أهمية أكبر على نحو متسارع.

وفي ظل حكم الشريف حسين بن علي أمير مكة وحامي البقاع المقدسة في مكة والمدينة، حصلت بريطانيا على دعم ثمين من القوات العربية، وذلك بعد وعد بريطاني بالحصول على سيادة واستقلال كاملين بعد هزيمة الأتراك، مكافأةً على التعاون العربي. ويجادل المؤلف بأن بريطانيا سرعان ما نقضت عهدها بعد ذلك بغرض تأمين مصادر النفط ومصادر الثروة التي تزخر بها المنطقة، والتي تحتاج إليها بريطانيا، وكذا لتحقيق التفوق البحري البريطاني على فرنسا في منطقة الشرق الأوسط. وبحلول عام ١٩٢٠، كانت بريطانيا قد استطاعت إحكام سيطرتها على إفريقيا الجنوبية، بما فيها المناطق الغربية التي كانت خاضعة لألمانيا، إلى جانب المناطق الغنية بالنفط المكتشفة حديثاً في أراضي الإمبراطورية العثمانية السابقة من خلال الحضور العسكري أو الوعود المتناقضة، وتأسيس

الانتداب البريطاني على فلسطين لمنحها لليهود بوصفها أرض الميعاد.

وبحلول بدايات عام ١٩٢٠ أيضاً، تحكمت بريطانيا في ترسانة من الشركات الخاصة التي كانت تخدم المصالح البريطانية في السيطرة على كل المناطق التي من المتوقع أن تتوافر فيها الثروة النفطية، ومن ثَمَّ التحكم فيها. وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تتحكم إلاّ في ما نسبته ١٢ في المائة من مناطق إنتاج النفط بحلول عام ١٩١٢، فإنها سيطرت على معظم مناطق العالم التي يوجد فيها مخزون نفطي بحلول عام ١٩٢٥.

وعلى الرغم من ذلك، وبعد الحرب العالمية الثانية، كانت بريطانيا معتمدة على الولايات المتحدة تماماً، إذ كانت للأخيرة اليد الطولى في السياسة العالمية. وقد أوجدت اتفاقية «بريتون وودز» نظام استبدال الذهب، حيث تم ربط عملات الدول الأعضاء في الاتفاقية بالدولار الأمريكي الذي شهد طفرة من عملة متواضعة إلى العملة الأقوى في العالم مدعوماً بالاقتصاد الأقوى فيه على نحو لا يقبل الجدل. وفي عام ١٩٤٧، تبنت الولايات المتحدة خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا. وقد استخدمت الدول المتلقية ما نسبته ١٠ في المائة من قيمة خطة المساعدات لشراء النفط الذي كانت الشركات الأمريكية هي التي تتولى توفيره. وبحلول عام ١٩٤٧، كانت خمس شركات أمريكية تتولى توفير ٥٠ في المائة من حاجات غربي أوروبا من النفط. وأصبح النفط من أهم سلع تموين الاقتصاد.

ويرى المؤلف أنه بحلول عام ١٩٧١، كانت السياسة الأمريكية الرئيسية تتوخى التحكم في الاقتصادات العالمية وليس تطويرها. وقد أعلن الرئيس نيكسون إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب رسمياً، واضعاً العالم في نظام الدولار من دون غطاء من الذهب. ولم يَعُدْ ممكناً لمستعملي الدولار الأمريكي استبداله بالذهب. ومن أجل تحويل ميزان القوة لخدمة المصالح البريطانية والأمريكية والدولار، تم إطلاق هجمة كبيرة ضد النمو الصناعي في العالم، وتم تنفيذ حظر نفطي عالمي لدفع الأسعار إلى الارتفاع، وهو ما أدى إلى ارتفاع دراماتيكي في الطلب على الدولار الأمريكي، العملة المستخدمة في شراء النفط.

وبحلول أكتوبر ١٩٧٣، قامت منظمة «أوبك» برفع أسعار النفط بنسبة ٧٠ في المائة. وقد أدت الزيادة في الأسعار إلى منافع كبيرة لبنوك لندن ونيويورك وشركات النفط متعددة الجنسيات الأمريكية والبريطانية.

وفي يونيو ١٩٧٨، خطت الكتلة الاقتصادية الأوروبية نحو المرحلة الأولى لمنطقة العملة الأوروبية الموحدة. وفي عام ١٩٧٩، أصبح النظام النقدي الأوروبي في حيز التشغيل والعملات الأوروبية مستقرة، وهو ما سبب مخاوفَ لدى بعض الدوائر في لندن وواشنطن على أساس أنه من المحتمل أن يهدِّد ذلك السيطرة الراهنة لنظام «البترودولار». وعلى عكس لندن وواشنطن، وافقت ألمانيا وفرنسا على شراء النفط مباشرة من دول «أوبك» عبر إيداعِ المصارفِ الأوروبية، ومن ثَم النظامِ النقدي الأوروبي، فوائضَهما المالية.

وبحسب تحليل المؤلف، فإنه بعد سقوط الشاه وظهور الثورة الخمينية في عام ١٩٧٩، تخلت إيران عن خطط تطوير الطاقة النووية التي تم الترتيب لها خلال عهد الشاه، وألغت الثورةُ البرنامج الكامل لبناء مفاعلات نووية فرنسية وألمانية. كما تم خفض صادرات النفط الإيرانية نحو ٣ ملايين برميل يومياً، وهو ما أدى إلى شكوى سعودية. وعلى الرغم من ذلك، فإن تكريس أزمة الطاقة انتهى بنهاية عام ١٩٧٩.

وفي عام ١٩٨٥، تم توظيف النفط لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي؛ فقد تم إقناع المملكة العربية السعودية بتدبير صدمة نفطية معاكسة لتغمر سوق النفط العالمية التي تعاني الكسادَ بنفطها الغزير. وكان من المخطط أن يعمل ذلك على موازنة التضخم، غير أن الحيلة لم تنجح، فكل من بريطانيا وأمريكا عانتا أزمةً ماليةً في بداية التسعينات. وقام صدام حسين بغزو الكويت بعد قليل من انتهاء الحرب مع إيران. وتلت ذلك عمليةُ «عاصفة الصحراء»؛ وعلاوة على ذلك، فقد شهدت التسعينات تحطم آمال السلام والرخاء.

وفي عام ٢٠٠١، وصل الرئيس جورج بوش إلى السلطة محاطاً في إدارته بمجموعة من العاملين في صناعة النفط. ويجادل المؤلف بأن النفط والجغرافيا السياسية عادا ليحتلا مكانة رئيسية في اهتمام واشنطن. وأصبح العراق محطَّ أنظار الإدارة الجديدة التي استهدفت إزاحةَ صدام حسين. وكان من المقترح أن يتم وضع السياسة الأمريكية لمصلحة تحقيق تحكم عسكري في الخليج العربي، ومثّلت الحملتان ضد أفغانستان والعراق الخطوتين الأولَيَيْن نحو تحقيق هذه السياسة.

ويتساءل المؤلف عما إذا كانت هذه هي الأيام الأخيرة للنفط؟ ربما تكون الإجابة «سلبية» على أساس أن المصادر المحتملة الجديدة للطاقة معروف أنها توجد في ليبيا والسودان وكولومبيا وفنزويلا، بالإضافة إلى العراق.

هذا الكتاب غزير بالمعلومات، غير أنه مكتوب بلغة صحفية. وما يدعم التحليل الذي يقدمه المؤلف ما هو واضح من ارتباط بين ما حدث في سياسة العالم منذ عام ١٨١٥ حتى الآن من ناحية، وبين السعي البريطاني-الأمريكي للسيطرة على النفط من ناحية أخرى. وربما يكون التفسير الأحادي الجانب غير كاف، وربما يقدم التركيزُ على سياسة النفط بعضَ الفهم للسياسة العالمية، لكن الفهم الكامل للسياسة الحقيقية ربما يتطلب إدخالَ متغيرات أخرى ●

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

مجموعة من الأوراق والترجمات والدراسات

التي تسلط الضوء على القضايا الإقتصادية في منطقة الخليج

للاطلاع والاشتراك

Tel: +971 4 3247770 Fax: +971 4 3247771 www.grc.ae sales@grc.ae

الانتشار الخارجي للقوات الأوروبية: إنها ليست قوة بهذه الليونة

(3 - 3)

باستيان غيغريتش وويليام والاس

القدرات

يُعتَبر تحقيق «الهدف الرئيسي» من حيث العددية مهمة سهلة التطبيق بالنسبة لأعضاء الاتحاد الأوروبي وتعود سهولتها إلى المساهمات المقدمة من قبل الأعضاء العشرة الجدد ومن دول الناتو الأخرى. فقد أشار ديفيد يوست إلى أن «الهدف الرئيسي» بالنسبة لجميع أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر «يشابه الأهداف التي أعلنتها فرنسا لنفسها في عام ١٩٩٦ على أساس وطني». وكان المسؤولون البريطانيون والفرنسيون الذين طرحوا مبادرة «سان مالو» قد عقدوا العزم على تأكيد جودة وانسجام أنظمة الأسلحة والتوفر الفعلي للجسور الجوية والبحرية وليس مجرد الأرقام. كما صمم البريطانيون أيضاً على التركيز على القدرات أكثر من تركيزهم على فقدان أي مبادرة أوروبية أخرى ذاتياً من خلال المناقشات حول الخطط والبنى المؤسسية.

ومن خلال ملحق قرارات رئاسة الاتحاد الأوروبي الصادرة في ديسمبر ١٩٩٩ عن قمة مجلس الاتحاد الأوروبي في هلسنكي، أقرت الدول الأعضاء بصورة لا لبس فيها أن المهام المخطط لها بشأن إنشاء قوة الرد السريع المقترحة، ستتضمن مهام بيترسبيرغ الأكثر تطلباً للقدرات، حيث يجب أن تتميز هذه القوة بالدعم العسكري الذاتي مع توفير القدرات الضرورية لها في مجال القيادة والتحكم والتسهيلات الاستخباراتية واللوجستية وخدمات دعم القتال الأخرى علاوة على عناصر القوة البحرية والجوية المناسبة. وقد حددت الدول الأعضاء خلال مؤتمر التعهد بالقدرات، الذي عُقِد في نوفمبر ٢٠٠٠، حددت مجالات القدرات الأوروبية الأكثر حاجة إلى التعزيز لجعل الأداء الذاتي والمستقل للاتحاد الأوروبي قابلاً للتطبيق. وتشمل هذه المجالات النقل الاستراتيجي والتحكم والسيطرة وجمع المعلومات الاستخباراتية. ومنذ ذلك الوقت، أثبتت المهام العسكرية الواسعة النطاق أهمية توفير قدرات أفضل للنقل الاستراتيجي. ففي ظل وجود توازن مهم بين منافع الجسور الجوية والبحرية، فإن الجسر الجوي أصبح الأسلوب الأنسب للنقل عند تنفيذ مهام إدارة الأزمات في المناطق الواقعة خارج نطاق الاتحاد الأوروبي، والتي يُعتَبر فيها الرد السريع أمراً مهماً. كما أن توفير مزايا السرعة وسهولة الوصول إلى الدول المغلقة يعتبران من الفوائد والميزات الواضحة لهذا الأسلوب.

مركز الخليج للأبحاث
IISS المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

المصدر: (سيرفايفل) (Survival)، المجلد السادس والأربعون، العدد الثاني، صيف عام ٢٠٠٤، ص(١٦٣-١٨٢) - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
نشر هذا المقال أصلاً باللغة الإنجليزية في (سيرفايفل) (Survival)، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية في سلسلة ترجمات خليجية العدد الثامن أغسطس ٢٠٠٦ بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.
جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠١٠ .
لا يسمح بإعادة نشر هذه المواد المترجمة للعربية أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة كانت إلكترونية أو آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

إن التزام كل من ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا بالحصول على أعداد كبيرة من طائرات إيرباص «إيه ٤٠٠ إم - A400» سيسد هذه الفجوة على المدى الطويل. ومن ناحية أخرى، قامت حكومة بيرلسكوني في إيطاليا بإلغاء طلبيتها من دون السعي لتوفير أي بديل لها. لكن وفي كل الأحوال، فإن هذا النوع من الطائرات لن يتم تدشينه قبل نهاية عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى سنة أخرى على الأقل لإجراء اختبارات الطيران المكثفة. لذلك، فإن هذه الطائرة لن تدخل الخدمة قبل الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ في أقرب تقدير. وفي عام ٢٠٠١، كانت دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة تمتلك في ما بينها العديد من طائرات النقل التي تشمل ١٥٠ طائرة من طراز «ترانسول سي -١٦٠» و٣٨ طائرة من طراز «هيركليز سي - ١٣٠».

وتمتلك النرويج ١٦ طائرة هيركليز سي ١٣٠-، وتُعَد الحمولة الصافية لهذه الطائرات أقل من نصف حمولة طائرة إيرباص (إيه٤٠٠ إم)، وأقل من حمولة الطائرة (غلوب ماستر سي-١٧)، كما أن مدى طيران طائرة (ترنسول سي-١٦٠» يبلغ ١٨٠٠ كيلومتر بالحمولة الكاملة. وتُعتَبر المملكة المتحدة هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تمتلك أربع طائرات من طراز غلوب ماستر سي -١٧ بالإيجار التي يبلغ مداها بالحمولة الكاملة ٥٠٠٠ كيلومتر. وعندما تدخل طائرة إيرباص (إيه ٤٠٠ إم) في نهاية الأمر في الخدمة وبمدى طيران يبلغ ٣٧٠٠ كيلومتر فلن تستطيع الطيران ومن دون توقف من بروكسل إلى كابول (٥٤٠٠ كيلومتر) أو إلى عنتيبي (٦٢٠٠ كيلومتر) التي كانت قاعدة للنقل الجوي عند تنفيذ «عملية أرتيميس» في الكونغو.

وفي سبتمبر ٢٠٠٣، شدد الجنرال بونو نوفو القائد الفرنسي لعملية الاتحاد الأوروبي المعروفة باسم «عملية أرتيميس» على أن المهمة أكدت أهمية الحاجة إلى الاستثمار في مجال النقل الاستراتيجي، قائلاً: «تظل المشكلة المتعلقة بقدراتنا في مجال النقل الاستراتيجي في حاجة إلى المعالجة والتطوير».فالصعوبات التي واجهتها ألمانيا في يناير ٢٠٠٢ في توفير القوة البشرية والمعدات في أفغانستان دعت وزير الخارجية الألماني آنذاك رودولف شاربنغ للإعلان عن أن الطائرة إيرباص (إيه ٤٠٠ إم) ستكون الأكثر أهمية، ولا غنى عنها لتطوير قدرات الجسور الجوية الأوروبية.

وطار فريق المقدمة الألماني من كولونيا بألمانيا إلى آيندهوفن بهولندا، حيث انضم إليهم زملاؤهم الهولنديون ثم واصلوا رحلتهم إلى تركيا محطة التوقف التالية للانتقال إلى طائرات مزودة بتقنية مضادة للصواريخ. ولنقل المعدات الثقيلة، قامت الحكومة الألمانية باستئجار طائرتين للنقل الجوي من طراز «أنطونوف-١٢٤» من السوق التجارية وطارتا من كولونيا إلى كابول بتكلفة بلغت نحو ٢٠٠ ألف دولار للرحلة الواحدة. كما اعتمدت أيضاً دول أوروبية أخرى على استئجار الطائرات الأوكرانية من طراز «أنطونوف» أو على إقناع سلاح الجو الأمريكي بتوفير طائرات (غلوبال ماستر سي - ١٧) وقد أكدت أيضاً قوات المساعدة الأمنية في أفغانستان (ISAF) وجود نقص في الدعم الجوي التكتيكي في العمليات طويلة المدى. ففي صيف عام ٢٠٠٣، طالب جورج روبرتسون الأمين العام للناتو حينذاك الحكومات الأوروبية بتوفير طائرات مروحية إضافية على نحو سريع لتعزيز قدرة القوات على توسيع مهامها خارج نطاق كابول، لكن طلبه قوبل بالرفض من قبل إيطاليا، بينما وافقت بلجيكا من حيث المبدأ، لكنها لم تتخذ أية خطوات لضمان توفير الطائرات المطلوبة. أما تركيا وهولندا فقد وعدت كل منهما بتوفير ثلاث طائرات تكملةً للطائرات الألمانية الثلاث الموجودة أصلاً في كابول. لكن وصول هذه الطائرات كان أيضاً بطيئاً. وتتسم القدرة الأوروبية المشتركة لجمع وتقييم المعلومات الاستخباراتية بالتخلف. فقد أصبح مركز الأقمار الصناعية التابع لاتحاد غرب أوروبا في مدينة تورجان دي أردوز في إسبانيا جاهزاً للعمل في الأول من يناير ٢٠٠٣ كمركز أقمار صناعية يتبع للاتحاد الأوروبي يعتمد المركز الذي لا يمتلك أقماراً صناعية خاصة به بصورة أساسية على الصور التي تبثها الأقمار الصناعية الفرنسية، والتي يتم توفيرها على أساس تجاري. وإلى جانب ذلك، يعمل هذا المركز كموقع للتحليل والتدريب. وبغض النظر عن ذلك، فإن الهيئة الصغيرة للسياسة الخارجية والعسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي تعتمد على المعلومات الاستخبارية التي تصدر من كل دولة عندما يتم تبادلها بين الدول المعنية كما تعتمد على المعلومات المادية التي توفرها - بصورة غير مباشرة - الولايات المتحدة عبر تدابير ثنائية مع أعضاء محددين من دول الاتحاد الأوروبي ومع بريطانيا على وجه الخصوص، والتي تفصلها علاقاتها الاستخباراتية الخاصة مع الولايات المتحدة عن بقية شركائها في القارة الأوروبية. لكن حتى هذه التدابير لا تخلو من ضعف يتمثل في «أن المعلومات الاستخباراتية لكل دولة يتم في العادة نشرها فقط في حالة حدوث تهديد أو أزمة محددة، حيث يجد جزء يسير منها طريقه إلى الاتحاد الأوروبي للاستفادة منها في المهام ذات الطبيعة المستقبلية». وأوردت مجلة (دير شبيغل) أن

نوعية المعلومات الاستخباراتية لكل دولة تشهد تحسناً تدريجياً، وأن مركز تقييم الأوضاع (Situation Center) التابع لسكرتارية مجلس الاتحاد الأوروبي، والذي يتبع بدوره لسولانا قد أصبح نقطة تنسيق فاعلة. وتوفر المشاريع ذات المدى الطويل الخاصة بتطوير الأقمار الصناعية لأغراض الاتصالات والاستطلاع وبالأخص القمر «غاليليو» بالإضافة إلى الاستثمار في تصنيع مركبات جوية من دون ملاحين، توفر إمكانات للتطوير، لكننا نجد، كما هو الحال في أي مكان آخر، أن تفوق مصادر القوة الأمريكية يجعل من موضوع العلاقة بين العمليات الأوروبية المستقلة وحلف الناتو أمراً محورياً. وتمثل سرعة الانتشار هدفاً يصعب تحقيقه، وبخاصة بالنسبة للدول التي تتمسك بمبدأ القوات المسلحة المكونة من المجندين إلزامياً. وتحتفظ كل من السويد وفنلندا بمجموعة من القوات الاحتياطية للتطوع بالعمل في الخارج، لكن هناك استحالة في جمع هذه القوات وجعلها قوة مثالية قابلة للانتشار في مدة زمنية تقل عن ٣٠ يوماً. وتتمتع القوات الفرنسية والبريطانية المحترفة بدرجة أعلى من الجاهزية. لذلك، تشير التجربة ومن واقع عمل هذه القوات في جنوب شرق أوروبا وأفغانستان وإفريقيا إلى أنها أول من يأتي وأول من يغادر، حيث تحل محلها قوات أخرى. وقد شددت قمة «هدف هلسنكي» بكل قوة على تعزيز الجاهزية والقدرات وإعداد دليل للقوة عن الأصول التي تعهدت بها كل حكومة والاحتياجات الإضافية والضرورية لتحقيق «الهدف الرئيسي». ثم انتقلت الحكومات حينذاك إلى مؤتمر تحسين القدرات الذي عُقِد في نوفمبر ٢٠٠١ وتم من خلاله تبني خطة عمل للقدرات الأوروبية، وهذه بدورها انبثقت من ١٨ مجموعة عمل تحت قيادة دولة أو دولتين من الدول القيادية لعلاج مواطن الضعف ذات الصلة، وقدمت هذه اللجان تقاريرها في مارس ٢٠٠٣، لكن من دون تعليقات أو اقتراحات بشأن إعادة تحديد القرارات الخاصة بميزانيات المشتريات أو الدفاع الوطنية داخل الدول المشاركة.

ومهما يكن من أمر، فقد برزت عمليات التعلّم ونتائج عمليات الانتشار الأخيرة في أفغانستان والعراق جنباً إلى جنب مع العمليات البيروقراطية لبرنامج قدرات الاتحاد الأوروبي والناتو. وقد ابتعدت الحكومة البريطانية خلال عام ٢٠٠٣ عن الاستمرار في وضع أهداف هلسنكي من ضمن أولوياتها المفضلة العمل مع فرنسا وألمانيا لتعزيز القدرات العملية للقوات. وذكر أن خمس عشرة مجموعة مشاريع ما زالت تعمل بالتزامن الوثيق مع مبادرة قدرات الدفاع الخاصة بالناتو، لكن بناءً على المبادرة البريطانية والفرنسية والدعم الألماني، وافق المجلس الأوروبي في ديسمبر ٢٠٠٣ على إنشاء وكالة للقوات الدفاعية الأوروبية ضمن سكرتارية المجلس بهدف بذل مزيد من الضغوط على الدول الأعضاء لتحسين نوعية القوات الأوروبية والمشاركة في تحمل عبء نشرها بصورة متساوية. إن الإعلان البريطاني – الفرنسي في فبراير ٢٠٠٤ عن عزم الدولتين على مواصلة السعي إلى «تعزيز التعاون» في مجال الدفاع وفتح المجال أمام الدول الأخرى التي قد تظهر قدرتها على الحشد والانتشار السريع لمجموعة مثالية جيدة التسليح «أي كتيبة مع كامل القوات المساعدة» يشير إلى أسلوب انتقائي مدروس. وقامت الحكومة الألمانية على نحو فوري بالانضمام إلي هذه المبادرة الثنائية.

الجدول رقم (٣): التعهدات الخاصة بهدف هلسنكي الرئيسي في عام ٢٠٠٠

الدولة	النسبة المئوية للقوات المسلحة العاملة*	القوات الأرضية
النمسا	٥,٦	٢٠٠٠
بلجيكا	٢,٥	١٠٠٠
الدنمارك	غير متوفرة	٠
فنلندا	٦,٣	٢٠٠٠
فرنسا	٤,١	١٢٠٠٠
ألمانيا	٤,٢	١٣٥٠٠
اليونان	٢,٢	٣٥٠٠
إيسلندا	٨,٧	١٠٠٠
إيطاليا	٢,٤	٦٠٠٠
لوكسمبورغ	١١,١	١٠٠
هولندا	٩,٦	٥٠٠٠
البرتغال	٢,٢	١٠٠٠
إسبانيا	٣,٦	٦٠٠٠
السويد	٢,٨	١٥٠٠٠
المملكة المتحدة	٥,٩	١٢٥٠٠
المتوسط/المجموع	٥,١	٦٧١٠٠

* تستند أرقام عام ٢٠٠٠ إلى مجموع القوات المسلحة العاملة.

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، التوازن العسكري (٢٠٠٠-٢٠٠١)

ومقارنة بدول أوروبا الجنوبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يُحتَمل أن تكون بعض دول شمال أوروبا قد وجدت أنه من الأسهل عليها تلبية متطلبات هذا الاختبار.

هل هناك أي منطق أساسي لتحقيق مزيد من التكامل؟

وكما هو الحال بالنسبة لمعظم السياسة الأوروبية الدولية، يمكن وصف كأس التعاون الدفاعي الأوروبي بأنها نصف مملوءة أو نصف فارغة. فقد اجتهدت الدول الأوروبية لنشر الجزء الأكبر من قواتها المحلية في الخارج ولم يعد ذلك مقتصراً فقط على جنوب شرق أوروبا بل يشمل آسيا وإفريقيا. وقد تعلم وزراء دفاع هذه الدول من المصاعب التي واجهتهم ومن التكامل الضروري للقوات على الأرض وأهمية توافر الإمداد والتموين. فقد أبدى البعض منهم مستويات عالية من البراعة والمهارة في دعم القوات عن بعد أكثر مما هو متوقع، كما اكتشف معظمهم مدى عدم ملاءمة معداتهم واستعداداتهم. لكن يبدو أن عملية التعلم ستتواصل، فالولايات المتحدة تضغط على زيادة فرق إعادة البناء المحلية تحت قيادة أوروبية في أفغانستان، بينما تشير بعض التقديرات إلى أن قوة دعم استقرار أفغانستان (ISAF) تحتاج إلى ما بين ٥٠٠٠-١٠٠٠٠ جندي إضافي حتى تستطيع العمل بكل كفاءة. ومن الأمور الأكثر احتمالاً أن تؤدي زيادة الأزمات في إفريقيا إلى زيادة الطلب على نشر القوات العسكرية الأوروبية. ففي ربيع عام ٢٠٠٤، تم نشر قوات من الدنمارك وفنلندا وفرنسا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة للعمل ضمن قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في ليبيريا. كما نجد أن هناك احتمالاً لتنفيذ مهام لحفظ السلام في مولدوفا وجنوب القوقاز لكنها لاتزال قيد البحث.

لذا يبدو من المحتمل أن يزداد الطلب على القوات الأوروبية، الأمر الذي سيدفع بالحكومات الأوروبية إلى أن تسعى لتتشارك الموارد المحدودة في إطار الميزانيات المقيدة، حيث إن المسائل المتعلقة بالأدوار المتخصصة وبتجميع الموارد للجسور الجوية والبحرية عادت مجدداً إلى جداول أعمال الاجتماعات، حيث تراوحت هذه المسائل ما بين الجهود البريطانية - الفرنسية للمشاركة في تكاليف تصميم وتصنيع حاملات الطائرات، والاقتراحات الدنماركية الداعية إلى إعفائها من مسؤولية القوات الجوية، وبالتالي تحويل المسؤولية إلى دول أخرى، إضافة إلى زيادة استثماراتها في تعزيز القوات البرية والبحرية. ومن المتوقع أن تؤدي الأحداث والضغوط الخارجية مقارنة بأي نزعة إيديولوجية - كما حدث قبل أربع سنوات - إلى تطوير القدرات الدفاعية الأوروبية وبناء قاعدة مستقلة تتولى عملية التخطيط للقوة الأوروبية.

وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية أحد أقوى مصادر الضغوط الخارجية. فمن ناحية، نجدها مصممة على تأكيد زعامتها السياسية والعسكرية، لكنها قلقة من الناحية الأخرى من مشاركة حلفائها أو التحالفات المقامة لهذا الغرض من الدول الراغبة في تحمل أعباء التخطيط للقوة وإعادة إرساء النظام والأمن. فقد عكست مساهمات العديد من الدول الأوروبية في قوة دعم استقرار أفغانستان (ISAF) - والتي كانت في بعض الحالات مساهمة رمزية في قوة تعاني بصورة واضحة نقصاً في المعدات وفي حجم القوات - عكست تصميمها على إثبات وجودها الوطني للولايات المتحدة، كما تعكس في الوقت نفسه إبداء التزامها الفاعل بإعادة النظام والأمن. أما مساهمات هذه الدول في القوات المتعددة الأطراف في جنوب شرق أوروبا وحالياً في العراق فتعكس بواعث متضاربة تتضمن الحاجة إلى الحفاظ على درجة من المصداقية في واشنطن. فالعلاقات بين الناتو والاتحاد الأوروبي ما زالت تتطور، وربما في خضم شكوك أكبر في واشنطن، مقارنة بعواصم أوروبية، بما فيها باريس بشأن التوازن بين المنظمتين. وبعد أن حانت لحظة «القطب الأوحد» عندما اعتقد المتفائلون في واشنطن بقدرة الولايات المتحدة وحدها على إدارة النظام العالمي، برزت المطالبة مرة أخرى بمساهمة أوروبية أكبر في هذا الشأن. فقد أعلن ياب دو هوب شيفر في أول حديث عن سياسته الرئيسية كأمين عام للناتو قائلاً «إن كل ما نحتاج إليه هو ركيزة أوروبية أقوى». فكلما ازداد حجم المساهمة الأوروبية في تحقيق السلام وإعادة بناء الدول خارج أوروبا، ازداد احتمال مطالبة أوروبا لإقامة شراكة مع واشنطن بدلاً من قبولها لدور الدعم والمولاة لقيادة الولايات المتحدة. وحتى الآن، فقد فضلت الحكومات الأوروبية الاستجابة للتهديدات الأمنية المتغيرة والمطالب الأمريكية عبر زيادة عمليات الانتشار بصورة هادئة ومن دون حدوث مناقشات علنية حادة أو تعهدات رئيسية بارزة. وقد يتطور هذا الأسلوب التدريجي إلى حد أبعد، لكنه سيصطدم بحدود الميزانيات وبعدم رغبة بعض الحكومات في الاستثمار بأنظمة الأسلحة والمساندة المطلوبة وبمقاومة قطاع الجمهور المدني الوطني. وقد تستطيع الحكومتان الفرنسية والبريطانية بدعم من ألمانيا «وبدعم هادئ من هولندا ودول شمال أوروبا» دفع هذا الأسلوب إلى الأمام. ومن اللافت للنظر أن الحكومات الأوروبية ضاعفت وبصورة جماعية من أعداد القوات المنتشرة في الخارج خلال العقد الماضي وسط قدر قليل من النقاش سواء على المستوى الوطني أو الأوروبي حول تأثيرات وعواقب هذا الانتشار. إن الطلب المتزايد على انتشار القوات الأوروبية، وتحت ظروف يمكن أن تعرض هذه القوات إلى الخطر، قد يدفع مثل هذا النقاش للخروج إلى العلن ●

اليمن الذي أضعناه خليجياً

فالح شمخي العنزي *
faleh@grc.net

عندما نتحدث عن اليمن خليجياً، فإننا لا نتحدث عن مجرد بلد عربي جار فقط، بل نتحدث عن بلد يتداخل ويمتزج مع دول الخليج تاريخياً وحضارياً واجتماعياً وثقافياً، عوضاً عن كونه أصلاً لكل القبائل العربية التي تقطن دول الخليج اليوم، كما يشكل بموقعه الجغرافي المتميز خاصرة الجزيرة العربية والبعد الاستراتيجي الفريد لدول الخليج.

ولذلك فإنه يعتصرنا الألم عندما نرى بعض مدّعي العلم والثقافة في بلداننا يحاولون الانتقاص من شأن هذا البلد العظيم ومن تاريخه الفريد وتصويره بأنه عالة على دول الخليج لمجرد أنه يمر بظروف سياسية واقتصادية صعبة، متناسين أنهم يتحدثون عن اليمن السعيد، يمن بلقيس ومأرب وحضارة سبأ، يمن جرهم وقحطان، يمن الأوس والخزرج، يمن الصحابي الجليل عمار بن ياسر، اليمن الذي دعا له النبي صلى الله عليه وسلم مراراً بالبركة، ووصف أهله بمصدر الإيمان والحكمة حين قال عليه الصلاة والسلام «الإيمان يمان والحكمة يمانية»، إنه اليمن الذي صمدت قبائله في وجه حروب الردة، وقدمت دعمها ونصرتها للخليفة الصديق ليبقى الإسلام عزيزاً كريماً، وظل اليمن على الدوام مصدراً ووقوداً للفتوحات الإسلامية، كما ظل على مدى التاريخ عزيزاً كريماً يعطي الدروس تلو الدروس في كيفية الصمود بوجه المحتلين والطامعين من الغزاة الذين لطالما تحطمت أحلامهم وأمانيهم على صخرة صمود هذا الشعب العنيد رغم تعدد أجناس وأهداف وأساليب هؤلاء الغزاة. وصدق شاعر اليمن المتميز عبدالله البردوني حين قال:

نحن اليمانين يا «طه» تطير بنا
إلى روابي العلا أرواح أنصار
إذا تذكّرت «عمّاراً» وسيرته
فافخر بنا: إنّنا أحفاد «عمّار»

إن عزاءنا الوحيد أن هؤلاء الجاهلين بتاريخ ومكانة اليمن هم القلة القليلة من أبناء الخليج، فالغالبية العظمى تعلم جيداً مكانة وعراقة هذا البلد، وتعلم جيداً أيضاً مدى أهمية أن يأخذ مكانه وموقعه الحقيقي في منظومة التعاون الخليجي ليس لمصلحة اليمن فقط، بل لمصلحة دول المنظومة بأكملها، فالمواقف والتجاذبات السياسية والاختلاف في وجهات النظر لا تكفي سبباً لإقصاء ومعاقبة بلد وشعب عريق كالشعب اليمني.

لقد سعى اليمن جاهداً للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، وقدّم أول طلب رسمي في هذا الشأن في القمة السابعة عشرة التي عقدت في الدوحة عام ١٩٩٦، أي بعد ست سنوات على غزو النظام العراقي السابق للكويت، وهي الكارثة التي أفقدت اليمن الكثير من حظوظه في الاندماج الكلي في المنظومة الخليجية بسبب مواقفه المؤيدة للنظام العراقي في ذلك الوقت. والآن وعلى الرغم من مرور ما يزيد على عشرين عاماً على هذه الأزمة، ومرور ما يزيد على ثلاثين عاماً من قيام مجلس التعاون الخليجي في ١٩٨١، لا يزال اليمن بعيداً كلياً عن الاندماج الكامل في المنظومة الخليجية ما يعني خسارة جميع الأطراف لمكاسب جمة تكشفت عنها الأيام اللاحقة. ويعد التقدم الوحيد الذي تحقق في هذا المجال وفي علاقة اليمن بمجلس التعاون الخليجي هو ما أقرته القمة الخليجية الثانية والعشرون التي عقدت في مسقط عام ٢٠٠١ بقبول ضم اليمن إلى بعض هيئات مجلس التعاون، وهي مجلس وزراء الصحة، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، ودورة كأس الخليج العربي لكرة القدم، وهي الهيئات التي تعتبر ثانوية. ويحسب للمملكة العربية السعودية سعيها الحثيث لتحقيق هذا التقدم رغم معارضة بعض الدول الخليجية الأخرى لهذا السعي.

لقد سنحت الفرصة مراراً وتكراراً لدول الخليج لإدماج اليمن في منظومتها التعاونية، أو على الأقل تسريع الإجراءات اللازمة لهذا الغرض، إلا أن البطء في الإجراءات، وتشدد بعض الأطراف الخليجية في بعض التفاصيل، أديا إلى تفويت الفرصة التي كانت سانحة بشكل مثالي بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، حيث كانت دول الخليج أحوج ما تكون لليمن، الذي كان في أفضل حالاته، للاندماج، وقابلاً لتصحيح أوضاعه السياسية والاقتصادية بأقل التكاليف، حيث لم تكن هناك تدخلات أجنبية أو إيرانية بهذا القدر، ولم يكن هناك أيضاً حديث قوي عن حراك جنوبي للانفصال، كما لم يكن هناك نفوذ لتنظيم القاعدة كما هو اليوم، وكذلك لم يكن هناك سخط شعبي عارم على القيادة اليمنية وصل إلى حد الاغتيال.

إن الفرص السانحة في عالم السياسة قليلة، وأظن أن دول الخليج لم تغتنم الفرص الكثيرة التي كانت متاحة لاحتواء اليمن وإبعاده عن الصراعات العالمية والإقليمية بما يضمن سلامة اليمن وسلامته بالدرجة الأساس، ولعل المبادرة الخليجية الأخيرة بخصوص اليمن «المتأخرة كثيراً» جاءت لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وللإقرار الخليجي بالتقصير في مسألة احتواء اليمن وإغلاق منافذ التسرب الخارجي إليه ومن ثم إليها.

لكن وعلى الرغم من كل ذلك يبقى الأمل موجوداً في عدم ضياع اليمن خليجياً، مادامت الإرادة اليمنية والخليجية موجودة، والنيات الطيبة متوفرة بين الطرفين، وهذا الشيء الوحيد الذي يمكننا أن نؤكده ●

* مدير تحرير مجلة «آراء»

مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center

WWW.grc.net

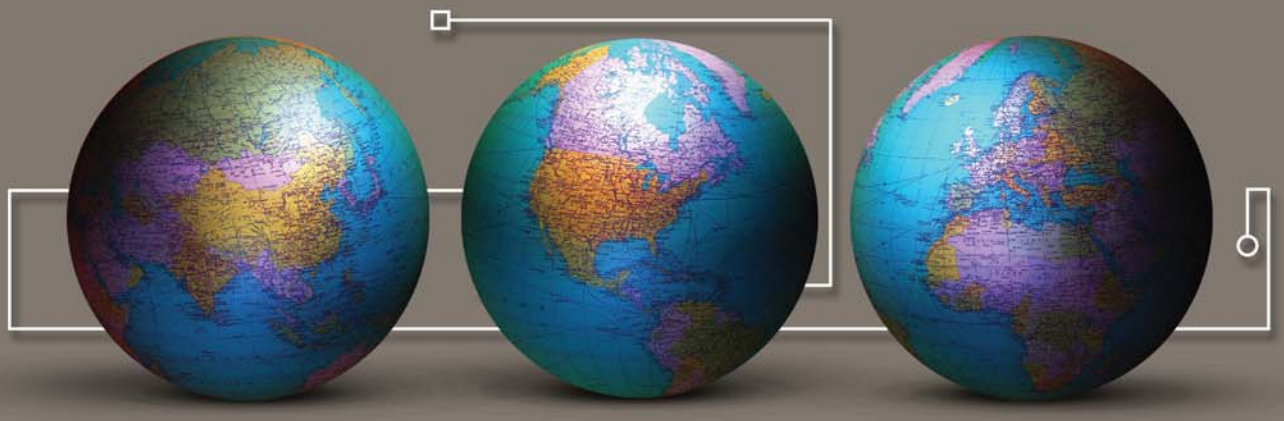

المعرفة للجميع

Knowledge for All